مجموعة أدوات

منهجية إعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية

الأداة الثالثة: المؤشرات المرجعية

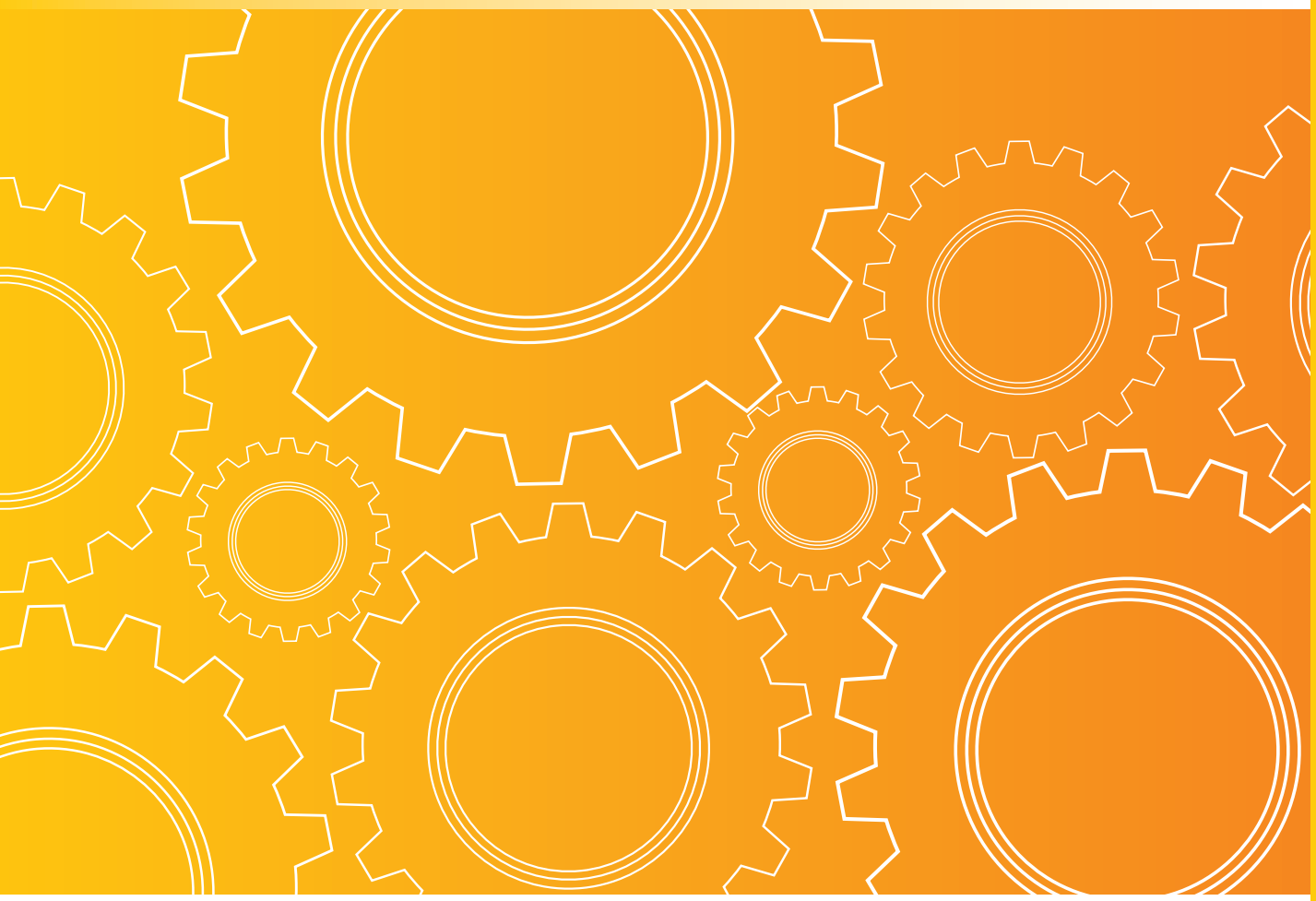

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

2016

مجموعة أدوات

منهجية إعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية

الأداة الثالثة: المؤشرات المرجعية

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

2016

المحتويات

الفصل الأول 9

مقدمة

1.1 مقدمة 9
2.1 الغرض من هذا المنشور 9
3.1 كيفية استخدام هذا المنشور 9
4.1 نطاق هذا المنشور 9

الفصل الثاني 11

إدارة الملكية الفكرية وتنظيمها

1.2 الوضع القانوني لمكتب الوطني الملكية الفكرية 11
2.2 أدوار مكتب الملكية الفكرية الوطني ووظائفه وهيكله 12
3.2 أتمتة مكتب الملكية الفكرية الوطني وتحديثه 14
4.2 عدد طلبات الملكية الفكرية والبراءات الممنوحة (%) 15
5.2 قوانين الملكية الفكرية الوطنية 16
6.2 المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية 18
7.2 المنافسة غير المشروعة وقوانين مكافحة الاحتكار 18
8.2 سياسات ولوائح لتعزيز الانتفاع بمواطن المرونة في اتفاق تريبس 18
9.2 محاكم الملكية الفكرية 19
10.2 الموارد البشرية لمكاتب الملكية الفكرية 20
11.2 المهنيون المختصون بتسجيل الملكية الفكرية (محامو الملكية الفكرية ووكلاؤها) 20

الفصل الثالث 21

إنتاج الملكية الفكرية من قِبل الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات والصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد

1.3 مقدمة 21
2.3 الوعي بالملكية الفكرية 21
3.3 سياسة الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية 23
4.3 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 25
5.3 نظام الابتكار 27
6.3 سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار 28
7.3 تمويل الحكومة لأنشطة البحث والتطوير 28
8.3 خدمات معلومات الملكية الفكرية 30
9.3 تعزيز التدريب والتعليم والبحث في مجال الملكية الفكرية 33

الفصل الرابع 37

الاستغلال التجاري للملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا من قِبل الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات والصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد

1.4 مقدمة 37
2.4 مكاتب نقل التكنولوجيا 38
3.4 تقييم أصول الملكية الفكرية 41
4.4 تمويل الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية 41
5.4 ترخيص أصول الملكية الفكرية 44
6.4 البنية التحتية لاستغلال حقوق الملكية الفكرية تجارياً 45

الفصل الخامس 49

حق المؤلف وصناعات حق المؤلف

1.5 مقدمة 49
2.5 مكتب حق المؤلف 50
3.5 منظمات الإدارة الجماعية 51
4.5 برنامج الويبو للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة (ويبوكوس) 52
5.5 دراسات عن المساهمة الاقتصادية لصناعات حق المؤلف والحقوق المجاورة 52
6.5 الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للنهوض بصناعات حق المؤلف 55

الفصل السادس 57

حقوق الأصناف النباتية وصناعات البذور

1.6 مقدمة 57
2.6 مكتب حماية الأصناف النباتية 57
3.6 أهمية حقوق مستولدي النباتات 59
4.6 السياسة والاستراتيجية الزراعيتان 60
5.6 استيلاد النباتات وجمعيات البذور 61

الفصل السابع 63

البيانات الجغرافية

1.7 مقدمة 63
2.7 دراسة إفرادية 63

الفصل الثامن 65

المعارف التقليدية

1.8 المعارف التقليدية 65
2.8 حماية المعارف التقليدية 65
3.8 الاستغلال التجاري للمعارف التقليدية 65
.4.8 النفاذ إلى المعارف التقليدية والموارد الوراثية وتقاسم منافعها 67

الفصل التاسع 69

إطار قانوني ومؤسسي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

1.9 مقدمة 69
2.9 الآثار الاقتصادية للتقليد والقرصنة 70
3.9 قوانين ولوائح إنفاذ حقوق الملكية الفكرية 70
4.9 التدابير الحدودية 71
5.9 محاكم الملكية الفكرية المتخصصة 72
6.9 تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية 72
7.9 تثقيف المستهلكين وعامة الناس وتوعيتهم 73
8.9 تدريب المسؤولين عن الإنفاذ 73

LIST OF ABBREVIATIONS

Asia and Pacific Seed Association	APSA
African Regional Intellectual Property Organization	ARIPO
Association of Southeast Asian Nations	ASEAN
American Seed Trade Association	ASTA
Business Action to Stop Counterfeiting and Piracy	BASCAP
Baseline Survey Tool	BST
Computer-Aided Design	CAD
Convention on Biological Diversity	CBD
Center for International Industrial Property Studies	CEIPI
Consultative Group on International Agricultural Research	CGIAR
China Intellectual Property Training Center	CIPTC
Collective Management Organization	CMO
Council for Scientific and Industrial Research	CSIR
Danish International Development Agency	DANIDA
European Union	EU
Food and Agriculture Organization of the United Nations	FAO
Gross Domestic Product	GDP
Hsinchu Science Park	HSP
Information and Communication Technology	ICT
,Intergovernmental Committee on Intellectual Property and Genetic Resources Traditional Knowledge and Folklore	IGC
Intellectual Property	IP
Investment Pensions Europe	IPE
Intellectual Property Institute of Canada	IPIC
Intellectual Property Office	IPO
Intellectual Property Office of Singapore	IPOS
(Intellectual property right (rights	(IPR(s
International Seed Federation	ISF
Internet service provider	ISP
International Seed Testing Association	ISTA
International Telecommunication Union	ITU
Jamaica Promotions Corporation	JAMPRO
Jamaica Intellectual Property Office	JIPO
Japan Patent Office	JPO
Kenya Copyright Board	KECOBO
Kenya Plant Health Inspectorate Service	KEPHIS
Kenya Industrial Property Institute	KIPI

Korean Industrial Property Office	KIPO
Kenya Revenue Authority	KRA
Least Developed Countries	LDCs
(Millennium Development Goals (of the United Nations	MDGs
Master's Degree in Intellectual Property	MIP
Massachusetts Institute of Technology	MIT
National Center for Industrial Property Information and Training	NCIPIT
Non-Governmental Organizations	NGOs
National Office for Technology Acquisition and Promotion	NOTAP
Plant Breeders' Rights	PBRs
Patent Information and Documentation Centre	PIDC
Planning Institute of Jamaica	PIOJ
Patent Information System	PIS
Performing Musicians Association of Nigeria	PMAN
Plant Variety Rights	PVR
Research and Development	R&D
Research and Technology Organization	RTO
Small and Medium-Sized Enterprise	SME
Statistical Institute of Jamaica	STATIN
Society of Technology Management	STEM
Science Technology and Innovation	STI
State University of New York	SUNY
Traditional Knowledge	TK
Temporary Entrepreneurial Positions	TOP
Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights	TRIPS
Taiwan Semiconductor Manufacturing Company	TSMC
Technology Transfer Office	TTO
United Kingdom	UK
United Microelectronics Corporation	UMC
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	UNESCO
University of South Africa	UNISA
Union for the Protection of New Varieties of Plants	UPOV
United States of America	USA
United States Patents and Trademarks Office	USPTO
World Intellectual Property Organization	WIPO
World Trade Organization	WTO

قائمة الإطارات

الإطار 1	المعهد الكيني للملكية الصناعية	12
الإطار 2	مكتب سنغافورة للملكية الفكرية	12
الإطار 3	وظائف مكتب الملكية الفكرية الحديث	12
الإطار 4	أوجه القصور في المعالجة اليدوية لتسجيلات الملكية الفكرية	14
الإطار 5	آخر مستجدات أثر برنامج الويبو للأتمتة	14
الإطار 6	أتمتة الملكية الفكرية في المعهد الكيني للملكية الصناعية	15
الإطار 7	أتمتة الملكية الفكرية في الهند	15
الإطار 8	البلدان والأقاليم التي لديها قوانين بشأن نماذج المنفعة	16
الإطار 9	معلومات تتعلق باستعراض الامتثال لاتفاق تريبس	19
الإطار 10	المحكمة الكينية للملكية الصناعية	19
الإطار 11	معهد الملكية الفكرية الكندي	20
الإطار 12	الاستراتيجيات الأربع المستخدمة في جمهورية كوريا لتعزيز الوعي بالملكية الفكرية	22
الإطار 13	القضايا الرئيسية التي يجب مراعاتها عند وضع سياسة مؤسسية للملكية الفكرية	24
الإطار 14	أصحاب المصالح الرئيسيون المشاركون في عملية إنتاج حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها تجارياً	24
الإطار 15	أهمية السياسات الوطنية في صياغة سياسات الملكية الفكرية المؤسسية	24
الإطار 16	نماذج لمساعدة الجامعات والمؤسسات البحثية على إعداد سياسات الملكية الفكرية	24
الإطار 17	مسائل أخرى يجب مراعاتها في أثناء إعداد سياسات الملكية الفكرية المؤسسية	25
الإطار 18	بعض البلدان التي وضعت سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في الآونة الأخيرة	28
الإطار 19	مؤشرات النتائج الرئيسية الخاصة بالتمويل الحكومي للبحث والتطوير	29
الإطار 20	الاحتياجات التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
الإطار 21	الاحتياجات التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
الإطار 22	المتطلبات القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
الإطار 23	إحصائيات بشأن مكاتب نقل التكنولوجيا – الولايات المتحدة الأمريكية	38
الإطار 24	رسالة مكاتب نقل التكنولوجيا وتمويل هذه المكاتب	40
الإطار 25	مؤشرات لقياس أداء مكاتب نقل التكنولوجيا	40
الإطار 26	ما سبب أهمية تقييم الملكية الفكرية؟	41

الإطار 27	استخدام الملكية الفكرية كضمان	41
الإطار 28	شركة فيليبس – رائدة العالم في الملكية الفكرية	42
الإطار 29	أمثلة على تسييل أصول الملكية الفكرية وتحويلها إلى أوراق مالية	43
الإطار 30	إحصائيات بشأن الترخيص	44
الإطار 31	مهام هيئة الترخيص الوطنية	44
الإطار 32	النماذج الأولية السريعة في المراكز التكنولوجية في جنوب أفريقيا	45
الإطار 33	من التدخل الحكومي إلى ريادة الأعمال الكثيفة المعارف	46
الإطار 34	مُجمَّع شينتشو للعلوم والصناعات، الصين	47
الإطار 35	التحديات التي تواجه قطاع حق المؤلف في البلدان النامية	49
الإطار 36	لجنة حق المؤلف النيجيرية	50
الإطار 37	دراسة إفرادية – كينيا	53
الإطار 38	الاستراتيجيات وخطط العمل – الاستراتيجية الثقافية الجامايكية	55
الإطار 39	دائرة التفتيش الصحي للنبات في كينيا	58
الإطار 40	السياسة الزراعية في كينيا: قضايا وعمليات	60
الإطار 41	شاي دارجيلنغ	63
الإطار 42	بعض الحقائق بشأن المعارف التقليدية والطب	66
الإطار 43	الاستغلال التجاري للمعارف التقليدية لنبات الهوديا، جنوب أفريقيا	67

الفصل الأول
مقدمة

1.1. مقدمة

تنطوي الخطوة الأولى في عملية إعداد استراتيجية وطنية للملكية الفكرية على إجراء استقصاء أساسي للتأكد من الوضع الحالي لنظام الملكية الفكرية من أجل تحديد المجالات التي يكون فيها نظام الملكية الفكرية قوياً وعلى ما يُرام والمجالات التي يكون فيها نظام الملكية الفكرية ضعيفاً وبحاجة إلى الدعم والتعزيز. وقد أعدَّت الويبو استبياناً استقصائياً أساسياً للمساعدة في عملية تنفيذ الاستقصاء الأساسي. ويهدف الاستبيان إلى معالجة الفئات السبع التالية:

1. إدارة الملكية الفكرية وتنظيمها.
2. إنتاج الملكية الفكرية من قِبل الجامعات، والمؤسسات البحثية، والشركات، والصناعات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد.
3. الاستغلال التجاري للملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا من قِبل الجامعات، والمؤسسات البحثية، والشركات، والصناعات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد.
4. حق المؤلف وصناعات حق المؤلف.
5. حقوق الأصناف النباتية وصناعات البذور.
6. إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.
7. الملكية الفكرية والسياسة العامة.

يحتوي كل قسم في أداة الاستقصاء الأساسي على مؤشرات وأسئلة تهدف إلى المساعدة في عملية مراجعة المؤشرات. وأداة الاستقصاء الأساسي مُوجَّهةٌ إلى الأشخاص المشاركين مشاركةً مباشرةً في تشغيل نظام الملكية الفكرية الوطني واستخدامه–الذين يمكن أن يُقدموا معلومات حيوية فيما يتعلق بقوانين الملكية الفكرية، والإدارة، والإنفاذ، والصلات بالسياسات والأهداف الوطنية الأخرى، وإنتاج الملكية الفكرية أو الانتفاع بها أو كليهما. ويجوز أن يُجيب عن الاستقصاء المسؤولون الحكوميون الذين يتعاملون مع سنّ قوانين الملكية الفكرية أو مع معالجة طلبات الحصول على حقوق الملكية الفكرية، أو محامو نزاعات الملكية الفكرية، أو المسؤولون عن إنفاذ القانون، أو منظمات دعم الأعمال التجارية، أو المخترعون العاملون في القطاع العام أو الخاص، أو رجال الأعمال الذين يستخدمون الملكية الفكرية بطريقة أو بأخرى. ويجوز أيضاً أن يُجيب عنه المهنيون العاملون في القطاع الخاص أو في الحكومة، والمنظمات التي تشارك في تطوير الأعمال الابتكارية والتجارة.

2.1. الغرض من هذا المنشور

يهدف هذا المنشور إلى دعم أداة الاستقصاء الأساسي. ويُقدِّم توضيحات وتفسيرات بشأن المؤشرات المستخدمة في أداة الاستقصاء الأساسي – المؤشرات التي من المهم أن تُوضَع في الاعتبار في أثناء الاستقصاء الأساسي وعملية صياغة الاستراتيجيات. ويوضح المنشور، على وجه الخُصوص، أهمية كل مؤشر، ويعرض، حيثما أمكن، أمثلةً من بلدان أخرى بغرض التوضيح. وهذه التوضيحات والتفسيرات والمناقشات الخاصة بالمؤشرات المرجعية مُقدَّمةٌ من أجل مساعدة الفريق الوطني في فهمه للخيارات المتاحة عند وضع الأهداف، وهذه الإيضاحات والتفسيرات مُقدمةٌ أيضاً من أجل تحقيق فهم أكبر لبعض العوامل والقضايا التي سوف يحتاج الفريق إلى أن يضعها في الاعتبار عند اتخاذ قرارات مُحدَّدة بشأن الأهداف.

3.1. كيفية استخدام هذا المنشور

هذا المنشور ليس كتاباً تعليمياً بشأن الملكية الفكرية أو بشأن إعداد استراتيجية الملكية الفكرية، ولا كتاباً مرجعياً يتضمن إحصائيات وأمثلة لأفضل الممارسات. وما يُقدَّم فيه من أمثلة من بلدان مختلفة إنما هي لأغراض توضيحية أو تفسيرية في المقام الأول، وليست بالضرورة أمثلة لأفضل الممارسات. ولذلك فإن هذا المنشور موضوع من أجل أن يستخدمه الفريق الوطني كأداة لتحقيق ما يلي:

1. لشرح المصطلحات والمفاهيم التي قد لا تكون معروفة لجميع أعضاء الفريق الوطني،
2. ولإبلاغ الفريق بالتطورات التي تحدث في أماكن أخرى،
3. وليكون بمثابة دليل يُسترشد به عند اتخاذ قرارات بشأن المؤشرات المرجعية،
4. وليكون بمثابة دليل عند اتخاذ قرارات بشأن الأهداف والأنشطة،
5. وليكون بمثابة دليل أو مصدر معلومات عند إجراء استقصاء أساسي،
6. وليكون بمثابة مصدر معلومات خلال المشاورات الوطنية،
7. وللمساعدة على إحاطة متخذي القرارات بأهمية الملكية الفكرية.

4.1. نطاق هذا المنشور

ينقسم هذا المنشور إلى سبعة فصول. ويتناول كل فصل، باستثناء الفصل الأول، مجموعةً مُحدَّدةً، فيسرد المؤشرات المعنية ويشرح كلاً منها.

الفصل الثاني
إدارة الملكية الفكرية وتنظيمها

1.2. الوضع القانوني لمكتب الملكية الفكرية الوطني

يقوم مكتب الملكية الفكرية الوطني بإدارة حقوق الملكية الفكرية وتنظيمها في البلد. ويمتلك المكتبُ البنيةَ التحتية المادية والقانونية والموارد البشرية اللازمة لإدارة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية وتنظيمها.

وفيما يلي بعض التحديات التي كثيراً ما تواجه مكاتب الملكية الفكرية، وذلك بناءً على تجارب معظم البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً:

أ. **الاستقلال الذاتي:** يسعى كثيرٌ من مكاتب الملكية الفكرية التي تكون عبارة عن إدارات داخل وزارات حكومية إلى الحصول على الاستقلال الذاتي من أجل تعزيز أدائها وظهورها على الساحة.

ب. **التواجد الإقليمي:** يقع معظم مكاتب الملكية الفكرية في العواصم، ولا يكاد يكون لها وجود يُذكَر خارج العاصمة. وهذا يعني أنَّ مَنْ يعيشون في الأقاليم ويَنْشُدون خدمات الملكية الفكرية يجب أن يسافروا إلى العاصمة من أجل الحصول على هذه الخدمات. ويؤثر هذا العائق في كلٍّ من جودة وكفاءة تقديم الخدمات.

ج. **تراكم طلبات الملكية الفكرية:** في حين أن معظم البلدان قد أحرزت تقدماً كبيراً في أتمتة وتحديث عمليات تسجيل الملكية الفكرية، لا تزال عمليات تسجيل الملكية الفكرية تحدث يدوياً في بعض البلدان، ويؤدي ذلك إلى استغراق وقت طويل في المعالجة، ويتسبب في تراكم الطلبات.

د. **ضعف برامج التوعية:** وضعَ عددٌ قليلٌ جداً من البلدان برامجَ توعيةٍ فعالةً لتعريف عامة الناس بأهمية الملكية الفكرية.

هـ. التركيز على الحماية: كانت معظم المكاتب في الماضي تُركِّز على حماية حقوق الملكية الفكرية، ولم تهتم بالاستغلال الاقتصادي لأصول الملكية الفكرية إلا قليلاً.

و. **عدم كفاية الموارد البشرية:** إن مكاتب الملكية الفكرية الوطنية التي تعمل بوصفها شُعباً داخل الإدارات الحكومية تشير دائماً إلى الموارد البشرية على أنها مجال يشكل تحدياً كبيراً. وإضافةً إلى تقديم خدمات تتعلق بالملكية الفكرية، تقدم مكاتب الملكية الفكرية الوطنية خدمات قانونية أخرى في الإدارات الحكومية التي تنتمي إليها. وقد يُنقَل الموظفون ذوو الخبرة الجيدة في الملكية الفكرية إلى شعبة أخرى داخل الإدارة الحكومية من حين لآخر – وقد تكون تلك الشعبة معنيةً بأمور لا علاقة لها بخدمات الملكية الفكرية.

ز. **الجمع بين الحماية والإنفاذ:** تتولى أيضاً مكاتب الملكية الفكرية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في بعض الحالات. ونظراً لمحدودية الموارد البشرية، لا يكون تقديم هذه الخدمة وافياً.

ح. **عدم القدرة على إجراء فحص موضوعي:** يفتقر معظم مكاتب الملكية الفكرية الوطنية إلى المهارات التقنية اللازمة لإجراء فحص موضوعي لطلبات البراءات، ولذلك تعتمد هذه المكاتب أكثر مما ينبغي على غيرها من مكاتب الملكية الفكرية الإقليمية لتقديم هذه الخدمة، ونتيجةً لذلك يزداد الوقت اللازم لقبول طلبات البراءات أو رفضها.

ومن أجل تعزيز إدارة الملكية الفكرية وتنظيمها، تُعتبر المؤشرات الثلاثة عشر التالية مهمةً، وتُناقَش في هذا الفصل:

1. الوضع القانوني لمكتب الملكية الفكرية الوطني.
2. الاستقلال الذاتي لمكتب الملكية الفكرية الوطني.
3. الوظائف الرئيسية لمكتب الملكية الفكرية الوطني.
4. التوظيف في مكتب الملكية الفكرية الوطني وخطة تنمية الموارد البشرية.
5. الفحص الشكلي والموضوعي.
6. أتمتة مكتب الملكية الفكرية الوطني وتحديثه.
7. طلبات الحصول على حقوق الملكية الفكرية ومنحها.
8. القوانين الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية.
9. محكمة الملكية الفكرية.
10. الالتزام باتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس).
11. الانتفاع بمواطن المرونة في اتفاق تريبس (الترخيص الإجباري والاستيراد الموازي).
12. الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية.
13. المهنيون المختصون بتسجيل الملكية الفكرية (المحامون والوكلاء).

2.2. أدوار مكتب الملكية الفكرية الوطني ووظائفه وهيكله

1.2.2. الوضع القانوني

توجد أنواع مختلفة كثيرة من مكاتب الملكية الفكرية. فبعضها شُعبٌ داخل إدارة حكومية، والبعض الآخر إداراتٌ داخل وزارة حكومية، في حين أن البعض الآخر يكون إما منظمات شبه مستقلة أو منظمات مستقلة تماماً. وفي معظم الحالات، تُحدَّد الهياكل التشغيلية لمكاتب الملكية الفكرية في القوانين التي استند إليها في الأصل إنشاء هذه المكاتب. (انظر الإطار 1 والإطار 2 للاطلاع على أمثلة).

الإطار 1: المعهد الكيني للملكية الصناعية[1]

المعهد الكيني للملكية الصناعية (KIPI) مؤسسةٌ شبه حكومية تابعة لوزارة التجارة والصناعة. أُنشئ المعهد في 2 مايو 2002 بعد دخول قانون الملكية الصناعية حيز النفاذ في عام 2001. وقبل ذلك، كان المعهد يعمل باسم المكتب الكيني للملكية الصناعية (KIPO)، الذي أُنشئ في فبراير 1990 بعد سنّ قانون الملكية الصناعية، الفصل رقم 509 من قوانين كينيا. ويعمل المعهد تحت إشراف مجلس إدارة، وهذا المجلس مُكلَّف بمراقبة أداء المعهد على النحو المُحدَّد في قانون الملكية الصناعية لسنة 2001. ويترأس المعهد مديرٌ إداريٌّ مسؤول عن الإدارة اليومية لشؤون المعهد.

2.2.2. الاستقلال الذاتي

تتضح درجة الاستقلال الذاتي التي يتمتع بها مكتب الملكية الفكرية الوطني في مدى الأهمية التي يوليها البلد لتعزيز الملكية الفكرية. ويُحدَّد الاستقلال الذاتي بعوامل مثل ما يلي:

أ. وجود مجلس إدارة للمكتب يكون مسؤولاً عن السياسة والإدارة الشاملة (الأداء، والتوظيف، والشؤون المالية والقانونية)،
ب. وإمكانية تقاضي المكتب لأجر مقابل الخدمات والاحتفاظ بالدخل الناتج عن ذلك،
ج. وإمكانية قيام المكتب بتعيين موظفين وتدريبهم واستبقائهم وفقاً لمتطلباته،
د. وإمكانية أن يُقاضِي أو يُقاضَى،
هـ. وإمكانية إقامة شراكة مع منظمات أخرى.

الإطار 2: مكتب سنغافورة للملكية الفكرية[2]

أُقيم مكتب سنغافورة للملكية الفكرية (IPOS) في أبريل 2001 كهيئة رسمية مستقلة ذاتية التمويل تعمل تحت إشراف وزارة التشريع، وهو الهيئة الحكومية الرئيسية التي تتولى إدارة قوانين الملكية الفكرية وإسداء المشورة بشأنها. ويقوم المكتب أيضاً بتعزيز الوعي بالملكية الفكرية، ويُوفِّر البنية التحتية لتسهيل تطوير الملكية الفكرية في سنغافورة. ولأن الملكية الفكرية تتحول بسرعة إلى مصدر بالغ الأهمية في اقتصاد اليوم، فإن المكتب مُكلَّف بالحفاظ على نظام ملكية فكرية قوي وداعم للأعمال من أجل حماية الملكية الفكرية واستغلالها تجارياً.

3.2.2. نطاق مكتب الملكية الفكرية الوطني

فيما يلي ثلاثة ترتيبات ممكنة قد يأخذ بها أي بلد من البلدان فيما يخص إدارة شتى حقوق الملكية الفكرية وتنظيمها:

أ. مكتب ملكية فكرية يُدير إما حقوق الملكية الصناعية أو حق المؤلف والحقوق المجاورة،
ب. مكتب ملكية فكرية يتعامل مع كلٍّ من الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة،
ج. مكتب ملكية فكرية يتعامل مع حقوق الملكية الفكرية الرئيسية الثلاثة جميعها – ألا وهي الملكية الصناعية، وحق المؤلف والحقوق المجاورة، وحقوق مُستولدي النباتات.

4.2.2. اتساع دور مكاتب الملكية الفكرية الوطنية

الإطار 3: وظائف مكتب الملكية الفكرية الحديث

أ. تسجيل الملكية الفكرية وحمايتها،
ب. خدمات التوعية بالملكية الفكرية،
ج. تعزيز الابتكار،
د. تعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية،
هـ. ضمان الامتثال للمعاهدات والاتفاقات الدولية،
و. دعم أنشطة الإنفاذ.

جرى العرف على أن تُركِّز مهام مكاتب الملكية الفكرية الوطنية على حماية الملكية الفكرية ومنح حقوق الملكية الفكرية. أما في الوقت الحاضر، فإن كثيراً من مكاتب الملكية الفكرية يُعيد النظر في دوره، ويُوسِّع نطاق عملياته. ويرى بعض الخبراء أن أي مكتب ملكية فكرية وطني حديث يجب أن يكون الجهة المحورية في إدارة وتنظيم جميع قضايا الملكية الفكرية في بلده، كما يوضح الإطار 3 والشكل 1.2.

1 الموقع الرسمي: http://www.kipi.go.ke/index.php/about

2 التقرير السنوي 2010-2011:
http://www1.ipos.gov.sg/apps/IPOS_2010_2011_AR/index.html

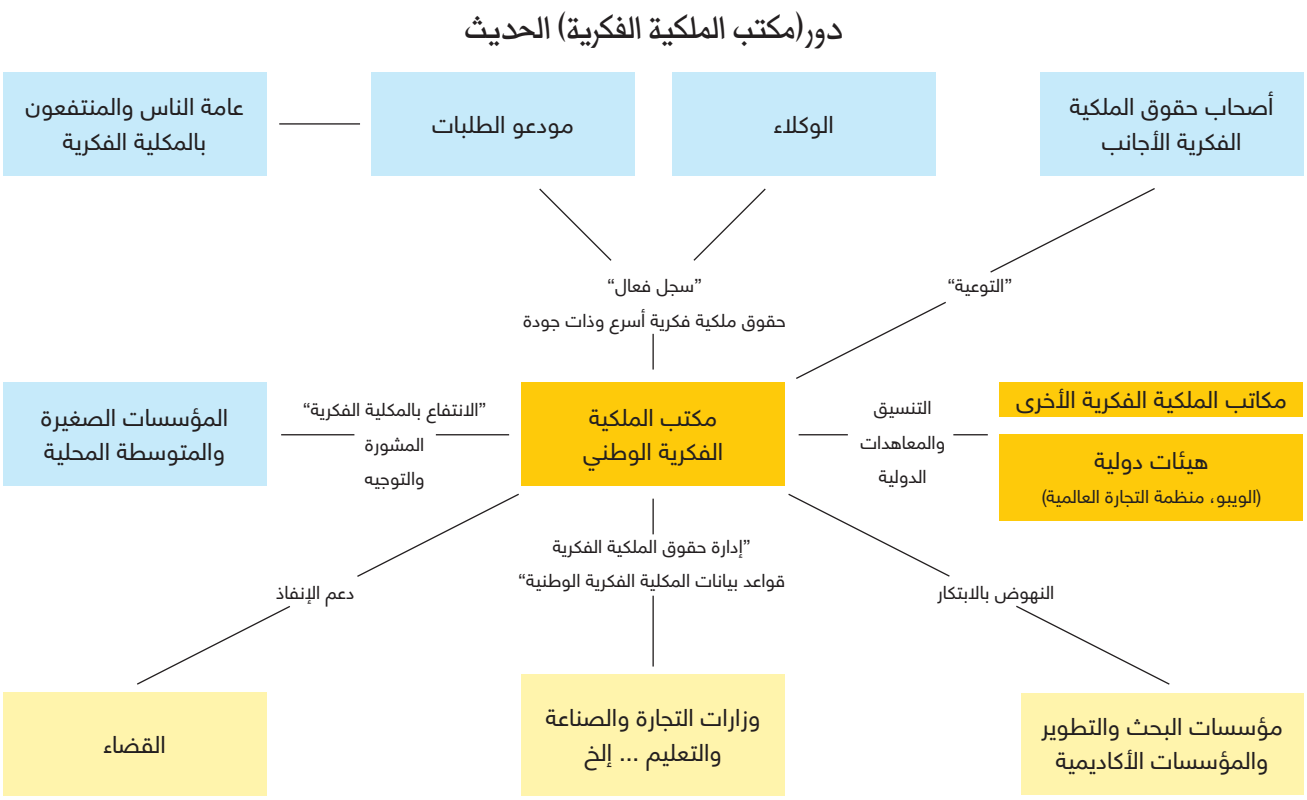

الشكل 1.2: الوظائف الممكنة لمكتب الملكية الفكرية الحديث

5.2.2. مثال – المكتب الكوري للملكية الفكرية

المكتب الكوري للملكية الفكرية[3] مسؤولٌ عن إدارة البراءات، ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية، والعلامات التجارية:

أ. **الحماية** فحص حقوق الملكية الفكرية وتسجيلها (للبراءات، ونماذج المنفعة، والعلامات التجارية، والتصاميم الصناعية)،
ب. **محكمة الملكية الفكرية** عقد جلسات استماع بشأن نزاعات الملكية الفكرية،
ج. **معلومات الملكية الفكرية** إدارة معلومات عن حقوق الملكية الفكرية ونشر هذه المعلومات،
د. **التوعية بالملكية الفكرية** توعية عامة الناس بالأنشطة الابتكارية أو تعزيز وعيهم بها،
هـ. **الالتزامات الدولية** تعزيز التعاون الدولي بشأن حقوق الملكية الفكرية،
و. **التدريب** تدريب الخبراء على حقوق الملكية الفكرية.

ولكي يتمكن المكتب الكوري للملكية الفكرية من تقديم هذه الخدمات، فإنه يستعين بعدة مؤسسات أخرى، بما في ذلك محكمة الملكية الفكرية والمعهد الدولي للملكية الفكرية.

6.2.2. الفحص الشكلي والموضوعي

يقوم بعض مكاتب الملكية الفكرية بالفحص الشكلي فقط، ويستعين بمكاتب أخرى لإجراء الفحص الموضوعي، بما فيها مكاتب الملكية الفكرية الإقليمية. على سبيل المثال، تقوم مكاتب الملكية الفكرية الموجودة في معظم البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الإنكليزية بإجراء الفحص الشكلي والموضوعي لطلبات تسجيل العلامات التجارية، ولكن لا يقوم بإجراء الفحص الموضوعي لطلبات البراءات سوى عدد قليل من هذه المكاتب، وذلك بسبب قلة عدد الموظفين وقلة عدد طلبات البراءات الواردة. وبدلاً من ذلك، تستعين تلك المكاتب بالمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو) لتقديم هذه الخدمات.

وبناءً على ذلك، قد ينظر البلد في وضع إجراءات الفحص الموضوعي الخاصة به، حينما يزداد عدد الطلبات.

3 الموقع الإلكتروني الرسمي للمكتب الكوري للملكية الفكرية:
http://www.kipo.go.kr/kpo/user.tdf?a=user.eng.main.BoardApp

3.2. أتمتة مكتب الملكية الفكرية الوطني وتحديثه

1.3.2. مقدمة

الإطار 4: أوجه القصور في المعالجة اليدوية لتسجيلات الملكية الفكرية

أ. غير فعالة، وبطيئة، وتستغرق وقتاً طويلاً،
ب. مُملة ومُرهِقة،
ج. ملفات ناقصة أو مفقودة،
د. أعمال كتابية، وهدر للورق،
هـ. أخطاء وتسجيل غير دقيق للمعلومات،
و. ضعف إدارة البيانات وتحليلها.

سبق أن أشرنا في هذه الوثيقة إلى أن إحدى المشكلات الرئيسية في معظم مكاتب الملكية الفكرية الوطنية تتمثل في انخفاض مستوى الكفاءة في معالجة طلبات الملكية الفكرية، وهو نتيجة مباشرة ناجمة عن العمليات والإجراءات اليدوية. فمعظم مكاتب الملكية الفكرية كانت في بدايتها تستخدم أنظمةً يدويةً (أو لا تزال تحتفظ بها)، مما يتسبب في العديد من أوجه القصور (انظر الإطار 4). وتؤدي أوجه القصور هذه إلى إطالة أوقات المعالجة وحدوث تراكمات. ويحتوي معظم المراجعات الوطنية للملكية الفكرية على سجلات من شكاوى رئيسية مُقدَّمة من العملاء بشأن بُطء معالجة طلبات الملكية الفكرية، والتراكمات، والبيروقراطية. أما مكاتب الملكية الفكرية الوطنية التي قامت بأتمتة عملياتها وإجراءاتها الخاصة بالملكية الفكرية فقد أفادت بحدوث تحسينات هائلة في تقديم الخدمات، ولذلك فإن مكاتب الملكية الفكرية الوطنية التي لم تُطبِّق هذه الأنظمة قد ترغب في جعل ذلك إحدى أولويات استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية.

2.3.2. برنامج الويبو للمساعدة على أتمتة الملكية الفكرية

لمعالجة المشكلات المُوضَّحة في القسم 1.3.2، وضع كثيرٌ من مكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية أتمتة إجراءات عملها على رأس أولوياتها، ويلجأ كثيرٌ من هذه المكاتب إلى الويبو طلباً للعون في هذا الصدد.[4] وفي عام 2001، أطلقت الويبو برنامجاً يهدف إلى تقديم المساعدة الخاصة بالأتمتة لتعزيز كفاءة أنشطة تسجيل الملكية الفكرية من خلال تبسيط إجراءات العمل وأتمتتها. ويدعم البرنامجُ مؤسسات ملكية فكرية صغيرة ومتوسطة الحجم (مكاتب) في أكثر من 130 بلداً نامياً. وتشمل المساعدة الخاصة بالأتمتة التي تُقدَّم لهذه المؤسسات مجالات منها المشورة والتوجيه، وتقييم الاحتياجات، وتطوير البنية التحتية، وحلول أتمتة مُصمّمة حسب الاحتياجات من أجل التدريب، ونقل المعارف، والدعم التقني. وتراعي استراتيجيةُ الويبو للمساعدة بشأن الأتمتة التفاوتَ الكبير بين عدد المكاتب الطالبة للدعم والموارد المتاحة، وطبيعة وحجم العمل في مكاتب الملكية الفكرية الفردية، وقوانين الملكية الفكرية الوطنية، وقواعد مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وإجراءات عملها، ومستوى التكنولوجيا المتاحة في البلد، ومستوى الأتمتة الحالي في مكتب الملكية الفكرية، وقدرته على استخدام نظام مؤتمت وصيانته على نحوٍ مستدام. ومن البلدان التي استفادت من برنامج الويبو للأتمتة في إفريقيا: بوتسوانا، وكينيا، وسيراليون.

ويُركِّز برنامج الويبو للأتمتة على الاستفادة من المعارف والخبرات وأفضل الممارسات في الويبو وفي مكاتب الملكية الفكرية الأخرى على الصعيد الدولي. ويسمح تدريب موظفي مكتب الملكية الفكرية الوطني في أثناء تنفيذ المشروع وبعده بتكوين الكفاءات ونقل المعارف اللازمة لضمان استدامة أنظمة الأتمتة وامتلاك مكاتب الملكية الفكرية الوطنية لها. ويشتمل النهج الاستراتيجي أيضاً على التقييم اللاحق للتنفيذ من أجل قياس أثر الأتمتة على مكتب الملكية الفكرية. وتُستخدَم الدروس المستفادة في تحسين أنشطة المساعدة اللاحقة.

ويشمل البرنامج جميع جوانب المساعدة الخاصة بالأتمتة لشتى أنواع المكاتب التي تتعامل مع العلامات التجارية والبراءات والتصاميم الصناعية، بالإضافة إلى الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة. وتُقدَّم المساعدة تلبيةً لطلب مكتب الملكية الفكرية الوطني. وعادةً ما تشمل المساعدة مرحلة ما قبل تطبيق مشروع الأتمتة، ومرحلة تطبيقه، ومرحلة ما بعد تطبيقه. (انظر الإطار 5 للاطلاع على آخر مستجدات أثر البرنامج، وانظر الإطار 6 والإطار 7 للاطلاع على مثالين لبلدين.)

الإطار 5: آخر مستجدات أثر برنامج الويبو للأتمتة

منذ تأسيس برنامج الويبو للأتمتة، قُدِّم نحو 350 نشاطاً من أنشطة المساعدة لخمسة وسبعين بلداً نامياً. واشتمل ذلك على تقديم مدخلات في سبع حلقات من حلقات العمل الإقليمية وحلقات عمل الخبراء. وبحلول عام 2010، كانت قد تمت أتمتة 50 مؤسسة من مؤسسات الملكية الفكرية باستخدام حلول الويبو المعيارية الخاصة بالأتمتة.[5] وقد أحدثت هذه الأنظمة أثراً إيجابياً كبيراً في العمل اليومي لهذه المؤسسات وكفاءتها، كما يتضح من بعض مؤشرات التقييم اللاحق للتنفيذ.

4 http://www.wipo.int/ip-development/en/automation/ip_institutions.html
5 www.wipo.int/about-wipo/en/dgo/pdf/dg_report_a49.pdf

الإطار 6: أتمتة الملكية الفكرية في المعهد الكيني للملكية الصناعية[6]

أدت أتمتة عملية التسجيل في المعهد الكيني للملكية الصناعية إلى ما يلي:

- **أ. تبسيط الإجراءات الإدارية والتجارية الخاصة بالملكية الفكرية،**
- **ب. وتسريع معالجة الطلبات،**
- **ج. وزيادة دقة البيانات،**
- **د. وتسريع عمليات الفحص والبحث وزيادة موثوقيتها،**
- **هـ. وزيادة عدد الملفات المفحوصة،**
- **و. وتقليل التراكمات، نظراً لزيادة وتيرة العمل،**
- **ز. وإصدار الإيصالات والإخطارات والشهادات بسرعة وفي الوقت المناسب،**
- **ح. وإصدار المجلات الدورية وإشعارات الجريدة الرسمية ونشرها على نحوٍ أسرع وأرخص وأبسط،**
- **ط. وتحسين التواصل مع المستخدمين الداخليين وتأمينه، مثل التواصل بين الفاحصين،**
- **ي. إتاحة معلومات الملكية الفكرية في الوقت المناسب لأصحاب المصالح المعنيين.**

الإطار 7: أتمتة الملكية الفكرية في الهند[7]

أدى وضع إجراءات إلكترونية بدءاً من الإيداع حتى المنح إلى ما يلي:

- **الانتهاء من 26000 منشور متراكم،**
- **النشر الآلي للمجلات المُقدَّمة التي يمكن البحث فيها، مما أدى إلى سهولة النفاذ إلى بيانات البراءات،**
- **النشر الآلي للبراءة الممنوحة عند إصدار خطاب البراءة.**
- **إتاحة حالة الطلب على شبكة الإنترنت.**

وإضافةً إلى ذلك، تحققت النجاحات التالية:

- **زاد إيداع طلبات استصدار البراءات من 4800 (1999-2000) إلى 39400 (2010-2011)،**
- **زاد إيداع طلبات تسجيل العلامات التجارية من 40000 (1999-2000) إلى 179000 (2010-2011)،**
- **انخفض متوسط الوقت المستغرق في الفحص على النحو التالي: البراءات من أربع إلى خمس سنوات (سابقاً) مقارنةً بشهرين أو ثلاثة أشهر (بعد ذلك)، والعلامات التجارية من سنتين إلى ثلاث سنوات (سابقاً) مقارنةً بثلاثة أشهر إلى ستة أشهر (بعد ذلك)،**
- **تغير إيداع الطلبات من الإيداع اليدوي إلى الإيداع الإلكتروني، وتغير نشر المجلات من النشر اليدوي إلى النشر الإلكتروني.**

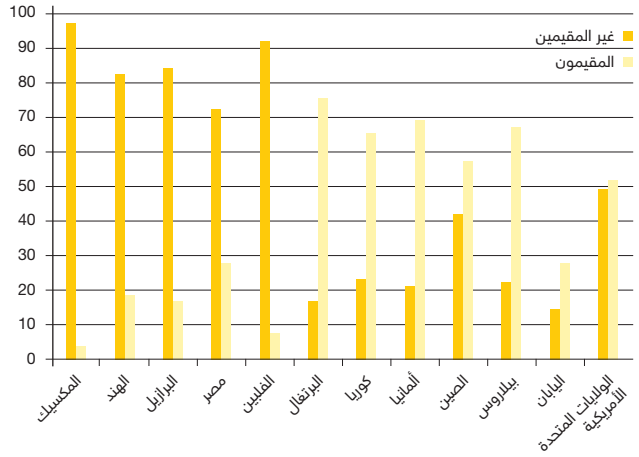

الشكل 2.2: طلبات البراءات المُقدَّمة من المقيمين وغير المقيمين (%)

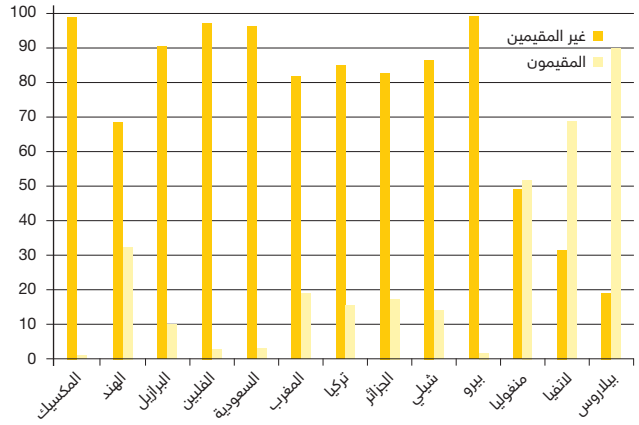

الشكل 3.2: البراءات الممنوحة للمقيمين ولغير المقيمين (%)

4.2. عدد طلبات الملكية الفكرية والبراءات الممنوحة (%)

من الأهمية بمكان مراعاة المؤشرات الثلاثة التالية:

1. يكون كلٌّ من عدد طلبات الملكية الفكرية وعدد حقوق الملكية الفكرية الممنوحة قليلاً للغاية في معظم البلدان النامية مقارنةً بالوضع في البلدان المتقدمة.
2. ومن بين الطلبات الواردة وحقوق الملكية الفكرية الممنوحة في البلدان النامية، يكون عدد الطلبات المُقدَّمة من أفراد محليين أو شركات محلية أقل من معدل الطلبات المُقدَّمة من أفراد أجنبيين أو شركات أجنبية (انظر الشكلين 2.2 و3.2).
3. معدل قبول الطلبات المُقدَّمة من أفراد محليين أو شركات محلية (الذي يُعرَّف بأنه نسبة ما مُنح من حقوق الملكية الفكرية إلى عدد طلبات الملكية الفكرية في فترة معينة) منخفضٌ جداً مقارنةً بمعدل قبول الطلبات المُقدَّمة من مودعين أجانب. ويرجع هذا في المقام الأول إلى انخفاض جودة صياغة الملكية الفكرية.

6 بن سيهانيا، تحديث أعمال مؤسسات الملكية الفكرية في كينيا وأفريقيا: استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الملكية الفكرية، متاح على الرابط التالي: http ://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/wipo_ipa_ge_08/wipo_ipa_ge_08_theme07_3.pdf

7 Dhumane WM، «الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، الهند» في ندوة الويبو الإقليمية بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية، 9 و10 نوفمبر 2011، بيجين، الصين

5.2. قوانين الملكية الفكرية الوطنية

1.5.2. نطاق قوانين الملكية الفكرية

يقيس هذا المؤشر مدى تطور قوانين الملكية الفكرية في بلد ما. ويقيس وجود أو غياب قوانين تشمل حقوق الملكية الفكرية التالية:

البراءات

مدى التغطية التي توفرها قوانين الملكية الفكرية

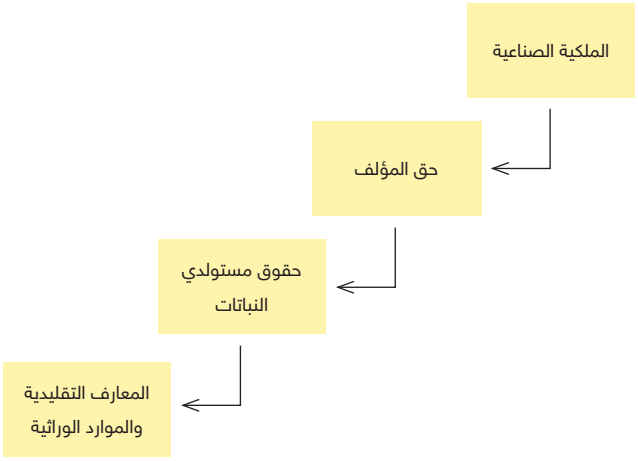

البراءةُ حقٌّ استئثاريٌّ يُمنَح لاختراع ما.[8] ويشير مصطلح "الاختراع" إلى مُنتَج أو أسلوب صنع يُقدِّم طريقةً جديدةً لعمل شيء ما، أو يُقدِّم حلاً تقنياً جديداً لمشكلة ما. وتكفل البراءة لمالكها حماية اختراعه. وتُمنَح الحمايةُ لفترة محدودة، تبلغ عادةً 20 عاماً. والمراد بالحماية التي توفرها البراءة أن الاختراع لا يمكن صنعه أو الانتفاع به أو توزيعه أو بيعه لأغراض تجارية دون موافقة مالك البراءة. وعادةً ما تُنفَذ حقوق البراءات في المحكمة. وتملك المحكمة سلطة وقف التعدي على البراءات. ولمالك البراءة الحق في أن يُقرِّر مَنْ الذي يجوز له – أو لا يجوز له – الانتفاع بالاختراع المشمول بالبراءة خلال مدة حماية الاختراع، ويجوز لمالك البراءة التصريح لأطراف أخرى، أو الترخيص لها، بالانتفاع بالاختراع وفقاً لشروط متفق عليها. ويجوز لمالك البراءة أيضاً أن يبيع الحق في الاختراع لشخص آخر يصبح حينئذ مالك البراءة الجديد.

وتُقدم البراءاتُ للأفراد محفِّزاتٍ، فتعترف لهم بإبداعهم وتُكَافِئُهم مالياً على اختراعاتهم القابلة للتسويق. وتُشجِّع هذه المحفِّزات على الابتكار الذي يضمن بدوره استمرار تحسُّن نوعية حياة الإنسان. وفي مقابل حماية البراءات، يُلزَم جميع أصحاب البراءات بالكشف عن معلومات اختراعهم على الملأ، وذلك لإثراء مجموعة المعارف التقنية في العالم. وتؤدي تلك المجموعة من المعارف العامة المتزايدة إلى التشجيع على تحقيق مزيد من الإبداع والابتكار في مجالات أخرى. وبهذه الطريقة، لا توفر البراءات الحماية لمالكيها فحسب، وإنما توفر أيضاً معلومات قيمة ومصدر إلهام للأجيال المقبلة من الباحثين والمخترعين.

نموذج المنفعة

نموذج المنفعة (الذي يُعرَف أيضاً باسم البراءة الصغيرة أو ابتكار المنفعة) هو فكرة لا تلبي جميع متطلبات الحصول على براءة ولكن لها استخدام صناعي (المكتب الكيني للملكية الصناعية، 1998). والغرض الرئيسي من إدراج نماذج المنفعة في نظام الملكية الفكرية في بعض البلدان النامية هو تشجيع التطور السريع للابتكار المحلي، خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي القطاع غير الرسمي أيضاً. وترد في الإطار 8 قائمةٌ ببعض البلدان التي لديها قوانين بشأن نماذج المنفعة.

الإطار 8: البلدان والأقاليم التي لديها قوانين بشأن نماذج المنفعة[9]

من البلدان والأقاليم التي لديها قوانين بشأن نماذج المنفعة: الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بليز، شيلي، الصين، كولومبيا، الدانمرك، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، جمهورية كوريا، قيرغيزستان، ماكاو، ماليزيا، المكسيك، الفلبين، الاتحاد الروسي، إسبانيا، تايوان، تايلند، ترينداد وتوباغو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام.

التصميم الصناعي

التصميم الصناعي هو المظهر الزخرفي أو الجمالي لسلعة ما.[10] وقد يتألف التصميم من عناصر ثلاثية الأبعاد مثل شكل السلعة أو سطحها، أو من عناصر ثنائية البعدين مثل الرسوم أو الخطوط أو الألوان. وتطبَّق التصاميم الصناعية على طائفة واسعة من منتجات الصناعة والحرف اليدوية. وقد تشمل هذه المنتجات أدوات تقنية وطبية، وساعات يدوية، ومجوهرات، وسلع كمالية، وأدوات منزلية، وأجهزة كهربائية، وهياكل المركبات والمباني، وتصاميم النسيج، والسلع الترفيهية. ولكي يحظى أي تصميم صناعي بالحماية بموجب معظم القوانين الوطنية، يجب أن يكون ذا منظر جمالي يروق للناظرين. وهذا يعني أن أي تصميم صناعي يتسم أساساً بطابع جمالي، ولا يحمي أي عناصر تقنية للسلعة التي يُطبَّق عليها. فالتصميم الصناعي هو ما يجعل السلعة جذابة تروق للناظرين، مما

8 *ما هي البراءة؟* المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، سويسرا.
http//www.wipo.int/ebookshop

9 متاح على:
http://www.ladas.com/Patents/PatentPractice/PettyPatents/Index.html

10 *ما هو التصميم الصناعي؟* المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، سويسرا.
http//www.wipo.int/ebookshop

يزيد من القيمة التجارية للمنتج ويُحسِّن قابليته للتسويق. وحينما يُحمى تصميم صناعي، يضمن مالكه التمتع بالحق الاستئثاري الذي يحول دون قيام الغير بنسخ التصميم أو تقليده دون تصريح. وهذا يساعد على ضمان تحقيق عائد عادل من الاستثمار. ويستفيد المستهلكون وعامة الناس من نظام الحماية الفعال أيضاً لأنه يعزز المنافسة المشروعة والممارسات التجارية الشريفة، ويُشجع الإبداع، ويُعزز المنتجات الجذابة الأكثر جمالاً.

العلامات التجارية

العلامة التجارية إشارةٌ مميزةٌ تعرّف سلعاً أو خدمات معينة بأنها سلع أو خدمات أنتجها أو قدمها شخص معين أو شركة معينة.[11] وهذا النظام يساعد المستهلكين على تحديد وشراء منتج أو خدمة لأن طبيعة وجودة ذلك المنتج أو تلك الخدمة (اللتين تبينهما العلامة التجارية المميزة للمنتج أو الخدمة) تلبيان متطلبات المستهلكين. وتوفر العلامة التجارية لصاحبها حماية تكفل له الحق الاستئثاري في الانتفاع بها لتمييز السلع والخدمات، أو التصريح لشخص أو كيان آخر بالانتفاع بها مقابل دفع مبلغ معين. وتتفاوت مدة الحماية، ولكن يمكن تجديد حماية العلامة التجارية إلى أجل غير مسمى مقابل دفع رسوم إضافية. وتتولى المحاكم إنفاذ حماية العلامات التجارية، وتتمتع في معظم الولايات القضائية بسلطة منع التعدي على العلامة التجارية. ومن منطلق أشمل، تساعد العلامات التجارية على النهوض بروح المبادرة والمقاولة على الصعيد العالمي من خلال مكافأة أصحاب العلامات التجارية بالاعتراف والربح المالي. وتقوم حماية العلامات التجارية أيضاً مقام الحاجز أمام مَنْ يجهد في طريق المنافسة غير المشروعة، مثل التقليد، بدءاً من الانتفاع بإشارات مميزة مشابهة وصولاً إلى تسويق سلع أو خدمات مختلفة أو أقل جودة. ويمكّن النظام ذوي المهارة والمبادرة من إنتاج سلع وخدمات وتسويقها في ظروف عادلة قدر الإمكان، مما يسهل التجارة الدولية.

وتوفر بعض البلدان إمكانية تسجيل العلامات الجماعية وعلامات التصديق. وعادةً ما تكون العلامات الجماعية مملوكة لمجموعة مؤسسات أو رابطة مؤسسات، ويقتصر الانتفاع بهذه العلامات على أعضاء المجموعة أو الرابطة. لذا فإن العلامات الجماعية تُميِّز سلع أو خدمات أعضاء الرابطة عن سلع أو خدمات غيرهم. أما علامات التصديق فإنها تشير إلى أن السلع أو الخدمات التي تحمل هذه العلامات تلبي معياراً محدداً.

حق المؤلف والحقوق المجاورة

حق المؤلف مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين نظير مصنفاتهم الأدبية والفنية.[12]

انظر القسم 2.5 لمزيد من التفاصيل.

الأسرار التجارية

تشتمل الأسرار التجارية على البيانات أو المعلومات أو مجموعات البيانات السرية المستخدمة في البحوث أو الأعمال التجارية أو التجارة أو الصناعة. ويجوز للجامعات ومؤسسات البحث والتطوير والهيئات الحكومية والكيانات التجارية والأفراد امتلاك أسرار تجارية والانتفاع بها (Cornish, 1995). وقد تشمل المعلومات بيانات علمية وتقنية سرية، إضافةً إلى معلومات تتعلق بالأعمال أو معلومات تجارية أو مالية غير معروفة لعامة الناس. وللسر التجاري قيمةٌ تجاريةٌ لأنه يمنح الشركات ميزةً تنافسيةً. وقد تكون الأسرار التجارية أيضاً في شكل دراية عملية. ومن الأمثلة المشهورة للأسرار التجارية تركيبة شركة كوكاكولا، فلو كانت التركيبة قد حصلت على براءة، لما ظلت سراً، لأن قانون البراءات يقتضي الكشف العلني عن الاختراع. ويستطيع أي شخص يكتشف سر تركيبة كوكاكولا على نحو مستقل ومشروع أن ينتفع بذلك الاكتشاف، ولن تملك شركة كوكا كولا في تلك الحالة أي وسيلة قانونية لمنعه من القيام بذلك.

الأصناف النباتية

تُحمى الأصناف النباتية عن طريق منح المُربِّيين حقوق احتكار محدود للأصناف التي ابتكروها عن طريق نظام لتسجيل الأصناف النباتية.

انظر القسم 2.6 لمزيد من التفاصيل.

2.5.2. النطاق الحالي للتشريعات التي تنظم حقوق الملكية الفكرية

يُحدِّد هذا المؤشر ما إذا كانت قوانين الملكية الفكرية الوطنية القائمة تتوافق مع الحد الأدنى من متطلبات تريبس أم لا. ويمثل هذا في الوقت الحالي مشكلةً في بعض البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نمواً التي لم تُنقِّح قوانينها الخاصة بالملكية الفكرية من أجل الامتثال لاتفاق تريبس. وينظر المؤشر إلى أي مدى لم تتحقق هذه الالتزامات.

11 *ما هي العلامة التجارية*؟ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، سويسرا.
http//www.wipo.int/ebookshop

12 *ما هو حق المؤلف*؟ المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، سويسرا.
http//www.wipo.int/ebookshop

6.2. المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية

يوجد عدد من المعاهدات الدولية التي قد تؤثر في نظام الملكية الفكرية للبلد. وتتولى الويبو إدارة معظم هذه المعاهدات. ويجب أن يكون قرار الانضمام إلى أي معاهدة مُتَّخذاً لتحقيق مصالح البلد على أفضل وجه؛ لذا لا بد من إجراء عملية تشاور وطني.

ويُدرج بعضُ البلدان في الوقت الحاضر الانضمامَ إلى معاهدات أو اتفاقيات أو اتفاقات مُحدَّدة في استراتيجياتها الوطنية للملكية الفكرية. ويعتبر الانضمام إلى هذه المعاهدات مقياساً مباشراً لمستوى تطور نظام الملكية الفكرية ولقدرته على الامتثال للمعايير الدولية. ويصبح الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات التي تديرها الويبو نافذاً بإيداع وثيقة الانضمام لدى المدير العام للويبو. وتدخل الاتفاقيات والمعاهدات حيز النفاذ في أي بلد بعد ثلاثة أشهر من قيام المدير العام للويبو بإخطار حكومات جميع الدول الأعضاء بانضمام ذلك البلد.

وما يلي من القضايا الرئيسية التي يجب أن تُوضَع في الاعتبار إذا كان البلد يعتزم الانضمام إلى بروتوكولات واتفاقات دولية:

- ما إذا كان اتفاق الملكية الفكرية الدولي ذو الصلة أو المُحدَّد يتعارض دون وجه حق مع ازدهار الثقافات القانونية الوطنية ومصالح الجهات المعنية أم لا،
- والعلاقة بين اتفاقات الملكية الفكرية الدولية والفوائد التي يُحتمَل أن تعود على البلد الذي يفكر في الانضمام إلى تلك الاتفاقات (التجارة مثلاً)،
- وإلى أي مدى تُحفِّز معاهدات واتفاقيات الملكية الفكرية الدولية على الابتكار والحماية المناسبة للهوية التجارية.

7.2. المنافسة غير المشروعة وقوانين مكافحة الاحتكار

إن جميع البلدان التي وضعت نظم اقتصاد الأسواق قد ابتكرت نوعاً ما من الوقاية من الممارسات التجارية غير العادلة. ويجب على جميع الدول الأعضاء في اتفاقية باريس أن تُقدِّم – على الأقل على أساس التشريعات العامة القائمة – ضمانات وقائية فعالة ضد جميع الأعمال التي تتعارض مع الممارسات التجارية الشريفة، وهي الأعمال التي يُحتمل أن تتسبب في حدوث لبس، أو تُضلِّل الجمهور، أو الأعمال التي تنزع الثقة عن منافس. وتهدف قوانين المنافسة غير المشروعة ومكافحة الاحتكار إلى ضمان حدوث المنافسة بطريقة نزيهة. وتهدف قوانين مكافحة الاحتكار إلى ضمان أن البلد يستفيد من حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال إحداث توازن بين حقوق المبدعين والفوائد التي تعود على البلد.

8.2. سياسات ولوائح لتعزيز الانتفاع بمواطن المرونة في اتفاق تريبس

توجد أربعة مواطن مرونة مهمة في اتفاق تريبس[13]:

"1" **التراخيص الإجبارية:** وهي آليات تستخدمها السلطات العامة للتصريح بالانتفاع بحق محمي من حقوق الملكية الفكرية. (تُمنَح تراخيص إجبارية لمعظم حقوق الملكية الفكرية ما عدا العلامات التجارية من قِبل الحكومة أو الأطراف الأخرى دون موافقة صاحب حق الملكية الفكرية.) ويجب أن يحصل أصحاب حقوق الملكية الفكرية على تعويض مناسب، وغالباً ما يكون هذا التعويض في شكل إتاوة. وقد أوضح إعلان الدوحة بشأن الانتفاع بالاختراعات المشمولة ببراءة أن الأسباب التي تجيز منح التراخيص الإجبارية منصوصٌ عليها بوضوح في اتفاق تريبس، ولذلك فإن لأعضاء منظمة التجارة العالمية حرية الاستفادة من هذه المرونة. ويتضح من التطبيق العملي أن التراخيص قد تصدر لأسباب متنوعة تحقيقاً لمصلحة عامة، مثل الصحة العامة، وأنها سمة مشتركة في قوانين البراءات السارية في كلٍّ من البلدان المتقدمة والنامية.

"2" **الواردات الموازية:** غالباً ما تبيع الشركات دواء ما في أحد البلدان بأسعار أقل من أسعار بيعه في بلد آخر، مع مراعاة مجموعة من العوامل السوقية. وهذا يعني أن البلد ذا الموارد المحدودة قد يكون في بعض الأحيان قادراً على شراء كمية أكبر من أحد الأدوية المشمولة ببراءة عن طريق شراء الدواء في الخارج بسعر أقل ثم استيراده بدلاً من شراء كمية أقل من السوق المحلية بسعر أعلى. وتنص قوانين البراءات في كثير من البلدان على أن مالك البراءة بعد أن يبيع سلعه في أي بلد، لا يحق له أن يتحكم في إعادة بيع هذه السلع (وهو ما يُسمى "نظام الاستنفاد الدولي"). فمالك البراءة، من الناحية القانونية، قد "استنفد" حقوق الملكية التي يتمتع بها في المنتج الذي تم بيعه – ورغم احتفاظه بالحق الاستئثاري في تصنيع المنتج، فإنه لا يستطيع استخدام حقوق الملكية الفكرية لمنع إعادة بيع أي وحدات تم بيعها. ولذلك يستطيع أي وسيط أن يشتري دواءً مشمولاً ببراءة في بلد ما بالسعر المنخفض الذي حددته الشركة ثم يبيعه في بلد آخر بسعر أعلى، ولكن على أي حال سيكون أقل من السعر الذي يبيع به الصانع دواءه المشمول ببراءة في ذلك البلد. وهذا ما يسمى "الاستيراد الموازي".

"3" **حكم بولار/ الاستثناء العادي:** يُجيز هذا الاستثناءُ الانتفاعَ باختراع مشمول ببراءة دون الحصول على إذن من مالك البراءة، من أجل الحصول على موافقة بتسويق منتج جنيس قبل انقضاء المدة القانونية للحماية الممنوحة بموجب براءة. وهذا يسمح بدخول أي منتج جنيس إلى السوق بسرعة أكبر بعد انقضاء مدة البراءة، مما يسهل بدوره الحصول على أدوية أرخص.

"4" **إعفاءات لأقل البلدان نمواً:** في نوفمبر 2005، مدَّ مجلسُ تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية الفترةَ الانتقالية للالتزام الإلزامي لأقل البلدان نمواً باتفاق تريبس (ما عدا الأحكام التي تنص على المعاملة غير التمييزية) حتى يوليو 2021.[13] وبإشارة خاصة إلى المستحضرات الصيدلانية، تُعفي الفقرةُ 7 من إعلان الدوحة على النحو المُطبَّق بقرار صدر من مجلس تريبس في يونيو 2002 أقلَ البلدان نمواً من الالتزام بمنح براءات، وتعفيها كذلك من النص على حماية المعلومات غير المُعلَنة حتى 1 يناير 2016. وتخضع هذه الفترات الانتقالية لمزيد من التمديد عند الطلب، على النحو المنصوص عليه في المادة 1.66 من اتفاق تريبس.

ولا تمتلك بعض البلدان سياسات ولوائح وطنية تُمكِّنها من استخدام الخيارات القانونية ومواطن المرونة المتاحة في اتفاق تريبس. ويرد في الإطار 9 استعراض موجز لمدى امتثال بعض البلدان لاتفاق تريبس:

الإطار 9: معلومات تتعلق باستعراض الامتثال لاتفاق تريبس

1. **الفترات الانتقالية: يبدو أن كمبوديا هي البلد الوحيد من بين البلدان الأقل نمواً الذي أدرج تمديد 2016 في قانون البراءات، من أجل الاستفادة من المرونة التي يوفرها اتفاق تريبس.**

2. **الترخيص الإجباري: معظم البلدان لديها شكل من أشكال الترخيص الإجباري في قوانين البراءات الخاصة بها. وفي السنوات الأخيرة، سُمح، بعد إعلان الدوحة، بعدد من حالات الترخيص الإجباري بحجة النهوض بالصحة العامة وإتاحة الأدوية. وكان زمبابوي أول بلد يحتج بهذا الحكم في عام 2002، من أجل الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية. وحذت حذوه زامبيا وموزمبيق في عام 2004.**

3. **الانتفاع العام غير التجاري بالبراءات: النظام الأمريكي المنصوص عليه في القسم 28USC 1498 مثال جيد على السبيل الذي يمكن أن تسلكه الحكومة للانتفاع بالبراءات، أو للسماح لطرف آخر بالانتفاع بها، في أي استخدام عام تقريباً. فينص هذا النظام الأساسي على أن الحكومة ليست ملزمةً بأن تحصل على ترخيص أو تتفاوض للانتفاع بالبراءة أو حق المؤلف. ولصاحب البراءة حق الحصول على تعويض، ولكن لا يجوز له أن يلجأ إلى أمر التعويض الزجري لمنع انتفاع الحكومة بالبراءة أو حق المؤلف. ولا يجوز لصاحب البراءة أن يُلزم الحكومة بشيء سوى دفع تعويض "معقول وغير منقوص" مقابل انتفاعها بالبراءة دون تصريح. وتطبق المملكة المتحدة أيضاً نهجاً مماثلاً بموجب حكم "الانتفاع الحكومي".**

9.2. محاكم الملكية الفكرية

أُنشئت محاكم الملكية الفكرية أو الهيئات المختصة بالتعامل مع دعاوى حقوق الملكية الفكرية وإدارة هذه الحقوق[15] في بعض البلدان بموجب لوائح أو قوانين خاصة.

على سبيل المثال، تتمتع محكمة حق المؤلف الأسترالية،[16] التي أنشئت بموجب قانون حق المؤلف لسنة 1968، بسلطات معينة فيما يتعلق بالإتاوات والترخيص. وهي هيئة مستقلة تديرها المحكمة الأسترالية الفيدرالية. وتتألف المحكمة من رئيس وعدد من نواب الرئيس وأعضاء آخرين، يُعيِّنهم الحاكم العام. ويجب أن يكون رئيس المحكمة قاضياً في المحكمة الأسترالية الفيدرالية. ويجب أن يتمتع الأعضاء الآخرون بمعرفة أو بخبرة في أحد المجالات التخصصية المنصوص عليها في المادة 140(2) من قانون حق المؤلف، بما فيها القانون، والصناعة، والإدارة العامة، والاقتصاد.

وتتعامل المحكمة بشكل أساسي مع قضايا تتعلق بالتراخيص الإلزامية والطوعية. وتسمح التراخيص الإلزامية باستنساخ بعض المواد المحمية بحق المؤلف من قِبل المؤسسات التعليمية أو المؤسسات التي تساعد أشخاصاً يعانون من إعاقات معينة. أما التراخيص الطوعية فتَنتُج عن التفاوض بين صاحب حق المؤلف أو مَنْ ينوب عنه – أيْ جمعية تحصيل – والمُرخَّص له. ويعتمد كثير من أحكام القانون ذات الصلة بالتراخيص الطوعية على مفهوم "مخطط الترخيص". ومعظم مخططات

الإطار 10: المحكمة الكينية للملكية الصناعية[14]

تتعامل المحكمة الكينية للملكية الصناعية مع طائفة متنوعة من النزاعات التي تنطوي على براءات، وتصاميم صناعية، ونماذج منفعة، واختراعات تكنولوجية. وللمحكمة دور حاسم وتكميلي في تعزيز الأنشطة الابتكارية والإبداعية من خلال ضمان توفير الحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتتمثل مهمتها في النظر في النزاعات المتعلقة بالبراءات والتصاميم الصناعية ونماذج المنفعة والاختراعات التكنولوجية، والبت في تلك النزاعات. وتعقد المحكمة جلساتها في قاعة مفتوحة، وينوب عن أطراف النزاع محامون ذوو خبرة واسعة في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وإضافةً إلى ذلك، تقدم المحكمةُ أسباب قراراتها، وتُنشر الأسباب، ويُسمح للمتقاضين بالاطلاع عليها. وقرارات المحكمة مُلزِمةٌ للأطراف المعنية؛ ولكن يجوز استئنافها أمام محكمة عليا. وتتمتع المحكمة أيضاً بسلطات الإنفاذ. وهي بمثابة الأداة الرئيسية لتعزيز حماية الملكية الفكرية على النحو المتوخى في الدستور والنظام الأساسي المنشئ لها. وأخيراً، تمتلك

13 قرار مجلس تريبس بتاريخ 11 يونيو 2013 (IP/C/64).

14 http://www.unaids.org/en/media/unaids/contentassets/documents/unaidspublication/2011/JC2049_PolicyBrief_TRIPS_en.pdf

15 نقاط الاختلاف هنا هي المقاضاة بشأن حقوق الملكية الفكرية ومنحها وإدارتها من قِبل هيئات أو محاكم معنية بالملكية الفكرية، باستثناء إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وبشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، انظر الفصل الثامن.

16 www.copyrighttribunal.gov.au

المحكمة سلطة إصدار أو إعطاء توجيهات بشأن المسائل القانونية المهمة، وذلك بموجب المادة 118.S من قانون الملكية الصناعية لسنة 2001.

الترخيص تديرها جمعيات تحصيل. وعادةً ما يُشار إلى التراخيص الممنوحة بموجب مخططات الترخيص باسم "تراخيص شاملة"، فهي تشمل جميع المصنفات الموجودة في ذخيرة جمعية التحصيل. وتحتوي الأقسام رقم 154 و155 و156 على أحكام لإحالة مخططات الترخيص الحالية والمقترحة إلى المحكمة من قِبل المُرخِّص (وكذلك مَنْ يرغبون في الحصول على ترخيص والمنظمات التي تمثلهم). والمحكمة مختصةٌ بإجازة أو تغيير مخطط الترخيص أو مخطط الترخيص المقترح. ويجوز لها أيضاً أن تستعيض عن المخطط المُحال إليها بمخطط جديد. وينص القسم 157 على شتى أنواع الطلبات المُقدَّمة إلى المحكمة من المُرخِّصين (وكذلك من المُرخَّص لهم المحتملين والمنظمات التي تمثلهم) التي تعذر الاتفاق فيها على منح الترخيص. ويجوز تقديم طلب يتعلق بالحالات التي ينطبق عليها مخطط الترخيص، فضلاً عن الحالات التي لا ينطبق عليها مخطط الترخيص، من قِبل أشخاص يحتاجون إلى ترخيص أو من قِبل المنظمات التي تمثلهم. وتُمنَح المحكمة السلطة التي تُمكِّنها من أن تصدر، فيما يتعلق بمنح ترخيص خاص، أوامر بشأن الرسوم والشروط التي ترى المحكمة أنها قابلة للتطبيق في إطار مخطط الترخيص، أو بشأن الرسوم والشروط التي تعتبرها المحكمةُ "معقولة في هذه الظروف"، وهذا يتوقف على الظروف التي يُقدَّم فيها الطلب.

10.2. الموارد البشرية لمكاتب الملكية الفكرية

يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه معظم مكاتب الملكية الفكرية الوطنية في البلدان النامية في عدم توفر عدد كاف من الخبراء المؤهلين تأهيلاً مناسباً. فمع زيادة الوعي بالملكية الفكرية وازدياد الحاجة إلى خدمات الملكية الفكرية، تزداد أيضاً الحاجة إلى توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. وسوف يلزم وجود موظفين مؤهلين إضافيين. علاوة على أن التنفيذ الناجح لأي استراتيجية ملكية فكرية وطنية سوف يستلزم وجود الموارد البشرية المطلوبة. ونتيجة لذلك، يجب أن تكون استراتيجيات إعداد الموارد البشرية اللازمة والاحتفاظ بها جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. ويُناقَش هذا الأمر بالتفصيل في الفصل الثالث.

11.2. المهنيون المختصون بتسجيل الملكية الفكرية (محامو الملكية الفكرية ووكلاؤها)

تتخذ بلدانٌ كثيرةٌ في الوقت الحالي خطواتٍ لتبسيط العمليات التي يقوم بها محامو الملكية الفكرية ووكلاؤها خلال التسجيل أو التصديق أو كليهما. وتُشجِّع هذه البلدان أيضاً على تكوين روابط للعاملين في مجال الملكية الفكرية من أجل توفير آليات التنظيم الذاتي. وفي بعض البلدان، يحتفظ مكتب الملكية الفكرية الوطني بسجل بالمحامين والوكلاء المؤهلين العاملين في مجال الملكية الفكرية (على سبيل المثال، انظر الإطار 11 الذي يتضمن وصفاً موجزاً لمعهد الملكية الفكرية الكندي).

الإطار 11: معهد الملكية الفكرية الكندي[17]

معهد الملكية الفكرية الكندي هو رابطة وطنية تتألف من أكثر من 1800 عضو في كندا وخارجها. وهذا المعهد هو الرابطة المهنية الوحيدة في كندا التي ينتسب إليها وكلاء البراءات ووكلاء العلامات التجارية والمحامون المتخصصون في الملكية الفكرية جميعهم تقريباً.

17 http://www.ipic.ca/english/general/

الفصل الثالث

إنتاج الملكية الفكرية من قِبل الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات والصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد

1.3. مقدمة

إن تعزيز إنتاج أصول الملكية الفكرية من قِبل الجامعات، والمؤسسات البحثية، والشركات، والصناعات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمخترعين الأفراد أمرٌ مهمٌ لوضع استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية. وقد اضطرت معظم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى مواجهة بعض التحديات التالية حينما كانت تسعى إلى وضع استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية:

أ. انخفاض مستوى الوعي بالملكية الفكرية وعدم كفاية برامج التوعية،
ب. الافتقار إلى سياسات الملكية الفكرية المؤسسية في الجامعات والمؤسسات البحثية،
ج. عدم كفاية الدعم المُقدَّم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تبتكر وتخترع،
د. انخفاض مستوى التمويل الحكومي لأنشطة البحث والتطوير في الجامعات والمؤسسات البحثية، مما يحد من قدرة هذه المؤسسات على الاختراع والابتكار،
ه. الافتقار إلى السياسات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار،
و. ضعف نظام الابتكار الوطني،
ز. ضعف ثقافة الابتكار واستصدار البراءات في الصناعات والشركات التجارية،
ح. محدودية الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالبراءات في أنشطة الابتكار والاختراع،
ط. عدم كفاية التدريب على الملكية الفكرية وتدريسها.

ويركز هذا الفصل على المؤشرات التي يمكن أن تساعد أي بلد على النهوض بالابتكار والإبداع، وهذه المؤشرات هي:

أ. برامج التوعية والإرشاد في مجال الملكية الفكرية.
ب. سياسات الملكية الفكرية المؤسسية.
ج. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسويق ابتكاراتها.
د. تمويل أنشطة البحث والتطوير.
ه. السياسة الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.
و. نظام الابتكار الوطني.
ز. تشجيع الابتكار وتسجيل البراءات في الصناعة.
ح. خدمات التكنولوجيا ومعلومات الملكية الفكرية.
ط. التدريب والتعليم في مجال الملكية الفكرية.

2.3. الوعي بالملكية الفكرية

1.2.3. مقدمة

أظهرت دراساتٌ حديثةٌ أن مستويات الوعي بالملكية الفكرية في معظم البلدان النامية منخفضةٌ أو منخفضةٌ جداً. وقامت الويبو، في الفترة من عام 2004 إلى عام 2006، برعاية عدة مراجعات تقييمية لأصول الملكية الفكرية في بلدان أفريقية مُنتقاة، وعُرضت النتائج الأولية في مارس 2006 في حلقة دراسية إقليمية عُقدت في نيروبي ونظمتها الويبو والحكومة الكينية. وقدَّم 12 بلداً نتائج مراجعات أصول الملكية الفكرية التي أُجريت في هذه البلدان، وأُشير في جميع الحالات إلى انخفاض الوعي بالملكية الفكرية بوصفه قضيةً استراتيجيةً يتعين التصدي لها في استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية التي كان يجري التخطيط لها لكل بلد من هذه البلدان. وكذلك أثبتت دراسةٌ أجرتها الويبو في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن هذه البلدان تعتبر الوعي العام بالملكية الفكرية أمراً أساسياً لإدارة أصول الملكية الفكرية. وأقرَّ معظم المشاركين في الاستقصاء بأن الوعي العام بالملكية الفكرية لا يزال إما منخفضاً أو منخفضاً جداً، وإن كان الوضع آخذ في التحسن.

وينعكس تأثير انخفاض مستوى الوعي بالملكية الفكرية في بعض البلدان على عدد طلبات الملكية الفكرية. ففي حين أن الجامعات والمؤسسات البحثية تشهد حالياً قدراً معقولاً من الأنشطة الابتكارية والإبداعية، فإن هذه الأنشطة لا تتحول إلى طلبات ملكية فكرية وإلى أشياء تُحمى ملكيتها الفكرية. وينطبق الأمر ذاته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة بدرجة كبيرة في الأنشطة الإبداعية والابتكارية التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير الملكية الفكرية، أيْ في مجالات مثل البراءات أو التصاميم الصناعية أو نماذج المنفعة. وفي حين أن الشركات الكبيرة تدرك قيمة قوة العلامات التجارية والتوسيم في تسويق السلع والخدمات، فإن كثيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تُقدِّر هذه القيمة حق قدرها، ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى انخفاض مستوى الوعي بالملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويفسر الوضع الموصوف آنفاً السبب الذي يجعل معظم استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية تعتبر الوعي بالملكية الفكرية إحدى القضايا الاستراتيجية الرئيسية التي يتعين التصدي لها من أجل تعزيز إنتاج الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها تجارياً.

2.2.3. استراتيجيات تعزيز الوعي بالملكية الفكرية – مثال من جمهورية كوريا

الإطار 12: الاستراتيجيات الأربع المستخدمة في جمهورية كوريا لتعزيز الوعي بالملكية الفكرية[18]

1. **تنشئة مخترعين مبدعين من الشباب**
2. **حملة امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحقوق الملكية الفكرية**
3. **تعزيز الدعم المُقدَّم لأنشطة النساء المخترعات**
4. **تعزيز الوعي بالملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية.**

نشر معهد الملكية الصناعية الكوري في عام 2003 تقريراً بعنوان "أنشطة كوريا للنهوض بالاختراع". وحدد المعهدُ الاستراتيجيات الأربع اللازمة (انظر الإطار 12) لتعزيز إنتاج الملكية الفكرية. وفيما يلي مناقشة موجزة لهذه الاستراتيجيات وما يتعلق بها من مشروعات:

أ. تنشئة مخترعين مبدعين من الشباب

نُفِّذت المشروعات الثلاثة التالية في إطار هذه الاستراتيجية:

"**1" النهوض بنوادي الاختراعات:** أُنشئت نوادي الاختراعات في مدارس مُختارة في جميع أنحاء البلد لإتاحة الفرصة أمام الطلاب وعامة الناس لتحويل أفكارهم إلى اختراعات. وتم دعم النوادي بمدرسين يعملون بدوام كامل لتدريس الملكية الفكرية، وتم أيضاً تزويدها بمجموعة متنوعة من الأدوات والمعدات وحلقات العمل لدعم أنشطة الأعضاء الإبداعية. وخطط معهد الملكية الصناعية الكوري لإنشاء نادٍ واحدٍ على الأقل في كل منطقة من المناطق التعليمية الإقليمية البالغ عددها 180 منطقة بحلول أواخر عام 2006.

"**2" تعزيز فصول الاختراع الدراسية:** أوصى مكتب الملكية الفكرية الكوري، منذ ثمانينيات القرن العشرين، بأن تُقام في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية (ومجموعها 10500 مدرسة) فصول اختراع دراسية في شكل أنشطة خاصة تتراوح بين أداء مهارات عملية لصنع اختراعات وإبداعات وزيارة شتى الأماكن التي تُستحدث فيها الاختراعات. وقدَّم المعهد شتى أشكال الدعم، بما في ذلك تدريب مدرسي مادة الاختراع وتوفير المواد التدريسية والتعليمية. وبحلول أواخر عام 2002، كان يوجد نحو 6945 مدرسة تقدم فصول الاختراع.

"**3" المعرض السنوي لاختراعات الطلاب:** قدم أيضاً مكتب الملكية الفكرية الكوري فعاليات عديدة تهدف إلى النهوض بالأنشطة الابتكارية التي يقوم بها الطلاب. وكان من أهمها المعرض السنوي لاختراعات الطلاب الذي عُرضت فيه الاختراعات التي ابتكرها طلاب المدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة والمدارس الثانوية والجامعات، بغض النظر عن حصولها على براءة من عدمه. ومُنحت جوائز لأفراد ومجموعات. ثم عُرضت الاختراعات الفائزة بجوائز على عامة الناس في معرض محلي كبير. وسُمح لطلاب المدارس المتوسطة الحائزين على جوائز بدخول كليات المستوى الثالث دون الحاجة إلى الخضوع لامتحان قبول.

ب. حملة امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحقوق الملكية الفكرية حلقات دراسية ودورات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشأن حقوق الملكية الفكرية: يقوم مكتب الملكية الفكرية الكوري، منذ عام 1999، بإجراء حملة امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحقوق الملكية الفكرية. وهذه الحملة تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ابتكار تكنولوجيات جديدة والانتفاع بها كأصول تجارية أساسية. وتشتمل الحملة على عقد حلقات دراسية ودورات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشأن حقوق الملكية الفكرية. وتستهدف الحملاتُ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمديرين التنفيذيين، والموظفين المسؤولين عن تطوير التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية.

ج. تعزيز الدعم المُقدَّم لأنشطة النساء المخترعات النهوض بالأنشطة التي تقوم بها النساء المخترعات: بلغ مجموع طلبات البراءات التي قُدِّمت في عام 2002 إلى مكتب الملكية الفكرية الكوري 287104 طلبات، وكانت الطلبات الخاصة باختراعات قامت بها نساء تمثل 4 في المائة فقط من الطلبات. فأدرك مكتب الملكية الفكرية الكوري ضرورة تحسين هذا الوضع، فأعدَّ برامج شاملة لتعزيز أنشطة الاختراع بين النساء. واشتملت التدابير المنفذة على زيادة مستوى الوعي العام والاهتمام بما تقوم به النساء من أنشطة الاختراع، وتنظيم ندوات عن النساء المخترعات البارزات، والتشجيع على إنشاء الجمعية الكورية للنساء المخترعات وتطويرها.

18 *أنشطة كوريا للنهوض بالاختراع* – نشره مكتب الملكية الفكرية الكوري عام 2003، وهو متاح على: www.kipo.go.kr/upload/ en/download/KoreaInventionPromotionActivities.pdf

د. تعزيز الوعي بالملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية
نُفِّذت المشروعات الثلاثة التالية تماشياً مع هذه الاستراتيجية:

"1" **تدريب الأساتذة على حقوق الملكية الفكرية:** بدأ مكتب الملكية الفكرية الكوري برنامجاً بعنوان تدريب أقسام التكنولوجيا والهندسة على حقوق الملكية الفكرية، ويُشجع هذا البرنامج أساتذة أقسام التكنولوجيا والهندسة على إجراء تدريب أساسي للتوعية بحقوق الملكية الفكرية. وعند انتهاء هذا التدريب، يعمل الأساتذة على تعزيز مصالح حقوق الملكية الفكرية في الإدارات التي يعملون بها.

"2" **اتفاقات تعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث:** ركَّز المكتبُ اهتمامه أيضاً على النهوض بالابتكار في الجامعات والمؤسسات البحثية. وفي خطوة تهدف إلى زيادة اهتمام الجامعات والمؤسسات البحثية بحقوق الملكية الفكرية وبطلبات حقوق الملكية الفكرية، وضع المكتبُ نظاماً للتعاون يُوقِّع بموجبه على اتفاقات تعاون بشأن إدارة حقوق الملكية الفكرية مع الجامعات. ويتفق الطرفان، بموجب هذه الاتفاقات، على القيام بأنشطة مُحدَّدة لتعزيز الوعي بحقوق الملكية الفكرية وزيادة عدد طلبات حقوق الملكية الفكرية.

"3" **النهوض باختراعات الموظفين:** يعتبر النهوض باختراعات الموظفين استراتيجيةً أخرى من استراتيجيات المكتب الرئيسية. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو 80 في المائة من جميع الاختراعات في جمهورية كوريا يقوم بها موظفون، وأن أقل من 20 في المائة من الاختراعات يقوم بها أفراد مخترعون (من غير الموظفين). وحثّت هذه النتيجةُ المكتبَ على اقتراح سياسات بشأن الحوافز والمكافآت بهدف تشجيع الاختراعات التي يقوم بها الموظفون. وينظم المكتب أيضاً مسابقات وطنية بشأن اختراعات الموظفين يحصل فيها الفائز على جائزة من رئاسة الجمهورية.

3.3. سياسة الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية

1.3.3. مقدمة

إن سياسة الملكية الفكرية أداةٌ مهمةٌ لتعزيز إنتاج الملكية الفكرية وحمايتها وتسويقها في الجامعات والمؤسسات البحثية. وتوفر سياسة الملكية الفكرية آليةً وهيكلاً وإطاراً يمكن استخدامه لتعزيز إنتاج الملكية الفكرية وحمايتها وتسويقها في المنظمات البحثة والتكنولوجية. وتتناول سياسة الملكية الفكرية قضايا رئيسية، منها: امتلاك حقوق الملكية الفكرية، وتقاسم المنافع، واستراتيجيات تسويق وإدارة البحوث التي يرعاها القطاع الخاص، والبحوث القائمة على التعاون، وتضارب المصالح، وطائفة من القضايا الأخرى. ولذلك فإن وجود سياسات الملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية مؤشرٌ قويٌ على التزام الحكومة بتعزيز إنتاج حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها تجارياً.

ويدرك معظم البلدان في الوقت الحاضر ضرورة وجود هذه السياسات التي أصبحت منذ فترة طويلة أفضل الممارسات المُتّبعة في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ومعظم البلدان الأوروبية. ومن البلدان التي تبنَّت مؤخراً سياسات الملكية الفكرية: الصين واليابان وكينيا وماليزيا ونيجيريا والفلبين وجنوب أفريقيا.

2.3.3. المبادئ التوجيهية لوضع سياسة الملكية الفكرية المؤسسية

نتيجةً لتزايد أهمية سياسات الملكية الفكرية المؤسسية، نشرت الويبو في عام 2001 كتيباً بعنوان "مبادئ توجيهية لوضع سياسات الملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية الأفريقية". ورغم أن عنوان الكُتيب يوحي بأن المبادئ التوجيهية تستهدف المؤسسات الأفريقية، فإن محتوى الكتيب عامّ، ولذلك طُبِّقت المبادئ التوجيهية منذ ذلك الحين في العديد من البلدان النامية، وتُرجمت إلى الفرنسية والإسبانية. وفي الآونة الأخيرة، أُلِّفت طبعة ثانية، وهي الآن قيد النشر بعنوان "خيارات في وضع سياسات الملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية"، وتتناول عشراً من القضايا التي قد يرغب كبار مديري الجامعات والمؤسسات البحثية في أخذها بعين الاعتبار عند وضع سياسات الملكية الفكرية المؤسسية.

ويُعتبر وضع سياسات ملكية فكرية للمؤسسات من أفضل الممارسات المتبعة في إدارة أصول الملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية في الوقت الحاضر. ونتيجةً لذلك، يقوم معظم البلدان الآن بإدراج تعزيز سياسات الملكية الفكرية وتطويرها في استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية أو في السياسات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

3.3.3. أفضل الممارسات في وضع سياسات الملكية الفكرية

يمتلك الآن كثير من الجامعات والمؤسسات البحثية سياسات بشأن الملكية الفكرية. والبحث عبر شبكة الإنترنت عن عبارة "سياسات الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية" يأتي بالعديد من سياسات الملكية الفكرية المؤسسية التي يمكن اتخاذها مرجعاً. ويرى واضعو هذا التقرير، بناءً على خبرتهم، أن الممارسات الفضلى التالية قد تكون مفيدةً للفرق التي تشارك في وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وتُعرض هذه الممارسات في الأطر رقم 13، و14، و15، و16، و17.

الإطار 13: القضايا الرئيسية التي يجب مراعاتها عند وضع سياسة مؤسسية للملكية الفكرية

1. **امتلاك حقوق الملكية الفكرية من المشروعات البحثية الممولة من القطاع العام.**
2. **امتلاك حقوق الملكية الفكرية من المشروعات البحثية الممولة من القطاع الخاص.**
3. **إدارة الملكية الفكرية في المشروعات البحثية التعاونية.**
4. **الاستغلال التجاري للملكية الفكرية.**
5. **تقاسم المنافع.**
6. **إجراءات البحوث.**
7. **الكشف عن الملكية الفكرية.**
8. **إيداع الملكية الفكرية وحمايتها.**
9. **تضارب المصالح.**
10. **البنية التحتية لإدارة الملكية الفكرية.**

الإطار 14: أصحاب المصالح الرئيسيون المشاركون في عملية إنتاج حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها تجارياً

1. **المخترعون والمشاركون في البحث**
2. **المؤسسات**
3. **الطلاب**
4. **الزملاء الباحثون الزائرون**
5. **قسم أو مجموعة المخترعين**
6. **المتعاونون**
7. **الرعاة**
8. **مكتب نقل التكنولوجيا**
9. **الحكومة**
10. **عامة الناس**

الإطار 15: أهمية السياسات الوطنية في صياغة سياسات الملكية الفكرية المؤسسية

تحتوي القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية الوطنية الخاصة بالملكية الفكرية في بعض البلدان على أحكام تتعلق بسياسات الملكية الفكرية المؤسسية، وعلاوة على ذلك، فإنها تعالج بعض القضايا التي يجب مراعاتها في سياسة الملكية الفكرية، وبذلك توفر قدراً من الاتّساق. على سبيل المثال، تناول قانون العلم والتكنولوجيا الكيني لسنة 1980 قضية امتلاك حقوق الملكية الفكرية وتقاسم المنافع. وتتبنى معظم البلدان في الوقت الحاضر قانون "بايه دول" (Bayhe-Dole) الأمريكي (لسنة 1982) الذي ينص على امتلاك المؤسسات البحثية لحقوق الملكية الفكرية الناتجة عن البحوث الممولة من القطاع العام. وينص هذا القانون أيضاً على تمتع الحكومة بحقوق مُطابِقة في استغلال نتائج البحوث من خلال وسائل أخرى في الحالات التي تكون فيها المؤسسات البحثية غير قادرة على القيام بذلك في الفترة الزمنية المنصوص عليها.

4.3.3. القرارات الرئيسية التي يجب أن تتخذها استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية

في حين أن معظم القضايا المذكورة في القسم 2.4.3 قضايا تشغيلية ويجري التعامل معها على المستوى المؤسسي، فإن استراتيجية الملكية الفكرية على الصعيد الوطني ينبغي أن تعالج المسائل التالية:

1. هل ينبغي أن يكون تعزيز وضع سياسات الملكية الفكرية المؤسسية هدفاً في استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية أم لا.
2. وفي هذه الحالة، هل ينبغي أن يكون منصوصاً عليه في قوانين الملكية الفكرية الوطنية، أو في السياسات ذات الصلة مثل سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، والسياسات البحثية الوطنية، أو في القوانين الوطنية المتعلقة بإنشاء الجامعات والمؤسسات البحثية أم لا.
3. هل ينبغي إعداد سياسات مؤسسية نموذجية بشأن الملكية الفكرية على المستوى الوطني كي تقوم كل جامعة ومؤسسة بحثية بتكييفها وفق ما يلائمها.
4. دور مكاتب الملكية الفكرية الوطنية في المساعدة على إعداد سياسات الملكية الفكرية المؤسسية.
5. الدعم المالي المُقدَّم من الحكومة إلى الجامعات والمؤسسات البحثية من أجل إعداد سياسات الملكية الفكرية.
6. هل سيحتاج بلدك إلى مساعدة تقنية من المنظمات المرتبطة بالملكية الفكرية مثل الويبو أم لا.
7. هل ينبغي استخدام مبادئ الويبو التوجيهية الخاصة بإعداد سياسات الملكية الفكرية المؤسسية لقياس الأداء أم لا.

الإطار 16: نماذج لمساعدة الجامعات والمؤسسات البحثية على إعداد سياسات الملكية الفكرية

أعد بعض البلدان سياسات ملكية فكرية نموذجية يمكن للجامعات والمؤسسات البحثية أن تكيفها وفق ما يلائمها، حسب رسالتها وثقافتها البحثية وجدول أعمالها. على سبيل المثال، أعدَّ المكتبُ النيجيري لامتلاك التكنولوجيا (NOTAP) سياسة ملكية فكرية نموذجية وجعلها متاحةً للجامعات والمؤسسات البحثية في نيجيريا. وأدى ذلك إلى تسريع عملية تطوير الملكية الفكرية.

الإطار 17: مسائل أخرى يجب مراعاتها في أثناء إعداد سياسات الملكية الفكرية المؤسسية

إشراك أصحاب المصالح في إعداد سياسة الملكية الفكرية: **رغم أنه يمكن تسريع عملية إعداد سياسة الملكية الفكرية باتباع سياسة نموذجية للملكية الفكرية أو بتنفيذ مبادئ الويبو التوجيهية، فإن سياسة الملكية الفكرية الفعالة هي السياسة التي يضعها أصحاب المصالح الرئيسيون في المؤسسة بأنفسهم. وهذا يتطلب إشراك أصحاب المصالح الرئيسيين في هذه العملية على نحوٍ يفي بالغرض. ويجب تحقيق توافق في الآراء بشأن معظم القضايا الرئيسية.**

الوعي بالملكية الفكرية: **كي يشارك أصحاب المصالح في هذه العملية مشاركةً فعالةً، يجب أن يكونوا على درجة معقولة من الوعي بالملكية الفكرية وبالقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية. ولذلك فإن إعداد سياسة الملكية الفكرية يجب أن تسبقه حملة توعية مكثفة بشأن الملكية الفكرية داخل المؤسسة.**

إدارة مُلتزِمة: **لا يمكن أن تنجح عملية إعداد سياسة الملكية الفكرية دون التزام كبار أعضاء المؤسسات المعنية التزاماً تاماً.**

فريق الصياغة وقائد الفريق: **ينبغي أن يتألف فريق الصياغة من أشخاص قلائل يمثلون الكليات الرئيسية داخل المؤسسة. وينبغي أن يُعاون الفريقَ موظفٌ قانونيٌ، وموظفٌ واحدٌ أو أكثر من مكتب الملكية الفكرية الوطني حيثما أُمكن. وينبغي أن يكون قائد فريق الصياغة أحد كبار الباحثين مِمَّنْ لديهم معرفة جيدة بالملكية الفكرية ويحظون باحترام الزملاء. ولأن عملية الصياغة قد تكون بطيئةً ومُحبِطةً، فإن القائد ينبغي أن يكون صاحب همة عالية وأن يكون قادراً على تحفيز الآخرين على المضي قدماً والانتهاء من صياغة وثيقة السياسة.**

موافقة الأجهزة الرئيسية للمؤسسة: **ينبغي أن توافق شتى أجهزة المؤسسة على المسودة، وفقاً للإجراءات التي تتبعها المؤسسة عند اعتماد السياسات. على سبيل المثال، نُوقشت مسودة سياسة الملكية الفكرية الخاصة بجامعة موي في كينيا واعتُمدت (بعد إدخال مقترحات وتوصيات على كل المستويات) من قِبل لجنة العمداء ومجلس إدارة الجامعة وأخيراً من قِبل المجلس الأعلى للجامعة.**

إطلاق سياسة الملكية الفكرية: **ينبغي إطلاق سياسة الملكية الفكرية رسمياً. فالإطلاق يعني بالنسبة إلى العاملين في المؤسسة أن سياسة الملكية الفكرية قد تم وضعها، وأن تطبيقها أوشك أن يبدأ. وينبغي أن تُوضِّح السياسةُ المكتبَ المسؤول عن تنفيذها. أما بالنسبة إلى أصحاب المصالح الخارجيين، فإن الإطلاق يعني أن الجامعة لديها الآن أداة لتعزيز تعاونها معهم.**

4.3. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تركز معظم البلدان النامية تركيزاً كبيراً على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يُنظر إليها على أنها قاطرة النمو الاقتصادي والتصنيع. وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متطلبات ملكية فكرية معينة إذا أريد لها أن تنمو وتصبح أكثر قدرة على المنافسة. ولذلك يجري حث مكاتب الملكية الفكرية الوطنية على وضع برامج وخدمات مُوجَّهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهدف إلى تعزيز إنتاج أصول الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها تجارياً.

1.4.3. تقييم خدمات الملكية الفكرية المُقدَّمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مكتب البراءات الياباني

يُقدِّم مكتب البراءات الياباني دعماً شاملاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام شتى التدابير التي تحافظ على القاعدة الصناعية اليابانية وتكون بمثابة قوة دافعة في الاقتصادات الإقليمية. وفيما يلي وصف موجز لهذه التدابير:[19]

(1) تنمية الموارد البشرية والتشاور بشأن حقوق الملكية الصناعية

أ. يعقد مكتب البراءات الياباني اجتماعات إحاطة بشأن حقوق الملكية الفكرية لِمَنْ ينشدون مدخلاً تمهيدياً لموضوع حقوق الملكية الفكرية وأيضاً لِمَنْ نُقلوا مؤخراً إلى شعبة الملكية الفكرية في الشركة التي يعملون بها. وإضافةً إلى ذلك، يعقد المكتبُ حلقات دراسية بشأن الاكتساب الاستراتيجي لحقوق الملكية الفكرية. وفضلاً عن تلبية الاحتياجات الإقليمية، توضح هذه الحلقات الدراسية للأفراد – بِمَنْ فيهم مديري الشركات والمسؤولين عن أنشطة البحث والتطوير – كيفية استغلال هذه الحقوق.

ب. يُقدم المكتب خدمات استشارية فردية من قِبل خبراء في مسائل معينة تتعلق بحقوق الملكية الصناعية على الصعيد الوطني.

ج. يُقدِّم موظفو مكتب البراءات المتفرغون العاملون في المكاتب الإقليمية للاقتصاد والتجارة والصناعة خدمات استشارية منتظمة فيما يتعلق بإيداع الطلبات.

(2) استغلال معلومات الملكية الفكرية

من أجل دعم تحفيز الصناعات المحلية من خلال الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالبراءات، يرسل المركزُ الوطني للإعلام والتدريب في مجال الملكية الصناعية (NCIPIT) مستشاري المعلومات المتعلقة بالبراءات – وهم خبراء في استغلال المعلومات المتعلقة بالبراءات – إلى مواقع مختلفة. ويُقدِّم المركزُ أيضاً خدمات استشارية وحلقات عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجاناً.

19 http://www.jpo.go.jp/index.htm

(3) التماسات فحص طلبات الملكية الفكرية

أ. من أجل دعم التقييم السليم بشأن التماس إجراء فحص من عدمه، فإن منظمات القطاع الخاص التي تُقدِّم خدمات البحث في البراءات يُكلِّفها مكتبُ البراءات الياباني بإجراء عمليات البحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة مجاناً لطلبات البراءات المقدمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد.

ب. بالنسبة إلى الشركات أو الأفراد الذين لا يملكون الموارد المالية اللازمة، يعفيهم مكتب البراءات الياباني من دفع رسوم التماس الفحص، أو يمنحهم تخفيضاً بنسبة 50 في المائة من رسوم التماس الفحص، بشرط أن تمتثل هذه الشركات أو هؤلاء الأفراد لمتطلبات معينة. وإضافةً إلى ذلك، يمنح المكتب تخفيضاً بنسبة 50 في المائة في رسوم التماس الفحص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشارك بشكل حصري في نشاط البحث والتطوير.

(4) دعم عمليات فحص طلبات الملكية الفكرية والطعن فيها ومقاضاتها

أ. في الحالات التي يكون فيها مُودِع طلب البراءة فرداً أو مؤسسة صغيرة أو متوسطة، أو إذا كان مُودِع الطلب ينتفع بالاختراع بالفعل، فإن عمليات الفحص أو الطعن في الفحص تكون أسرع من الطلبات العادية. ويُجرى الفحص أو الطعن في الفحص بسرعة أكبر إذا قدَّم مُودِع الطلب "تفسيراً لظروف تتعلق بفحص مُعجَّل (طعن مُعجَّل في الفحص)".

ب. ويدعم مكتبُ البراءات الياباني الاكتسابَ الأسرع للحقوق من خلال إتاحة الفرصة للمودعين أو وكلائهم – وكذلك من خلال إتاحة الفرصة للفاحصين أو لفاحصي الطلبات المطعون فيها – كي يلتقوا وجهاً لوجه ويعمقوا فهمهم للطلبات والتكنولوجيات أو التصاميم. وإضافةً إلى مقابلات الفحص أو مقابلات الطعن في الفحص التي تُجرى في مكتب البراءات الياباني، يقوم فاحصو المكتب بزيارة مواقع مختلفة على الصعيد الوطني من أجل إجراء فحوصات جَوّالة، ومقابلات إقليمية، والنظر في طعون الفحص. ويجري مكتب البراءات الياباني أيضاً مقابلات فحص عبر الفيديو، وذلك باستخدام أنظمة مؤتمرات الفيديو المثبتة في مكاتب البراءات في شتى المكاتب الإقليمية لإدارات الاقتصاد والتجارة والصناعة.

(5) دعم تسجيل حقوق الملكية الفكرية

يمنح مكتبُ البراءات الياباني إعفاء من رسوم البراءات السنوية (من السنة الأولى إلى السنة الثالثة، أو فترة سماح تبلغ ثلاث سنوات) لِمَنْ لا يملكون الموارد المالية اللازمة من الأفراد أو الشركات، ويُمنَح هذا الإعفاء بشرط امتثال الأفراد أو الشركات لمتطلبات معينة. وإضافةً إلى ذلك، يمنح مكتب البراءات الياباني تخفيضاً بنسبة 50 في المائة من رسوم البراءات السنوية (من السنة الأولى إلى السنة الثالثة) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في أنشطة البحث والتطوير.

(6) دعم استغلال حقوق الملكية الصناعية

في خطوة تهدف إلى تحديد ما تمتلكه الجامعات ومؤسسات البحوث العامة والشركات من براءات قابلة للترخيص – وتهدف أيضاً إلى فهم الاحتياجات التكنولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة، ومن ثمَّ تلبية تلك الاحتياجات – يبعث المركز الوطني للإعلام والتدريب في مجال الملكية الصناعية (NCIPIT)، بناءً على طلب من حكومات المحافظات ومكاتب نقل التكنولوجيا، بمستشاري ترخيص البراءات، وهم خبراء يتمتعون بمعرفة غزيرة وخبرة كبيرة في مجالي حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وقد أسهم مستشارو ترخيص البراءات في الترخيص الناجح لبراءات مؤسسات صغيرة ومتوسطة وشركات مبتدئة في عدد من الحالات.

(7) الدعم الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قِبل متخصصين في حقوق الملكية الفكرية

أتى مكتب البراءات الياباني أيضاً بمتخصصين في حقوق الملكية الفكرية لتقديم الدعم الشامل القائم على الخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويقوم هؤلاء المتخصصون بالتوعية بنظام الملكية الفكرية، ودعم التدابير المتاحة للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، ويقدمون خدمات استشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشاركون أيضاً في أنشطة التوعية وأنشطة تنمية الموارد البشرية المتصلة بالملكية الفكرية التي تستهدف على وجه التحديد الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

5.3. نظام الابتكار

يتمثل دور الحكومة في ضمان وجود العناصر الأساسية لدعم اقتصاد قائم على الابتكار. وتشمل هذه العناصر: الأفراد المهرة، والبحوث، والإطار الاقتصادي والتنظيمي، والسياسات المالية. وتشجع هذه العناصر على الابتكار، وتُكافئ المبدعين الناجحين. وإضافةً إلى ذلك، يمكن للحكومة أن تزيد من احتمالات نجاح الابتكار عن طريق رعاية مجموعات التميز المحلية وعن طريق الاضطلاع بدور المستخدم الرائد للتكنولوجيات والحلول المبتكرة. ويربط نظامُ الابتكار المؤسسات البحثية الموجودة في البلد بالحكومة والقطاع الخاص، ومن ثمَّ يُعزِّز إنتاج حقوق الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها تجارياً.

وفيما يلي بعض الأمور الجديرة بالذكر:

أ. لإنشاء نظام ابتكار، يجب على البلد أن يضع سياسةً أو قانوناً مُنشئاً لذلك النظام، ويجب أيضاً أن توضح تلك السياسة أو ذلك القانون لأصحاب المصالح كيفية عمل النظام وتمويله وإدارته وتنظيمه، ومن ثم ضمان تنفيذ النظام.

ب. يشدد نهج نظام الابتكار الوطني على أن تدفق التكنولوجيا والمعلومات بين الناس والشركات والمؤسسات أمر أساسي في العملية الابتكارية.

ج. الابتكار وتطوير التكنولوجيا هما نتاج مجموعة معقدة من العلاقات بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في النظام (الشركات، والجامعات ومعاهد البحوث، والحكومة).

د. فهمُ واضعي السياسات لنظام الابتكار الوطني قد يساعد على تحديد نقاط القوة من أجل تعزيز الأداء الابتكاري والقدرة التنافسية العامة. ويمكن أن يساعد على إبراز أوجه التباين داخل النظام، فيما بين المؤسسات وفيما يتعلق بالسياسات الحكومية على حد سواء.

هـ. السياسات التي تسعى إلى تحسين التواصل بين شتى الأطراف الفاعلة والمؤسسات العاملة داخل النظام – والسياسات التي تهدف إلى تعزيز قدرة الشركات على الابتكار، لا سيما قدرتها على التعرف على التكنولوجيات واستيعابها – هي الأكثر قيمة في هذا السياق.[20]

وتشتمل عناصر نظام الابتكار الرئيسية على ما يلي:

"1" إنشاء شركات ريادية وأماكن عمل مبتكرة ودعمها والنهوض بها: إن التنافس على الابتكار والمعرفة أمرٌ بالغ الأهمية لنجاح أداء الشركات التجاري، ولا غنى عنه أيضاً لاستدامة ازدهار البلدان. فلكي تكون البلدان ناجحة، يجب أن تخلق فرصاً وتُحسِّن البيئة على نحوٍ يساعد المؤسسات التجارية على الابتكار. وسوف تهدف هذه الخطوات أيضاً إلى تعزيز الابتكار حيثما تتعامل المؤسسات التجارية وأماكن العمل مع أسواقها وعملائها.

"2" تحديد الموهوبين/ رأس المال البشري وتدريبهم وتنمية قدراتهم: رأس المال البشري الممتاز لا غنى عنه لتعزيز الابتكار. فتسليح الناس بالمهارات اللازمة للابتكار ليس أمراً أساسياً لإنتاج معارف جديدة وتطبيقها فحسب، بل أيضاً من أجل الانتفاع بالمعارف المُنتَجة في مكان آخر وتكييفها. وتكوين رأس مال بشري ممتاز يتطلب تخصيص الموارد اللازمة على جميع مستويات التعليم – بدءاً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم المدرسي، مروراً بالتعليم والتدريب المهني والتعليم العالي، وصولاً إلى مكان العمل.

"3" تدفق المعلومات، وتصميم الأسواق، وحرية الابتكار: تستطيع الحكومات أن تُحسِّن تدفق المعلومات وتدعم الابتكار وتزيد من الكفاءة الاقتصادية من خلال التشجيع على الكشف عن الابتكار وحمايته؛ ويمكنها أيضاً أن تكفل إتاحة المعلومات وغيرها من "المحتوى" المُموَّل من الحكومة بالمجان للمستخدمين – مما يؤدي إلى تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المعلومات وزيادة القيمة التي يمكن للآخرين أن يضيفوها.

"4" القدرات والمنصات البحثية: لكي يكون البلد قادراً على إحداث زيادات إنتاجية مستدامة، لا بد أن يضطلع ببحوث مهمة على الصعيد الوطني، ويجب أيضاً أن ينجح في أن يتبنى 98 في المائة من الأفكار المبتكرة التي تظهر في البلدان الأخرى وأن يكيفها وفق ما يلائمه. ولا بد للتمويل الحكومي للبحوث في الجامعات والهيئات البحثية الحكومية أن يعود إلى سابق عهده على وجه الاستعجال. فلا بد من التعهد بتحمل تكلفة تمويل البحوث التي تقوم بها الجامعات بالكامل، وإضافةً إلى ذلك، يجب زيادة مستويات التمويل المُقدَّم إلى الجامعات والمعاهد البحثية الحكومية. ويقتضي وجود قطاع بحوث عام قوي ومستدام أن تقدم الجامعات بحوثاً، لا أن تستثمر في البحوث. ولا تُموَّل الأنشطة البحثية في الجامعات تمويلاً كاملاً في معظم البلدان حالياً، بل عادةً ما تُدعَّم مالياً من مصادر الدخل الجامعي الأخرى.

20 *نظام الابتكار الوطني*، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - http://www.oecd.org/dataoecd/35/56/2101733.pdf

6.3. سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار

ربما يكون أفضل وصف يُوصف به القرن الحادي والعشرين هو أنه عصر المعارف والمعلومات الذي تعتمد فيه القدرة التنافسية على مدى الاطلاع على المعارف والمعلومات الإبداعية. ويمكن تعريف الابتكار بأنه اكتشاف طرائق جديدة لخلق قيمة؛ فالابتكار هو العملية التي تُحقَّق بها فوائد اقتصادية واجتماعية جديدة من المعارف. ومن خلال الابتكار، تُطبَّق المعارف على إعداد منتجات وخدمات جديدة، أو على طرائق جديدة لتصميم أو تسويق منتج أو خدمة حالية.

الإطار 18: بعض البلدان التي وضعت سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في الآونة الأخيرة

بيرو (2011)، والاتحاد الروسي (2011)، والمكسيك (2009)، وجمهورية كوريا (2009)، وهنغاريا (2008)، والصين (2008)، والنرويج (2008)، وشيلي (2007)، وجنوب أفريقيا (2007)، ونيوزيلندا (2007)، ولكسمبرغ (2007)، وسويسرا (2006).[21]

ويشير مصطلح "الابتكار" إلى كلٍّ من العملية الإبداعية لتطبيق المعارف، وما ينتج عن تلك العملية. ويمكن النهوض بالابتكار على نحو منهجي في مختلف قطاعات الاقتصاد في إطار استراتيجية مدروسة لتحسين النمو في الإنتاجية الوطنية. وقد أصبح النهوض الواعي بالابتكار محوراً مهماً من محاور السياسة الاقتصادية والاجتماعية. فالابتكار لا يحدث مصادفةً فحسب، إنما هو استجابة لحوافز اقتصادية – حوافز يمكن أن تتأثر تأثراً كبيراً بسياسة الحكومة. وبإمكان الحكومات أن تؤدي دورها على أكمل وجه إذا كانت تنهض بالابتكار، بدلاً من أن تحاول خلق الابتكار مباشرة بنفسها. وخلاصة الأمر أن السياسات الاقتصادية والمالية والإدارة الفعالة سوف تُسفر عن الابتكار كنتيجة تلقائيَّة. وسوف تعالج سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار هذه القضايا. والهدف الرئيسي لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار هو وضع إطار مؤسسي، إضافةً إلى هياكل تنظيمية وبشرية ومالية قادرة على قيادة عملية تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويرد في الإطار 18 بعض البلدان التي وضعت في الآونة الأخيرة سياسات تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

7.3. تمويل الحكومة لأنشطة البحث والتطوير

تنفق معظم البلدان النامية حالياً أقل من 5.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، رغم أن عدد حقوق الملكية الفكرية الناتجة يتوقف على عدد أنشطة البحث والتطوير، الذي يعتمد بدوره على مستوى التمويل المتاح. ولذلك يُعتبر تمويل الحكومة لأنشطة البحث والتطوير، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، مؤشراً على قدرة هذا البلد على إنتاج حقوق الملكية الفكرية. ومن أجل النهوض بتسجيل البراءات، يُدرَج التمويل الحكومي لأنشطة البحث والتطوير في بعض استراتيجيات الملكية الفكرية أو استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار. فالبحث والتطوير يدفعان عجلة الابتكار، والابتكار يدفع عجلة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة. وللبحوث الجامعية أهمية خاصة للابتكار، لأن البحوث المبكرة التي عادة ما تُجرى في الجامعات تعمل على توسيع النهر المعرفي الذي يستقي منه القطاع الخاص الأفكار والابتكار (انظر الجدول 1 للاطلاع على أمثلة).

21 www.oecd.org/document/62/0,3746,.....html

	البلد/ الإقليم	البحث والتطوير مليار دولار	نسبة البحث والتطوير %	السنة	رقم التسلسل	البلد	البحث والتطوير دولار	نسبة البحث والتطوير %	السنة
1	*الولايات المتحدة*	403.7	2.7	2011	23	بولندا	6.4	0.4	2011
2	*الصين*	153.7	1.4	2011	24	المكسيك	6.3	3.1	2011
3	*اليابان*	144.1	3.3	2011	25	سنغافورة	6.3	2.4	2011
4	*ألمانيا*	69.5	2.3	2011	26	جمهورية إيران الإسلامية	6.2	0.7	2010
5	*جمهورية كوريا*	44.8	3.0	2011	27	الدانمرك	5.1	2.4	2011
6	*فرنسا*	42.2	1.9	2011	28	النرويج	4.2	1.6	2011
7	*المملكة المتحدة*	38.4	1.7	2011	29	الجمهورية التشيكية	3.8	1.4	2011
8	*الهند*	36.1	0.9	2011	30	جنوب أفريقيا	3.7	0.7	2011
9	*كندا*	24.3	1.8	2011	31	البرتغال	2.8	1.2	2011
10	*الاتحاد الروسي*	23.1	1.0	2011	32	أوكرانيا	2.75	0.85	2007
11	*البرازيل*	19.4	0.9	2011	33	باكستان	2.73	0,67	2007
12	*إيطاليا*	9.0	1.1	2011	34	الأرجنتين	2.7	0.4	2011
13	*تايوان*	19.0	2.3	2011	35	آيرلندا	2.6	1.4	2011
14	*إسبانيا*	17.2	1.3	2011	36	ماليزيا	2.6	0.63	2010
15	*أستراليا*	15.9	1.7	2011	37	اليونان	1.7	0.6	2011
16	*السويد*	11.9	3.3	2011	38	هنغاريا	1.7	0.9	2011
17	*هولندا*	10.8	1.6	2011	39	تايلند	1.46	0.25	2010
18	*إسرائيل*	9.4	4.2	2011	40	نيوزيلندا	1.4	1.2	2011
19	*النمسا*	8.3	2.5	2011	41	رومانيا	1.3	0.5	2011
20	*سويسرا*	7.5	2.3	2011	42	شيلي	1.22	0.53	2011
21	*بلجيكا*	6.9	1.7	2011	43	بيلاروس	1.02	0.96	2007
22	*تركيا*	6.9	0.7	2011	44	مصر	0.91	0.23	2007

الجدول 1: تمويل البحث والتطوير في بلدان مختارة[22]

ويؤدي التمويل الذي يقدمه رجال الأعمال للبحوث الجامعية إلى إيجاد روابط مهمة بين التجارة والأوساط الأكاديمية، مما يجعل البحوث تتجه نحو الموضوعات والأفكار التي من المرجح أن تؤدي إلى إيجاد شركات ومنتجات وفرص عمل جديدة. وهذا هو السبب الذي دفع تسعة بلدان على الأقل إلى وضع مخططات حوافز الخصم الضريبي للبحوث التعاونية حيث يُمنَح خصم ضريبي أكبر للشركات التي تمول أنشطة البحث والتطوير في الجامعات. فقد وضعت هنغاريا وإسبانيا وهولندا وكندا واليابان وبلجيكا مخطط خصم ضريبي لأنشطة البحث والتطوير التعاونية. ويرد في الإطار 19 بعض مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالتمويل الحكومي للبحث والتطوير.

الإطار 19: مؤشرات النتائج الرئيسية الخاصة بالتمويل الحكومي للبحث والتطوير

- **الكشف عن الاختراع،**
- **وطلبات البراءات،**
- **والاختراعات المحمية/ المشمولة ببراءة،**
- **والخيارات والتراخيص الجديدة/ السارية**
- **والدخل/ الإيراد المتحقق من الاستغلال التجاري،**
- **والشركات المنبثقة والمبتدئة التي أُنشئت.**

22 http ://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_research and development_spendingcember

8.3. خدمات معلومات الملكية الفكرية

وثائق البراءات أداةٌ قويةٌ يمكن استخدامها لدعم كلٍّ من أنشطة البحث والتطوير وتطوير المنتجات من قبل الصناعة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وإنشاء مراكز خدمات المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية من شأنه أن يكون مبادرةً استراتيجيةً مهمةً للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

1.8.3. أهمية معلومات الملكية الفكرية في البحث والتطوير

يمكن استخدام معلومات الملكية الفكرية في أنشطة البحث والتطوير من أجل:

أ. الحصول على معلومات تكنولوجية من أجل البحوث،
ب. وتقديم حل لمشاكل تقنية،
ج. والتعرف على تكنولوجيات بديلة،
د. وتحديد قابلية استصدار براءة لمنتجات البحث والتطوير في مراحل مبكرة من عملية الإعداد،
هـ. وتفادي احتمالية ازدواجية أنشطة البحث والتطوير،
و. ورصد توجهات أنشطة البحث والتطوير،
ز. ومراقبة نجاح أنشطة البحث والتطوير الممولة،
ح. وإجراء الهندسة العكسية.

وفي الجدول التالي وصف موجز لهذه النقاط:

		إمكانات وثيقة البراءة
1	***الحصول على معلومات تكنولوجية من أجل البحوث***	"1" تم إيداع نحو 70 مليون براءة. "2" أغلبها براءات أولى ومنشورات فقط. "3" تكشف وثيقة البراءة عن الاختراع وعن كيفية تنفيذه. "4" توفر أحدث المعلومات عن الاختراع.
2	***تقديم حل لمشاكل تقنية***	من المحتمل أن يؤدي البحث في وثائق البراءات إلى تحديد حلول لمشاكل تقنية.
3	***التعرف على تكنولوجيات بديلة***	يمكن استخدام وثيقة البراءة لتحديد تكنولوجيات بديلة، ومن ثمَّ حل مشاكل تقنية.
4	***تحديد قابلية استصدار براءة لمنتجات البحث والتطوير في مراحل مبكرة من عملية الإعداد***	يمكن استخدام وثيقة البراءة لتحديد ما إذا كان التطوير سيكون على الأرجح جديداً أم لا (من أجل تسجيل البراءة) وما إذا كان من المحتمل، عند الاستغلال التجاري، أن ينتهك براءةً قائمةً أم لا (في الحالات التي تنطوي على هندسة عكسية).
5	***تفادي احتمالية ازدواج أنشطة البحث والتطوير***	إجراء عمليات البحث للحصول على معلومات الملكية الفكرية أمر مهم لتحديد حالة التقنية الصناعية في الحالات التي تبدأ فيها بحوث جديدة. وقد يُسفر أيضاً إجراء عمليات البحث عن تحديد مشروعات البحث والتطوير التي يمكن تمويلها لتطوير الابتكار.
6	***رصد توجهات أنشطة البحث والتطوير***	يمكن استخدام معلومات البراءات لرصد التوجهات التكنولوجية وأنشطة البحث والتطوير التي يقوم بها المنافسون، إضافةً إلى الإنذار المبكر بالتوجهات المستقبلية في المجالات التكنولوجية.
7	***مراقبة نجاح أنشطة البحث والتطوير الممولة***	يعتبر عدد طلبات البراءات أو البراءات الممنوحة أحد مؤشرات نجاح مشروع بحثي معين.

2.8.3. تلبية الاحتياجات التقنية والقانونية والتجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المعلومات المتعلقة بالبراءات:

تلبية الاحتياجات التقنية والقانونية والتجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المعلومات المتعلقة بالبراءات (انظر الأطر 20 و21 و22):

الإطار 20: الاحتياجات التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معلومات عما يلي:
- **تكنولوجيا جديدة،**
- **ومنتجات جديدة،**
- **وطرائق صنع جديدة،**
- **ومواد خام جديدة،**
- **وتكنولوجيا أو منتج أو طريقة صنع أو مواد خام بديلة.**

الإطار 21: الاحتياجات التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

معلومات عما يلي:
- **السوق،**
- **والمنافسين في هذا السوق،**
- **وما يقوم به المنافسون حالياً،**
- **وما يخطط المنافسون للقيام به في المستقبل.**

الإطار 22: المتطلبات القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **تحتاج معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تكنولوجيا، وتكون مستعدة لدفع ثمن هذه التكنولوجيا إما عن طريق الشراء أو الحصول على ترخيص، ولكنها قد لا تعرف مكان تلك التكنولوجيا أو كيفية الحصول عليها.**
- **قد لا تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على علم بالأحكام القانونية التي تسمح لها باستخدام تكنولوجيا مملوكة لأناس آخرين دون دفع ثمن استخدامها.**
- **تستغرق بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقتاً في محاولة تطوير منتج موجود بالفعل ومحمي (الازدواجية).**

ويمكن تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق نظام براءات يعمل بشكل صحيح – نظام يتمتع بالخصائص التالية: المكافأة والنشر، الإقليمية، الوقت، والإفصاح.

أ. **خصائص نظام البراءات بشأن المكافأة والنشر:** يشجع نظام البراءات على الابتكار والنمو الاقتصادي من خلال حماية الإبداع في مواجهة نشر أو إفشاء المعلومات التقنية المتعلقة باختراع جديد، وأيضاً من خلال مكافأة الاستثمار في إعداد اختراع جديد.

ب. **الخصائص الإقليمية لنظام البراءات:** تُمنَح البراءة على أساس إقليمي.
- يحدد مالكُ البراءةِ الأسواقَ (البلدان) التي ينبغي أن تُحمى فيها البراءة،
- ويشار إلى البلدان المُحدَّدة في وثيقة البراءة،
- وهذا يعني أنه في حالة عدم تحديد بلد ما، يستطيع الفرد أو الشركة استغلال البراءة دون دفع ثمن في ذلك البلد.

ج. **الخصائص الزمنية لنظام البراءات:**
تُمنَح البراءة لفترة معينة.
- مدة الحماية القصوى هي 20 سنة، بشرط دفع رسوم المحافظة على الحقوق،
- وعند انقضاء مدة الحماية، يمكن استخدام البراءة مجاناً،
- وترد هذه المعلومات في وثيقة البراءة،
- ولذلك ينبغي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قبل أن تشتري أي ترخيص، أن تتحقق من وثيقة البراءة لتتأكد من الموعد المقرر أن ينتهي فيه أمد البراءة.

د. **خصائص نظام البراءات فيما يتعلق بالكشف**
- يجب أن تكشف البراءةُ عن خصائص الاختراع على نحوٍ واضح وكامل بما فيه الكفاية، أيْ بطريقة تجعل أي شخص على قدر عادي من فن المهنة قادراً على تنفيذ الاختراع أو تصميمه،
- ويُكشف عن المعلومات المتعلقة بالبراءات على الصعيد العالمي من خلال نشرها على شبكة الإنترنت وغيرها من قنوات الاتصالات ووسائل الإعلام،
- ويستطيع أي شخص، في أي مكان في العالم، أن يتعلم من هذه المعلومات.

3.8.3. أمثلة من بلدان مختارة على استخدام معلومات الملكية الفكرية

قامت بلدان كثيرة بجمع المعلومات المتعلقة بالبراءات وتخزينها وتصنيفها في قواعد بيانات خاصة بالبراءات، وقواعد البيانات هذه قابلة للبحث فيها، وتُحدَّث بانتظام، ومتاحة للعرض عبر شبكة الإنترنت. ويستطيع أي شخص لديه اتصال بشبكة الإنترنت أن يطلع على هذه المعلومات المتعلقة بالبراءات. ومن البلدان التي تحتفظ بقواعد بيانات شبكية يستطيع عامة الناس النفاذ إليها: أستراليا، والبرازيل، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وهنغاريا، واليابان، ونيوزيلندا، وبولندا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وإسبانيا، وتايلند، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وتُعتبر أيضاً قواعد البيانات الجماعية والإقليمية مصدراً غنياً للمعلومات على شبكة الإنترنت، بما في ذلك قواعد البيانات الإقليمية التي تنشرها الويبو وعدد من مكاتب البراءات على شبكة الإنترنت.

أ. **الصين:** تُنشر وثائق البراءات الصينية في شكل مطبوع وعلى أقراص مدمجة. ويوجد في مكتب البراءات الصيني ما يقرب من 50 مليون وثيقة براءة وأكثر من 20 قرصاً مدمجاً، يشمل 18 بلداً.[23]

ب. **الولايات المتحدة الأمريكية:** يسمح الموقع الإلكتروني الخاص بمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) بإجراء بحث مجاني عن البراءات الأمريكية الممنوحة. ويحتوي هذا الموقع الإلكتروني على النصوص والرسومات الكاملة للبراءات الممنوحة في الولايات المتحدة منذ عام 1976. ويمكن كذلك البحث أيضاً في طلبات البراءات الأمريكية إذا كان مودع طلب البراءة قد سمح بذلك. وتوجد على الموقع أيضاً إرشادات فورية شاملة بشأن البحث في الموقع وتصفحه.[24]

ج. **سنغافورة:** يقدم مكتب الملكية الفكرية في سنغافورة (IPOS) أدوات أساسيةً عديدةً لمساعدة المستخدمين المهتمين على البحث عن البراءات الحالية وطلبات البراءات المنشورة وغيرها من البنود. وتوفر أدوات البحث حلاً واحداً شاملاً، وتهدف إلى تسهيل عمليات البحث المتعلقة بالبراءات على شبكة الإنترنت في سنغافورة.

د. **الهند:** في الهند، وضعت إدارة السياسة الصناعية والترويج التابعة لوزارة التجارة والصناعة نظام المعلومات المتعلقة بالبراءات في عام 1980 لتحقيق الأهداف التالية:

- الحصول على مجموعة شاملة من مواصفات البراءات والوثائق المتعلقة بالبراءات على أساس عالمي والحفاظ عليها، من أجل تلبية احتياجات شتى المستخدمين الخاصة بتكنولوجيا المعلومات،
- نشر المعلومات التكنولوجية الواردة في البراءات أو الوثائق المتعلقة بالبراءات من خلال خدمات النشر، وخدمات البحث، وخدمة توريد نسخة من البراءة،
- إن استخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات أمر شائع جداً في صناعة المستحضرات الصيدلانية، وهو قطاع حققت فيه الهند نجاحاً ملحوظاً. وفور انقضاء مدة براءة أي دواء، يمكن تصنيعه كدواء "جنيس". وتتمتع الشركات الهندية حالياً بحصة كبيرة في سوق الأدوية الجنيسة. وإضافة إلى ذلك، تُعتبر الهند طرفاً فاعلاً مهماً في صناعة المواد الدوائية الفعالة، وهو أمر تستخدمه الشركات الهندية كوسيلة ضغط من أجل أن تصبح طرفاً فاعلاً مهماً في سوق التركيبات الدوائية.[25]

هـ. **أستراليا:** وضعت أستراليا برنامجاً إعلامياً لمساعدة التجار الأستراليين على حماية ملكيتهم الفكرية في اليابان. واشتملت مواد البرنامج على سلسلة من النشرات والمواقع الإلكترونية المكرسة لتقديم معلومات مُحدَّدة الغرض بشأن قضايا التجارة (WIPO, 2008b)[26].

و. **اليابان:** سياسة نشر المعلومات الخاصة بمكتب البراءات الياباني، التي تعمل تحت رعاية "مشروعات بلا ورق"، تنشر وثائق البراءات على أقراص مدمجة. وتُوضَع الأقراص المدمجة في متناول عامة الناس في مكتبات مكتب البراءات الياباني، وتُباع أيضاً للمنظمات الصناعية ومنظمات قواعد البيانات.[27]

ز. **نيجيريا:** المكتب الوطني لاكتساب التكنولوجيا والنهوض بها (NOTAP) مسؤول عن اكتساب التكنولوجيا والنهوض بها وتطويرها في نيجيريا. وفي عام 1998، أُسندت إلى المكتب مهمة أخرى تتمثل في تسويق نتائج البحث والتطوير والاختراعات والابتكارات المطورة محلياً من المعاهد البحثية والجامعات ومعاهد الفنون التطبيقية والمختبرات الخاصة وحلقات العمل. واتخذ المكتب مبادرات لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع الفعال بالملكية الفكرية، وكان من ضمن هذه المبادرات إنشاء مركز المعلومات والوثائق المتعلقة بالبراءات (PIDC)، بمساعدة الويبو. وتشتمل الخدمات التي يقدمها المركز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسويق الاختراعات ونتائج البحث والتطوير، والخدمات الاستشارية التكنولوجية، وبرنامج التوعية الوطني بشأن حقوق الملكية الفكرية والمعلومات التكنولوجية في وثائق البراءات، وتوعية رواد الأعمال بفائدة المعلومات المتعلقة بالبراءات. ويدير المركز مصرف بيانات محوسب يتيح النفاذ إلى المعلومات المتاحة عالمياً المتعلقة بالبراءات. كما يوفر إمكانية النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية الواردة في وثائق البراءات.

وقد استفاد نحو 376 مستخدماً مسجلاً من الخدمات التي قدمها المركز في الفترة من عام 2000 إلى عام 2010. وعشرون مستخدماً من هؤلاء المستخدمين أنشأوا بالفعل مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وأصبح المكتب الوطني أيضاً أحد المستخدمين الرئيسيين لمركز المعلومات. وتُستخدم المعلومات المتعلقة بالبراءات لتوفير معلومات عن حقوق الملكية الصناعية الحالية والمحتملة في نيجيريا، وتحديد مصادر التكنولوجيا البديلة، وتحسين منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملياتها من خلال استخدام تكنولوجيا جديدة. وواصل المكتب الوطني مساعدة مؤسسات البحث والتطوير والصناعة من خلال إقامة روابط بينها، وإعداد دراسات موجزة للمشروعات بناء على التكنولوجيات المطورة محلياً، والتشجيع على تسويق التكنولوجيات المحلية. وقد نشر المكتب الوطني عدداً من الكتب التقنية، وهي خطوة تتماشى مع استراتيجيته الخاصة بالمساعدة على نشر المعلومات العلمية والتكنولوجية للشركات والأفراد في نيجيريا.

23 الرابطة الكيميائية الأمريكية، 1997. المعلومات المتعلقة بالبراءات الصينية: موارد كبيرة، قسم علوم المكتبات والمعلومات، جامعة بكين، بيجين الصين.

24 *براءات الاختراع*، مكتبة جامعة كورتين، جامعة كورتين للتكنولوجيا، 2009.

25 كومار أبهاي. "الهند في صناعة المستحضرات الصيدلانية" http://www.legalserviceindia.com/articles/Patents_Regime.htm

26 التقرير التقني السنوي لعام 2008 بشأن أنشطة معلومات البراءات. مُقدَّم من أستراليا (SCIT/ATR/PI/2008/AU). الويبو، جنيف. متاح على: .http://www.wipo int/cgi-ipoa/atr_public/atr_details_ query.pl?country_id=AU

27 أونو شينجيرو، «تجربة مكتب البراءات الياباني في إنتاج المعلومات المتعلقة بالبراءات على أقراص مدمجة وسياسة نشرها»، *مجلة معلومات البراءات العالمية، المجلد 18، العدد الثاني، يونيو 1996*، طوكيو اليابان http://www.sciencedirect.com/science?_ob=ArticleURL

9.3. تعزيز التدريب والتعليم والبحث في مجال الملكية الفكرية

1.9.3. أهداف تعزيز التعليم والتدريب والبحث في مجال الملكية الفكرية

إن تعزيز التعليم والتدريب والبحث في مجال الملكية الفكرية هدفٌ رئيسيٌ تسعى معظم البلدان النامية إلى تحقيقه في إطار استراتيجيتها الوطنية للملكية الفكرية. والتعليم والتدريب والبحث في مجال الملكية الفكرية أمورٌ أساسيةٌ لتنفيذ ما قد يود أي بلد نام أن ينفذه من برامج إيجاد الوعي وتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية. وينقسم الهدف من التركيز على التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية إلى شقين، ألا وهما: توفير العدد اللازم من مُقدِّمي الخدمات المهنيين في مجال الملكية الفكرية، وغرس المعرفة الأساسية بالملكية الفكرية في أذهان مُنتجي الملكية الفكرية ومستخدميها المحتملين.

ومن الأهمية بمكان صياغة برامج لتعزيز التدريب والتعليم والبحث في مجال الملكية الفكرية من أجل ما يلي:

أ) توفير العدد اللازم من مُقدِّمي الخدمات المهنيين في مجال الملكية الفكرية، على النحو المُحدَّد في الاستقصاء الأساسي والوارد في استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية ضمن الأهداف. ويشمل ذلك خمسة مجالات يوضحها الجدول التالي:

ب) من أجل النهوض بالابتكار والإبداع، لا بد أن يكون مُنتجو الملكية الفكرية ومستخدموها المحتملون على دراية واسعة بشتى القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك المسائل القانونية. ومن ضمن مُنتجي الملكية الفكرية ومستخدميها المحتملين: الشباب؛ والنساء المخترعات والمبدعات وكذلك صاحبات الأعمال؛ وطلاب القانون الجامعيون، وكذلك الطلاب الجامعيون الذين يدرسون العلوم والتكنولوجيا والأعمال؛ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك القطاع غير الرسمي؛ والمحاضرون والباحثون العاملون في الجامعات والمؤسسات البحثية.

	عناصر نظام الملكية الفكرية	مهنيو الملكية الفكرية المطلوبون
.1	دعم إنتاج الملكية الفكرية	مديرو نقل التكنولوجيا
.2	دعم حماية الملكية الفكرية	محامو الملكية الفكرية، وصائغو الملكية الفكرية، وفاحصو الملكية الفكرية
.3	دعم الاستغلال التجاري للملكية الفكرية	تقييم الملكية الفكرية، المراجعة التقييمية للملكية الفكرية، ترخيص الملكية الفكرية، تسويق الملكية الفكرية، والمفاوضات
.4	دعم إنفاذ الملكية الفكرية	الموظفون المسؤولون عن إنفاذ الملكية الفكرية: القضاة، والمحامون، والشرطة، وموظفو الجمارك
.5	دعم تدريس الملكية الفكرية في الجامعات والمعاهد والمدارس	محاضرون ومدرسون في مجال الملكية الفكرية

2.9.3. القضايا الرئيسية الواجب مراعاتها عند إعداد استراتيجية للتدريب والتعليم والبحث في مجال الملكية الفكرية

ينبغي لأي برنامج يهدف إلى النهوض بالتدريب والتعليم والبحث في مجال الملكية الفكرية أن يراعي القضايا الخمس التالية: النواتج، والمنهج الدراسي، وهيئة تدريس الملكية الفكرية، والمواد التعليمية، وأساليب التدريس.

أ. النواتج:
وتشير النواتج إلى مهنيّ الملكية الفكرية المطلوبين من أجل تنفيذ استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية وتطوير نظام الملكية الفكرية. وتُحدَّد المتطلبات من خلال الاستقصاء الأساسي، ويُنصّ في الخطة الاستراتيجية على العدد الفعلي للمهنيين المطلوبين.

ب. اختيار منهج الملكية الفكرية الدراسي
من المحتمل أن تستفيد من التدريب والتعليم طائفة واسعة من الطلاب، منهم الطلاب الذين يدرسون الأعمال التجارية والقانون والفنون الجميلة والهندسة والتكنولوجيا والعلوم والصحافة. والسيناريوهات الثلاثة التالية هي الأكثر شيوعاً في معظم جامعات البلدان النامية في الوقت الحالي. أولاً، تشتمل برامج الأعمال التجارية جميعها تقريباً على لمحة عامة عن أساسيات الملكية الفكرية. ثانياً، تقدم البرامج الأساسية التي تمنح شهادة في القانون دورات ملكية فكرية تُكسِب الطلاب فهماً عاماً لفلسفة قانون الملكية الفكرية وتطبيقه. ثالثاً، عادةً ما تقدم برامج الدراسات العليا المتخصصة (ماجستير القانون) معرفةً أشمل وأكثر تخصصاً بقانون الملكية الفكرية من الناحيتين النظرية والعملية.

وتتناول برامج الملكية الفكرية المتخصصة ثلاثة من جوانب ممارسة الملكية الفكرية:
- طبيعة الحقوق المتاحة لحماية الملكية الفكرية ومدى تلك الحقوق،
- وعملية الحصول على حقوق الملكية الفكرية وتسجيلها،
- وعملية حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، فور اكتسابها.

وتركز البرامج التعليمية في مجال الأعمال التجارية على الجانب الأول، وذلك لتمكين الطلاب من فهم سُبل تعزيز حماية الملكية الفكرية للقدرة التنافسية الاقتصادية. وفي الوضع المثالي، ينبغي لبرامج بكالوريوس القانون أن تشمل جميع المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه، وذلك لتحسين الفرص أمام الطلاب الذين ينوون الانضمام إلى صفوف ممارسي الملكية الفكرية. أما الطلاب الذين يدخلون برامج الدراسات العليا المتخصصة في مجال الملكية الفكرية، مثل ماجستير القانون، فسوف يصبحون عادةً من ممارسي الملكية الفكرية الذين يرغبون في تعميق فهمهم للأسس القانونية لقانون الملكية الفكرية ويرغبون في زيادة مهاراتهم في اكتساب حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها.

ج. هيئة تدريس الملكية الفكرية
الوضع المثالي لهيئة التدريس هو أن تضم محاضرين ومدرسين متخصصين في الملكية الفكرية ويعملون بدوام كامل. ويشكل هذا في أي بلد نام تحدياً كبيراً لا يمكن التغلب عليه على المدى المتوسط والطويل إلا من خلال برامج الدراسات العليا المتخصصة في الملكية الفكرية. أما على المدى القصير، فقد يتمثل أحد الخيارات في الاستعانة بمهنيين ممارسين متخصصين في الملكية الفكرية (مثل محامو الملكية الفكرية، وفاحصو الملكية الفكرية، ومديرو نقل التكنولوجيا) ليكونوا محاضرين غير متفرغين.

د. المواد التعليمية وأساليب التدريس
الوضع المثالي هو إعداد مواد تعليمية تتضمن دراسات إفرادية محلية وأمثلة من بلدان مجاورة، ومن ثمَّ مراعاة الثقافة المحلية والتطلعات التنموية والتنمية الاقتصادية. ويمكن تكييف المواد التعليمية المتاحة وتعديلها. وقد يكون من المفيد أيضاً استخدام المواد الموجودة التي أعدتها ونشرتها شتى هيئات الملكية الفكرية.

3.9.3. استراتيجيات تنفيذ التدريب والتعليم والبحث في مجال الملكية الفكرية في بلد نام

نظراً لأن تدريس الملكية الفكرية يكاد يكون معدوماً في معظم البلدان النامية، وأيضاً نظراً لأن عدد أعضاء هيئات تدريس الملكية الفكرية بالجامعات عددٌ محدودٌ على أحسن تقدير، قد يرغب البلد في النظر في اعتماد استراتيجية تنفيذ تدريجية، مثل الاستراتيجية الموضحة أدناه. ويمكن تحديد ذلك حسب المستوى الحالي للتدريب والتعليم في مجال الملكية الفكرية في هذا البلد.

المرحلة الأولى (على المدى القصير)
- تقديم دورات وحلقات دراسية قصيرة بالتعاون مع الويبو،
- وإرسال أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج للحصول على تدريب متخصص في مجال الملكية الفكرية، بتمويل من المنح الدراسية الحكومية أو الويبو أو الوكالات الإنمائية،
- ومراجعة وتعزيز البرامج الحالية لتدريس الملكية الفكرية في المرحلة الجامعية (مثل برامج الملكية الفكرية الجامعية الحالية في القانون أو الأعمال التجارية أو الهندسة)،
- ومراجعة وتعزيز برامج الدراسات العليا الحالية في مجال الملكية الفكرية (مثل ماجستير القانون، ودبلومات الدراسات العليا).

المرحلة الثانية (على المدى المتوسط)
- إدخال برامج ملكية فكرية جديدة، حيثما تنعدم هذه البرامج
  - إدخال برامج الملكية الفكرية في المرحلة الجامعية بكليات القانون،
  - وإدخال برامج الملكية الفكرية في المرحلة الجامعية بالكليات الأخرى،
  - وإدخال برامج دراسات عليا متخصصة في الملكية الفكرية (ماجستير القانون، ماجستير الملكية الفكرية) في جامعة واحدة على الأقل في البلد،
  - وإدخال برامج دبلومات الدراسات العليا في الملكية الفكرية في جامعة واحدة على الأقل في البلد.

المرحلة الثالثة (على المدى الطويل)
- اعتماد برامج الملكية الفكرية في معاهد تدريب المدرسين،
- واعتماد برامج الملكية الفكرية في الكليات التقنية،
- واعتماد برامج الملكية الفكرية في المدارس،
- واعتماد برامج الملكية الفكرية في الأكاديميات ومعاهد البحوث.

4.9.3. مؤسسات لتقييم التعليم والتدريب والبحث في مجال الملكية الفكرية

فيما يلي مناقشة موجزة لمعاهد التدريب والبحوث التالية:

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا

أُقيم في الولايات المتحدة الأمريكية أحد المراكز الأولى المكرسة حصرياً للبحث في مجال الملكية الفكرية بالاشتراك مع كلية القانون بجامعة جورج واشنطن. وهذا المركز، الذي كان يعرف في الأصل باسم مؤسسة البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف، أصبح فيما بعد جزءاً من مركز فرانكلين بيرس للقانون، حيث ازدهر نتيجة الدعم الذي تلقاه من رجال القانون والصناعة.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية بها أيضاً عدد من مراكز الملكية الفكرية الأخرى، فإن تلك المراكز ليست مكرسة حصرياً للبحث. ومن أمثلة هذه المراكز مركز قانون الملكية الفكرية في كلية جون مارشال للقانون في مدينة شيكاغو بولاية إلينوي، الذي يجمع بين تدريس الملكية الفكرية في المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا، إلى جانب البحوث ونشر معلومات الملكية الفكرية.

ويرتبط المعهد الكندي للملكية الفكرية، الذي أُنشئ في مدينة هال بكندا، ارتباطاً وثيقاً جداً بالسلطات الحكومة الكندية المسؤولة عن شؤون الملكية الفكرية.

أوروبا

أُنشئ في بلجيكا مركزٌ لحقوق الملكية الفكرية في جامعة لوفان الكاثوليكية. ويوجد في السويد مركز الملكية الفكرية وقانون الإعلام الذي يقع في كلية ستوكهولم للاقتصاد. ويوجد في المملكة المتحدة معهد الملكة ماري لبحوث الملكية الفكرية الذي يقع في مدرسة القانون بكلية الملكة ماري وويستفيلد بجامعة لندن. ويوجد في فرنسا مركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) في ستراسبورغ حيث تعقد الويبو كل عام، بالتعاون مع المركز، دورةً تدريبيةً بشأن الملكية الفكرية لمسؤولين من بلدان نامية. ويوجد في فرنسا أيضاً معهد هنري ديبوا لبحوث الملكية الصناعية (IRPI) في باريس، والمركز الجامعي للتعليم والبحث في مجال الملكية الفكرية (CU-ERPI) في مدينة غرونوبل، ومركز بول روبير في مدينة ليون.

آسيا

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كان المكتب الحكومي للملكية الفكرية في جمهورية الصين الشعبية يقوم على رعاية مركز الصين للتدريب على الملكية الفكرية (CIPTC)، الذي أُنشئ في عام 1998، وأُنشئ أيضاً عدد من مراكز الملكية الفكرية الأخرى في بيجين وشنغهاي وغيرهما من المدن الصينية. وأنشئ معهد تطوير الملكية الفكرية (IIPD) في الهند في يناير 1997 لإجراء البحوث وتوفير التدريب على حقوق الملكية الفكرية.

وأُطلقت أكاديمية سنغافورة للملكية الفكرية في سبتمبر 2002. وتقدم الأكاديمية، بوصفها مركز تنسيق التعليم والبحث في مجال الملكية الفكرية في سنغافورة، تدريباً تمهيدياً وتكميليّاً في مجالات تتراوح من الفهم القانوني الأساسي للملكية الفكرية إلى مهارات التفاوض، والخبرة العملية في التوسيم، واستراتيجية الأعمال، وتقييم الأصول غير الملموسة.

وفي جمهورية كوريا، أُنشئ المعهد الدولي للتدريب على الملكية الفكرية (IIPTI) في مدينة دايجون عام 1991.

وأنشئ مركز التدريب على الملكية الفكرية في ماليزيا عام 1998.

ويقع كل من معهد اليابان للاختراع والابتكار (JIII) ومركز الملكية الصناعية في آسيا والمحيط الهادئ (APIC) في مدينة طوكيو باليابان.

أفريقيا

في أفريقيا، في عام 2008، أدخلت الويبو والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (الأريبو) برنامج ماجستير الملكية الفكرية في جامعة أفريقيا بزمبابوي. وتقدم جامعة جنوب أفريقيا أيضاً برامج تعلم عن بعد في مجال الملكية الفكرية.

الفصل الرابع

الاستغلال التجاري للملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا من قِبل الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات والصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد

1.4. مقدمة

يُعتبر الاستغلال التجاري ونقل التكنولوجيا ركناً مهماً آخر من أركان أي نظام ملكية فكرية فعال. وفي حين أن إدارة الملكية الفكرية كانت تركز في الماضي على الحماية، فإن الاستغلال الاقتصادي لأصول الملكية الفكرية يحظى في الوقت الحاضر باهتمام متزايد. ولذلك فإن معظم استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية تعتبر الاستغلال التجاري ونقل التكنولوجيا أمراً لا غنى عنه للنهوض بالملكية الفكرية. وقد حدد عدد من هذه الاستراتيجيات التحديات التالية:

أ. انخفاض مستوى الاستغلال التجاري إلى أدنى حد.
ب. اعتماد معظم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على التكنولوجيات المستوردة وعدم امتلاكها سياسات بشأن نقل التكنولوجيا تُسهِّل تنمية قدراتها التكنولوجية بمرور الزمن. واستمرار هذه البلدان في الاعتماد على التكنولوجيات المستوردة لفترة طويلة.
ج. عدم امتلاك معظم الجامعات لهياكل دعم الاستغلال التجاري اللازمة لتعزيز الاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية، مثل مكاتب نقل التكنولوجيا أو الشركات الجامعية أو حاضنات التكنولوجيا أو مرافق استحداث النماذج الأولية أو المجمعات العلمية والصناعية.
د. عدم قبول معظم المؤسسات المالية بالملكية الفكرية ضماناً للحصول على تمويل للاستثمار.
هـ. لا يزال توفير نظام مُعترَف به لتقييم الملكية الفكرية أمراً غير شائع، رغم أنه مهم لاستغلال أصول الملكية الفكرية تجارياً. ولذلك فإن استخدام الملكية الفكرية في إعداد التقارير المالية وفي عمليات دمج الشركات وإنشاء المشروعات التجارية المشتركة وفي خصخصة الشركات العامة لا يزال طفيفاً.
و. عدم شيوع الحصول على التمويل من خلال التسييل أو التحويل إلى أوراق مالية حتى الآن.
ز. انخفاض الانتفاع بتكنولوجيات الملكية الفكرية التي آلت إلى الملك العام إلى أدنى حد، وبعض الشركات تسعى إلى الحصول على تراخيص لتكنولوجيات يمكن أن تحصل عليها مجاناً.
ح. عدم وجود أعداد كافية من المهنيين المتخصصين في الاستغلال التجاري للملكية الفكرية للاضطلاع بتقييمات الملكية الفكرية وتوفير التراخيص، والمفاوضات، وإدارة التكنولوجيا.

وسوف يلزم وضع القضايا المذكورة آنفاً في الاعتبار أثناء صياغة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية.

ويصف هذا الفصلُ المؤشرات المهمة لتعزيز نقل التكنولوجيا والاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية على النحو التالي:

1. مكاتب نقل التكنولوجيا
2. تقييم أصول الملكية الفكرية
3. تمويل الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية:
   أ. الضمان،
   ب. والخطط التجارية،
   ج. وإعداد التقارير المالية،
   د. والخصخصة،
   هـ. والتسييل أو التحويل إلى أوراق مالية،
   و. ورأس مال المخاطرة،
   ز. والمشروع المشترك أو الدمج،
   ح. والمؤسسات المالية الحكومية.
4. ترخيص أصول الملكية الفكرية
5. حضانة الأعمال (التكنولوجية)
6. مرفق استحداث المنتجات والنماذج الأولية
7. حدائق العلوم والتكنولوجيا
8. سياسة نقل التكنولوجيا
9. المهنيون المتخصصون في الاستغلال التجاري للملكية الفكرية (للاضطلاع بالتقييم والمراجعة التقييمية والترخيص والتكنولوجيا، مديرو التكنولوجيا)

2.4. مكاتب نقل التكنولوجيا

1.2.4. مقدمة

يُعتبر مكتب نقل التكنولوجيا جزءاً من بنية الدعم التحتية الخاصة بإدارة أصول الملكية الفكرية في أي جامعة أو مؤسسة بحثية. ولذلك فإن له أهمية بالغة ليس لإنتاج حقوق الملكية الفكرية فحسب، بل أيضاً لحماية أصول الملكية الفكرية واستغلالها تجارياً. وقد ظهرت مكاتب نقل التكنولوجيا أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت الحاضر تتبنى معظم البلدان مفهوم تعزيز مكاتب نقل التكنولوجيا في جامعاتها العامة ومؤسساتها البحثية. وتتخذ مكاتب نقل التكنولوجيا أشكالاً مختلفةً. ففي حين أن معظم البلدان لديها مكاتب لنقل التكنولوجيا، فإن بعض البلدان لديها مكاتب لترخيص التكنولوجيا، وهناك بلدان أخرى لديها شركات مملوكة بنسبة 100 في المائة للجامعات أو المؤسسات البحثية.

2.2.4. وظائف مكاتب نقل التكنولوجيا

إن مكتب نقل التكنولوجيا الذي يقع داخل مؤسسة بحثية في بلدٍ نام قد تكون له وظائف كثيرة ومتنوعة تختلف حسب رسالة المؤسسات وحسب الأهداف الرئيسية التي من أجلها أُنشئ مكتب نقل التكنولوجيا. وينبغي لمكتب نقل التكنولوجيا، من منظور إدارة الملكية الفكرية، أن يؤدي الوظائف التالية:

1. تعزيز الوعي بالملكية الفكرية بين العاملين في المؤسسة
2. إدارة الإفصاح عن الملكية الفكرية
3. إيداع طلبات حماية الملكية الفكرية
4. الاستغلال التجاري
   أ. التسويق والتفاوض والترخيص
   ب. إنشاء الشركات المبتدئة والمنبثقة
5. الحفاظ على أصول الملكية الفكرية
6. إنفاذ حقوق الملكية الفكرية
7. إدارة تقاسم العائدات
8. إدارة تضارب المصالح والالتزامات

وحيثما تكون الاستدامة المالية هدفاً رئيسياً، قد يشارك بعض مكاتب نقل التكنولوجيا في المجالات التالية (بالإضافة إلى تلك المذكورة أعلاه):

1. إدارة الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسات
2. تسويق الدورات الدراسية القصيرة وبرامج تكوين الكفاءات ذات الصلة التي تقدمها المؤسسات
3. إدارة البحوث التعاقدية والمشروعات ذات الصلة
4. تسويق القدرات الأخرى للمؤسسات، مثل خدمات المختبرات
5. أي أنشطة أخرى مدرة للدخل تحددها المؤسسات

الإطار 23: إحصائيات بشأن مكاتب نقل التكنولوجيا – الولايات المتحدة الأمريكية[28]

أُنشئت 595 شركةً خلال السنة المالية 2008 نتيجة بحوث أُجريت في جامعات أمريكية، وذلك وفقاً لاستقصاء أنشطة الترخيص في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنة المالية 2008 الصادر عن جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات بمدينة ديرفيلد في ولاية إلينوي. وقد أكد ثلاثة أرباع (72 في المائة) هذه الشركات تقريباً أن مقر عملها الرئيسي يقع داخل الولايات التي تنتمي إليها الجامعات، وهو دليل آخر على أن مكاتب نقل التكنولوجيا الموجودة في الجامعات تسهم أيضاً في التنمية الاقتصادية المحلية. وإضافةً إلى ذلك، أشارت نتائج الاستقصاء إلى أنه تم تقديم 648 منتجاً تجارياً جديداً، وتم تنفيذ 5039 تراخيصاً وخياراً خلال عام 2008. وأشارت نتائج الاستقصاء إلى أنه في نهاية عام 2008 كانت توجد 3381 شركة مبتدئة أُقيمت على أساس ملكية فكرية لجامعات أمريكية. وكان من ضمن مكاتب نقل التكنولوجيا في الجامعات الأمريكية المسؤولة عن إنشاء عشر شركات أو أكثر في عام 2008: مركز بوسطن الطبي بجامعة بوسطن، ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا، وجامعة كارنيغي ميلون، وجامعة كولومبيا، وجامعة هارفارد، وجامعة جونز هوبكنز، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة بوردو، وجامعة ولاية نيويورك، وجامعة الاباما في هانتسفيل، وجامعة كاليفورنيا، وجامعة كولورادو، وجامعة فلوريدا، وجامعة إلينوي، وجامعة ميشيغان، وجامعة تكساس في أوستن، وجامعة يوتا. وكان الترخيص لشركات صغيرة هو المهيمن على صفقات الترخيص التي تجريها مكاتب نقل التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت نسبته 2.48 في المائة من أنشطة الترخيص خلال عام 2008. وكان نسبة الترخيص للشركات المبتدئة والشركات الكبيرة تبلغ 8.15 في المائة و1.35 في المائة من الصفقات، على التوالي. وكان إجمالي الدخل الذي حققه المشاركون في الاستقصاء من الترخيص 4.3 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 26 في المائة عن الدخل المحقق في عام 2007 الذي بلغ 7.2 مليار دولار أمريكي.

28 http://www.technologytransfertactics.com/content/2010/02/24/autm-licensing-surveys-reveal-steady-growth-in-us-canadian-commercialization/

3.2.4. نماذج تقييمية لتنظيم مكاتب نقل التكنولوجيا وتمويلها

وصف تيري يونغ (2004) شتى نماذج مكاتب نقل التكنولوجيا في بلدان مختارة في جميع أنحاء العالم. وفيما يلي مناقشة موجزة لهذه النماذج من أجل توفير مزيد من المعلومات بشأن إنشاء وتشغيل مكتب لنقل التكنولوجيا أو ما يعادله.

	النموذج	تفاصيل موجزة
1.	***النموذج الأسترالي***	مؤسسات البحوث العامة هي المسؤولة في أستراليا عن تمويل عمليات مكاتب نقل التكنولوجيا التابعة لها. ويوجد في أستراليا نموذجان، ألا وهما نموذج مكتب *نقل التكنولوجيا الداخلي*، ونموذج *الشركة الخارجية*. وفي نموذج الشركة، تحقق المؤسسة إيراداً نقدياً من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة التجارية ذات الصلة مثل الاستشارات، وإدارة المؤتمرات، والتطوير المهني. والإيرادات المتأتية من هذه الأنشطة تُمكّن الشركةَ من دعم ما تقوم به الجامعة من مهام نقل التكنولوجيا. وتوفر الجامعات، في معظم الحالات، رأس المال الأوّلي الذي يُنفَق في تأسيس الشركة. أما في حالة مكتب نقل التكنولوجيا الداخلي، فإن الجامعة تموله مباشرةً – بنفس طريقة تمويلها لإحدى إدارات الجامعة. ويتوقف المبلغ المُقدَّم على الأهمية التي توليها الجامعة لعملية نقل التكنولوجيا، إلى جانب قدرة مكتب نقل التكنولوجيا على إثبات المنافع التي يحققها للجامعة.
2.	***النموذج الهندي***	لا يوجد في الهند تشريع بشأن تنظيم مكاتب نقل التكنولوجيا وتمويلها. إلا أن معظم الجامعات التقنية والمؤسسات البحثية في الهند قد أنشأت مؤسسات يتمثل دورها في التفاعل مع الصناعة. وتقوم هذه المؤسسات بالكثير من أنشطة نقل التكنولوجيا التي تُكلَّف بها عادةً مكاتب نقل التكنولوجيا في بلدان أخرى. وتُقدِّم الدولةُ أو الحكومةُ المركزية أموال التأسيس، ولكن لفترة محدودة فقط لأن وحدات نقل التكنولوجيا هذه يُنتظر منها أن تصبح في نهاية المطاف مكتفية ذاتياً من الناحية المالية، بل وأن تصبح مراكز مدرة للربح. وأُنشئت في عام 2005 منظمةٌ جامعةٌ، ألا وهي جمعية إدارة التكنولوجيا (STEM)، لتكون بمثابة الرابطة المهنية لنقل التكنولوجيا في الهند.
3.	***النموذج الياباني***	سنّت الحكومة اليابانية في عام 1998 تشريعاً لإنشاء مكاتب جامعية مُعتمدة من الحكومة لنقل التكنولوجيا. وتتحمل الحكومةُ ثلثي تكاليف التشغيل، التي تصل إلى ما يعادل 300 ألف دولار أمريكي سنوياً لمدة خمس سنوات؛ وتتحمل الجامعة أو المؤسسة البحثية الثلث الآخر. ويُنتظَر من مكاتب نقل التكنولوجيا أن تكون مكتفيةً ذاتياً من الناحية المالية في نهاية السنوات الخمس. إلا أن الحكومة أدركت في وقت لاحق أنه لن يكون من الممكن تلبية هذا التوقع، ولذلك مدّت إعانتها المالية – بما يكفي لتغطية جزء من تكلفة عمليات مكتب نقل التكنولوجيا. وفي وقت لاحق، أدرك عدد من مكاتب نقل التكنولوجيا أن التمويل المُقدَّم من الحكومة لا يكفي لدعم عملياته، فأنشأت تلك المكاتب شركات هادفة للربح، مما سهّل إنشاء شركات منبثقة. وطُلب من أعضاء هيئة التدريس أن يستثمروا في هذه الشركات، مما أدى بدوره إلى الاستغلال التجاري لأنشطة البحث والتطوير الجامعية. وفي عام 2004، كانت 92 في المائة من الجامعات الوطنية، و60 في المائة من المؤسسات البحثية الوطنية، و43 في المائة من الجامعات الخاصة في اليابان قد أنشأت مكتباً تتمثل مهمته في التعاون مع الصناعة.
4.	***النموذج الصيني***	معظم مؤسسات البحوث العامة في الصين لديها الآن مكاتب لنقل التكنولوجيا. وكانت هذه المكاتب مدعومةً في الأصل من الحكومة، ولكن حينما تحولت الصين إلى اقتصاد السوق، تغيرت مكاتب نقل التكنولوجيا وأصبحت حالياً شركات خاصة تابعة. وهذه الشركات في الوقت الحالي نشطة جداً في الأنشطة شبه التجارية، مثل إنشاء حاضنات الأعمال، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إعداد خطط الأعمال، والمساعدة على إنشاء شركات منبثقة برأس مال استثماري قائم على الجامعات. وفي كثير من الحالات، تتفاوض مكاتب نقل التكنولوجيا للحصول على نسبة كبيرة من أسهم رأس المال، أو ربما تمتلك الشركات المنبثقة بأكملها.

.5	***نموذج جنوب أفريقيا***	تؤدي مكاتب نقل التكنولوجيا دوراً حاسماً في إدارة الملكية الفكرية في جنوب أفريقيا، رغم أنها لا تزال ظاهرةً جديدةً نسبياً في جامعات جنوب أفريقيا ومؤسساتها البحثية. وتوجد في جنوب أفريقيا حالياً ست جامعات ومجالس بحثية تقوم بأنشطة نقل التكنولوجيا منذ عهد طويل.
.6	***النموذج الكيني***	من بين الجامعات العامة الثمانية في كينيا، تقوم ثلاثة جامعات بإدارة شركات، في حين أن اثنتين من المؤسسات البحثية الكينية الست لديهما مكتب لنقل التكنولوجيا. وجميع هذه المؤسسات الخمس لديها سياسة ملكية فكرية.
.7	***نموذج المملكة المتحدة***	منذ نشر الكتاب الأبيض الخاص بالقدرة التنافسية في المملكة المتحدة عام 1998، وُضعت مبادرات كثيرة تتعلق بالسياسات واستُحدثت مصادر كثيرة للتمويل الحكومي من أجل تحفيز التعاون بين الجامعات والصناعة. وأحدث هذا التعاون تغييراً ملحوظاً في الطريقة التي تنظِّم بها الجامعات في المملكة المتحدة أنشطتها الخاصة بنقل التكنولوجيا. وقامت عدة جامعات مشهورة بإنشاء شركات منفصلة لاستغلال الملكية الفكرية تجارياً، لا سيما تلك التي اعتُبرت ذات إمكانات عالية تؤهلها لأن تصبح شركات منبثقة.
.8	***نموذج هولندا***	إن مفهوم الشركات القائمة على الجامعات مفهومٌ شائعٌ أيضاً لدى الجامعات الموجودة في هولندا. فجامعة أمستردام وجامعة ماستريخت من أمثلة الجامعات التي تملك شركات تم تأسيسها خصيصاً لتقوم بنقل التكنولوجيا.

4.2.4. أفضل الممارسات في إنشاء مكتب نقل التكنولوجيا

إذا قرر بلدٌ أن يجعل التشجيعَ على إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا هدفاً من أهدافه، فربما يحتاج إلى النظر في المسائل التالية: رسالة مكاتب نقل التكنولوجيا وتمويل هذه المكاتب، ومؤشرات قياس أداء مكاتب نقل التكنولوجيا، والنموذج الجماعي لمكاتب نقل التكنولوجيا (انظر الإطار 23 والإطار 24).

الإطار 24: رسالة مكاتب نقل التكنولوجيا وتمويل هذه المكاتب

لماذا نُنشئ مكتباً لنقل التكنولوجيا؟ أننشئه ليُدرَّ دخلاً للمؤسسة أم لتعزيز رسالة المؤسسة، أيْ لنشر المعرفة؟

1. ينبغي أن يكون السبب الرئيسي الذي يدفع أي بلد إلى إنشاء مكتب من مكاتب نقل التكنولوجيا هو تحسين نشر المعرفة المُنتَجة في الجامعات والمؤسسات البحثية، من أجل نمو الاقتصاد وخلق فرص عمل وإنشاء شركات جديدة.

2. لا تستطيع مكاتب نقل التكنولوجيا تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية على المدى القصير. وقد أظهرت التجربةُ أن مكتب نقل التكنولوجيا يحتاج إلى فترة تتراوح من ثماني إلى عشر سنوات كي يُدرَّ دخلاً يكفي لتغطية تكاليف تشغيله وتحقيق ربح. ولذلك فإن الدعم المالي من قِبل الحكومة والمؤسسات المعنية أمر ضروري في أثناء هذا الوقت.

الإطار 25: مؤشرات لقياس أداء مكاتب نقل التكنولوجيا

- **عدد حالات الإفصاح عن الملكية الفكرية،**
- **وعدد طلبات الملكية الفكرية،**
- **وعدد عدد الطلبات المقبولة،**
- **وعدد عقود الترخيص،**
- **وإيرادات الترخيص،**
- **وعدد الشركات المبتدئة،**
- **وعدد المشروعات المشتركة.**

يجب أن يكون مكتب نقل التكنولوجيا مُجدياً اقتصادياً من حيث النواتج والآثار التي تنعكس على البلد. وقد وُضعت مؤشرات مرجعية من أجل تقييم أداء مكاتب نقل التكنولوجيا (انظر الإطار 25). ولكي تكون هذه المؤشرات معياريةً، فإن الأعداد تُحدَّد بالنسبة إلى ميزانية البحوث. ويمكن استخدام بيانات التقييم المرجعي لفهم الآثار المترتبة على تعزيز نقل التكنولوجيا والنتائج التي يُحتمَل أن تحققها مبادرة نقل التكنولوجيا. على سبيل المثال، إذا كان معدل الكشف عن الاختراعات في بلد متقدم يتراوح بين 40 و50 اختراعاً لكل 100 مليون دولار أمريكي يُنفَق على البحوث، فإن هذا المعدل قد يكون بمثابة مُثبِّط يصرف أي بلدٍ نام ميزانيته البحثية هزيلة عن إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا. وبالمثل، إذا كان الدخل الذي يُحتمَل أن تحققه إحدى المؤسسات بعد ثماني أو عشر سنوات يتراوح من 1 إلى 2 في المائة من الإنفاق السنوي على البحوث، فإن ذلك من شأنه أن يُثبِّط أيضاً همّة البلدان النامية ذات الميزانيات البحثية الهزيلة. ويجب على أعضاء فريق الإدارة العليا بالجامعات أن يفهموا هذه البيانات من أجل تجنب التوقعات غير الواقعية والاستمرار في الالتزام بتقديم الدعم المالي لمكاتب نقل التكنولوجيا لفترة طويلة من الزمن.

نموذج جماعي للبلدان النامية

من أجل تحسين الاستمرارية المالية لمكاتب نقل التكنولوجيا، قد تُفضِّل البلدان النامية إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا لخدمة جامعات أو مؤسسات بحثية عديدة في منطقة معينة. ويمكن الحصول على معلومات عن التَّرتيبات العمليَّة لكيفية تنفيذ ذلك من مصادر شتى، منها منشور بعنوان "إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وتشغيلها في إدارة الملكية الفكرية للابتكارات في مجالي الصحة والزراعة – دليل أفضل الممارسات" نشره مركز إدارة الملكية الفكرية في مجال البحوث والتنمية الصحية (MIHR) بالمملكة المتحدة.

3.4. تقييم أصول الملكية الفكرية

يُقصد بتقييم الملكية الفكرية إدراج تقدير للقيمة الاقتصادية لشتى أنواع الملكية الفكرية في التقييم الخاص بشركة قائمة أو مؤسسة جديدة. وتقييم الملكية الفكرية أمر مهم لتمويل الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية. فعند وضع استراتيجيات الملكية الفكرية، يجب على البلدان أن تقرِّر ما إذا كانت سوف تُدرِّب مهنيين يتمتعون بالمعرفة والخبرة اللازمتين للاضطلاع بتقييم أصول الملكية الفكرية أم لا. ويوضح الإطار 26 الأسبابَ التي تجعل تقييم أصول الملكية الفكرية يكتسب أهميةً كبيرةً يوماً بعد يوم:

الإطار 26: ما سبب أهمية تقييم الملكية الفكرية؟

1. **استخدام أصول الملكية الفكرية كضمان،**
2. **تقييم الشركات – دور الملكية الفكرية،**
3. **عمليات دمج الشركات وتملكها،**
4. **خصخصة هيئة عامة،**
5. **جمع الأموال من خلال التسييل والتحويل إلى أوراق مالية،**
6. **الطرح العام الأولي،**
7. **إعداد التقارير المالية،**
8. **ترخيص أصل من أصول الملكية الفكرية.**

4.4. تمويل الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية

1.4.4. استخدام الملكية الفكرية كضمان

لا تقبل معظم المؤسسات المالية أصول الملكية الفكرية كضمان، بل ولا تنظر المصارفُ في أصول الملكية الفكرية في أثناء تقييم خطط الأعمال الخاصة بالمخترعين والمؤسسات. ولذلك يجب على المخترعين الذين ينشدون دعماً مالياً من أجل استغلال اختراعاتهم تجارياً أن يبحثوا عن أشكال أخرى من الضمانات للحصول على قروض تجارية من مؤسسات مالية. ويا حبذا لو وجدت برامج تنجح في جعل المؤسسات المالية تشترك مع الحكومة في دعم المخترعين (انظر الإطار 27).

الإطار 27: استخدام الملكية الفكرية كضمان[29]

يمكن استخدام الملكية الفكرية كضمان للحصول على قروض مصرفية. فبإمكان الشركات أن تستخدم أصول الملكية الفكرية كضمان للحصول على قرض، شريطةَ أن تكون قادرة على إثبات سيولة تلك الأصول وقيمتها وديمومتها وقابليتها للبيع. ولذلك فإن من المهم الحصول على تقييم موضوعي لأصل الملكية الفكرية المُحدَّد من أجل استخدام الملكية الفكرية كضمان. وإضافةً إلى ذلك، يجب أن تكون القوانين الوطنية ذات الصلة تسمح بقبول أصول الملكية الفكرية كضمان.

وقد طبَّق بنك التنمية الياباني في عام 2005 نظامَ قروض يسمح باستخدام البراءات وطلبات البراءات، وكذلك حقوق المؤلف الخاصة بالمحتوى وبرامج الحاسوب، كضمان. ومنذ ذلك الحين، منح البنك أكثر من 250 قرضاً لمؤسسات جديدة، بعد أن قدَّر البنك القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي ستنتج عن الملكية الفكرية. وفي أوروبا، استخدم عددٌ قليل جداً من البنوك الملكيةَ الفكريةَ لوضع محافظ قروض من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويُستثنى من ذلك بنك لاندزبنك راينلاند بفالز الذي استخدم وثائق تقنية تتعلق بمشروعات بحثية كضمان إضافي لتمويل مشروعات تطوير خاصة بشركات متوسطة الحجم.

ويبدو أن هذه الخدمة لا يقدمها حالياً سوى عدد قليل من المصارف، لأن مصارف كثيرة تجد صعوبةً في تقدير القيمة السوقية للأصول غير الملموسة، وغالباً ما تتخذ تلك المصارف قيمةَ الشركة كلها كضمان. وهذا الضمان قد يتراوح من الأثاث مروراً بالبرمجيات وصولاً إلى الملكية الفكرية. وحينما تنظر المصارف فيما إذا كانت ستقدم التمويل أم لا، فإنها عادةً ما تجري بنفسها بحثاً للتأكد من أن الملكية الفكرية محفوظة بشكل صحيح. ولذلك يُنظر إلى الملكية الفكرية غالباً على أنها شكل غير موثوق به من أشكال الضمان. ولا تملك المصارف التجارية الكفاءات اللازمة لتقييم التكنولوجيا، وتميل تلك المصارف بوجه عام إلى تمويل المشروعات ذات المخاطر الأقل.

29 «استغلال قيمة أصول الملكية الفكرية: أدوات ومجالات عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.» متاح على http://ec.europa.eu/enterprise/newsroom/cf/_getdocument.cfm?doc_id=1166

2.4.4. عمليات دمج الشركات وتملكها

إن تقييم أصول الملكية الفكرية يساعد فريق الإدارة على الحصول على مؤشر أفضل للقيمة الإجمالية للشركة، وعلى العكس من ذلك يؤدي عدم وجود تقييم للأصول غير الملموسة إلى وجود اختلافات بين القيم الدفترية للشركات وقيمها السوقية. على سبيل المثال، أُجريت مراجعةٌ لأكبر 350 شركة بريطانية كان إجمالي قيمتها السوقية مجتمعةً 2167 مليار دولار أمريكي، فأظهرت تلك المراجعة أن إجمالي أصول الميزانية العمومية يبلغ 603 مليار دولار أمريكي فقط وأن الأصول غير الملموسة تبلغ 9.38 مليار دولار أمريكي فقط (Peckam, 2004). وهذا يترك فجوة غير مُفسَّرة بين القيمة السوقية والميزانية العمومية تبلغ نحو 1500 مليار دولار أمريكي، أو 72 في المائة من إجمالي القيمة السوقية. ويُعزى الفرق إلى الأصول غير الملموسة.

الإطار 28: شركة فيليبس – رائدة العالم في الملكية الفكرية[30]

تأسست شركة رويال فيليبس للإلكترونيات في عام 1891 في هولندا، ولها فروع في أكثر من 60 بلداً حيث يعمل بها 128000 موظف يعملون في قطاعات تجارية شتى بدءاً من الأجهزة الكهربائية وأشباه الموصلات والإضاءة وصولاً إلى المعدات الطبية والرعاية الصحية الشخصية. ودخلت شركة فيليبس السوق الصينية منذ عام 1920، وأنشأت أول مشروعاتها التجارية المشتركة في عام 1985. وتتباهى فيليبس حالياً بامتلاك 23 مشروعاً مشتركاً أو شركة تستأثر بتمويلها في الصين، حيث يعمل لديها 15000 موظف. ويبلغ إجمالي استثمارات فيليبس التراكمية في الصين أكثر من 4 مليار دولار أمريكي.

وقد ذكر السيد رود بيترز، الرئيس التنفيذي لشركة فيليبس للملكية الفكرية والمعايير، أن الشركة تمتلك أكثر من 60000 براءة اختراع مُسجَّلة، منها 16300 براءة تم الحصول عليها في الصين. وإضافةً إلى الاختراعات، تمتلك فيليبس 29000 علامة تجارية، و43000 براءة تصميم صناعي، و2000 اسم نطاق. وتستخدم فيليبس الملكية الفكرية بطرائق مختلفة ولكنها فعالة. وتشمل هذه الطرائق الانتفاع الاستئثاري بالبراءات، والتراخيص الحصرية، والتراخيص الفردية أو غير الحصرية، والتراخيص المتبادلة، وتراخيص مجامع البراءات، وتراخيص التكنولوجيا؛ وبيع الملكية الفكرية وشرائها، واستخدام الملكية الفكرية كأصول عند اندماج شركة أو تملكها؛ وإقامة مشروعات مشتركة؛ وانبثاق شُعب مختارة أو إنشاء شُعب جديدة، ووضع المعايير والالتزام بها.

وبمراعاة قيمة أصول الملكية الفكرية خلال صفقات اندماج الشركات أو الاستحواذ عليها، تنخفض نسبة صافي قيمة الشركة التي تُعزى إلى شهرتها التجارية. ومن الأهمية بمكان أن يدرك كلٌّ من المشترين والبائعين القيمةَ الحقيقيةَ لأصول الملكية الفكرية الخاصة بهم وأن يُقيِّموها إذا أرادوا التفاوض بشأن سعر بيع مناسب. ومن المهم أيضاً إدراك قيمة الأصول غير الملموسة في الميزانية العمومية، لأن هذه الأصول غير الملموسة قد يتضح أنها أصول مالية ثمينة تستطيع الشركة بها أن تنجح في التصدي لعرض استيلاء عدائي (انظر الإطار 27 على سبيل المثال).

3.4.4. خصخصة هيئة عامة

اتضح في الآونة الأخيرة أن مسألة الخصخصة (التي تُعرَّف ببساطة بأنها نقل ملكية الأصول من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص) لها تأثير كبير على صياغة سياسة الملكية الفكرية واستراتيجيتها. وقد أشارت من أول وهلة دراسةُ الويبو المعنية بالخصخصة،[31] التي أجراها فريقٌ استشاريٌّ، إلى أن مسألة تقييم أصول الملكية الفكرية مجالٌ رئيسيٌّ له علاقة وثيقة وواضحة بالقرارات التي تُتخذ بشأن القيام بالخصخصة أو عدم القيام بها. وإضافةً إلى ذلك، أُلقت الدراسةُ الضوءَ على كثير من الأمثلة التي ربما بُخست فيها قيمة أصول الملكية الفكرية أو لم تُقيَّم على الإطلاق. وذكر الفريقُ أن منهجيات التقييم والمعايير المحاسبية الدولية الحالية ربما تكون غير كافية من حيث توفير أساس سليم لتقييم الأصول غير الملموسة، بما فيها أصول الملكية الفكرية. وذكر الفريق أن ما يتراوح من 50 إلى 80 في المائة من القيمة التي تُوجِدها الشركة ينبع من رأس المال الفكري، وليس من الأصول المادية التقليدية. ويشير هذا إلى حدوث تحول في التقييم الاقتصادي – من رأس المال المادي إلى رأس المال غير المادي والفكري.

4.4.4. جمع الأموال – تسييل أصول الملكية الفكرية

ينبغي للشركات الغنيّة بالملكية الفكرية أن تكون على دراية بالوسائل البديلة لجمع رأس المال، بخلاف طريقة الاقتراض التقليدية أو التمويل بالأسهم. وتتمثل إحدى هذه الوسائل في تسييل أصول الملكية الفكرية التي تمتلكها الشركة من خلال صفقة إحراز دخل أو إتاوات. وفي هذه الحالة، يبيع صاحب الملكية الفكرية إلى أحد المستثمرين (مقابل ثمن نقدي يرى كلا الطرفين أنه معقول) مصدر إتاوة أو دخل يملكه صاحب الملكية الفكرية حالياً، ويكون مستمداً من، أو قائماً على، مصادر إتاوات/دخل الملكية الفكرية. ومصدر تحقيق الإتاوات أو الإيرادات قد يكون، على سبيل المثال، إتاوة يجب أن يتلقاها صاحب الملكية الفكرية من ترخيص براءاته أو غيرها من أشكال الملكية الفكرية، أو قد يكون مصدر دخل قائم على بيع منتجات مشمولة بالملكية الفكرية الخاصة بصاحب الملكية الفكرية. وبهذه الطريقة، يربح مالك أصل الملكية الفكرية من خلال تسييل مصدر دخل الملكية الفكرية، ويربح المستثمر من خلال شراء مصدر الدخل بسعر مخفض. وعلاوة على ذلك، يحتفظ صاحب الملكية الفكرية في الغالب بملكية أصل الملكية الفكرية الأساسي الكامنة وبالحق في استغلال هذه الأصول في أي مجال من مجالات الاستخدام غير المدرجة ضمن صفقة تحقيق الإيرادات.

ويمكن أن يلبي تسييل أصول الملكية الفكرية مجموعة متنوعة من احتياجات صاحب الملكية الفكرية. على سبيل المثال، يمكن أن يستخدمه صاحب الملكية الفكرية (الشركة) ليس للحصول على مصدر بديل للتمويل فحسب، بل أيضا للحصول على قيمة حالية من مصدر دخل غير استراتيجي، ولتقاسم مخاطر الاحتمالات المستقبلية لتدفق الإتاوات، ولتأجيل إقامة شراكة بشأن المنتج حتى يتحسن تقييم المنتج.

30 «فيليبس: رائدة العالم في الملكية الفكرية» – http://www.chinaipmagazine.com/en/journal-show.asp?id=452

31 كامل إدريس، *الملكية الفكرية: أداة فعالة في النمو الاقتصادي، 2001*

الإطار 29: أمثلة على تسييل أصول الملكية الفكرية وتحويلها إلى أوراق مالية[32]

في عام 1997، حوَّل ديفيد بوي – نجم موسيقى البوب – إتاوات ألبوماته الموسيقية التي سجلها قبل عام 1990 إلى سند بقيمة 55 مليون دولار. وأصبح ذلك يعرف باسم "سند بوي". وحدثت بعد رسملة باوي القائمة على حق المؤلف عمليات تحويل للعلامات التجارية إلى أورق مالية، مثل تلك التي قام بها مصمم الأزياء بيل بلاس، الذي استخدم أول عملية تحويل علامة تجارية إلى أوراق مالية خلال عام 2000، حينما باع الإتاوات الواردة من تراخيص العلامات التجارية مقابل 25 مليون دولار. وفي عام 2002، أصدر استوديو دريموركس تسهيلاً مدعوماً بالإتاوات الحالية والمستقبلية للأفلام المملوكة للمؤسسة مقابل مليار دولار أمريكي.

وإذا كان صاحب الملكية الفكرية هو إحدى الجامعات، فيمكن للجامعة أن تُقلِّل القيمة الحالية للمبيعات المستقبلية في مصدر الإتاوات وأن تستخدم هذه الأموال لتلبية متطلبات التشغيل، أو تقلل عبء تكاليف الإدارة الذي يقع على عاتق الجامعة، أو تكمل أموالها البحثية. وإذا كان صاحب الملكية الفكرية فرداً، فيمكن استخدام مصدر الإتاوات لخفض الضرائب، ولجمع أموال من أجل مشروعات أخرى، ولتنويع الأصول، أو ربما يُستخدم لأغراض التخطيط العقاري. وبالنسبة إلى الشركات على وجه الخصوص، يوفر هذا النوع من التمويل مزايا عديدة تفوق مزايا الآليات التقليدية للتمويل بالاقتراض أو الأسهم. ففي التمويل التقليدي بالاقتراض، يكون القرض مقروناً بحق الرجوع إذا عَجِزَ المُقْتَرِض عن سداده، ويحتوي على العديد من الشروط المقيدة، ويكون معتمداً على سوق الائتمان، والأهم من ذلك هو أن السداد غير مرتبط بالأداء. أما التمويل بالأسهم فهو أيضاً معتمد على التحيز للسوق والقطاع ويكون مُخفِّضاً للربح. أما عمليات الاستحواذ على الإتاوات، من الناحية الأخرى، فهي غير مُخفِّضة للربح، وغير مقرونة بحق الرجوع، ولا تعتمد على أسواق رأس المال، علاوة على أن المدفوعات غالباً ما تتماشى مع مبيعات المنتجات، مما يقلل مخاوف التدفق النقدي.

5.4.4. الطرح العام الأولي

إن الإبلاغ عن قيمة الأصول غير الملموسة يوفر للمستثمرين معلومات تُمكِّنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار في الأسواق الرأسمالية. وتعتمد السوق الرأسمالية في كفاءة تشغيلها على المعلومات والإيضاحات المفيدة والموثوق بها التي يمكن للناس أن تستند إليها في اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

6.4.4. إعداد التقارير المالية

تحتوي الميزانية العمومية على تفاصيل الأصول والخصوم ورأس المال، وتُقدِّم صورةً عن الوضع المالي للمؤسسة في وقت معين. وتشير نتائج الدراسة إلى أن نحو 70 في المائة من الرسملة السوقية للشركات الكبرى يتألف من قيمة معنوية. ولا تظهر الغالبية العظمى من هذه القيمة في الميزانيات العمومية لهذه الشركات (بيكهام، 2004).[33]

ومجموع قيم الأصول ناقص الخصوم الواردة في الميزانية العمومية لن يساوي قيمة الشركة ككل. ويُعزى هذا الفارق إلى مفهوم الشهرة التجارية الذي يقر بأن الشركة القائمة سوف تمتلك عادةً أصولاً غير ملموسة كبيرة، مثل السمعة والعلاقات الراسخة مع الموردين والعملاء والمهارات الإدارية، ولن تظهر هذه الأصول في الميزانية العمومية.

وهذه الأصول غير الملموسة لها قيمة، مثلها في ذلك مثل الأصول الملموسة، لأن من المتوقع أن تنتج عنها منافع مستقبلية للكيان. وإذا أنتج الكيان أصلاً غير ملموس، فينبغي أن يُعامَل هذا الأصل بنفس طريقة التعامل مع شراء أصل ملموس. وبالمثل، إذا تحملت الشركة نفقات لتطوير أصل غير ملموس، فينبغي أن يُعامَل هذا الأصل بنفس طريقة التعامل مع الإنفاق على بناء أصل ثابت (لويس وبندريل، 1987).

والممارسات المحاسبية لما يسمى الشهرة التجارية لم تتعامل بشكل جيد مع الأهمية المتزايدة للأصول غير الملموسة، وكانت النتيجة أن عُوقبت الشركات بسبب ما اعتُقد أنه عمليات دمج مُعزِّزة للقيمة. وكان عليها إما أن تتكبد تكاليف استهلاك ضخمة في حسابات الأرباح والخسائر، أو أن تنقل المبلغ إلى الاحتياطيات، وانتهى بها الأمر، في كثير من الحالات، إلى وجود قاعدة أصول أقل مما كانت عليه قبل عمليات الدمج.[34]

وبإدراج أصول رأس المال الفكري في الميزانية العمومية، تستطيع الشركة أن تُقدِّم أدق معلومات عن المركز المالي للشركة، ومن ثمَّ تحول دون حدوث وضع لا يستطيع فريق الإدارة فيه أن يقدم حساباً إلا بربع القيمة تقريباً في الميزانية العمومية حينما تُقارن الميزانية العمومية بالقيمة السوقية للشركة. وهذا لأنه في معظم الشركات الكبيرة سوف يكون أكبر الأصول غير مادي، ولن يُذكَر ذلك الأصل في الميزانية العمومية للشركة. ويمكن للشركات أيضاً أن تستخدم إقرار الميزانية العمومية بالأصول غير الملموسة كأداة من أدوات علاقات المستثمرين من خلال تقديم القيم التاريخية واستخدام هذه القيم كمؤشر للأداء المالي.

32 Lindsey Moore, "Monetize intellectual property assets with securitization finance", in *Functional Ingredients*, October 2008. متاح على http://newhope360.com/supply-news-amp-analysis/monetize-intellectual-property-assets-securitization-finance

33 Peckam, Daniel M(2004). *Accounting for the value of your IP. Balances Sheet and Tax Considerations, 2004.* www.Aeanet.org.

34 Lindeman Jan (2004). *Brand Valuation, A chapter from Brands and Branding. An Economist book.* أبريل 2004 (www.interbrand.com)

5.4. ترخيص أصول الملكية الفكرية

يعتبر الترخيص أكثر سُبل الاستغلال التجاري لأصول الملكية الفكرية تفضيلاً. فتُبرم المؤسسةُ المُخترِعة اتفاق ترخيص مع شركة أخرى سوف تقوم باستغلال الاختراع تجارياً، وتحصل المؤسسة المخترعة في المقابل على إتاوات. والميزة هنا هي أن الترخيص يمكن أن يُمنَح لعدد من أصحاب الأعمال. وكثير من أصحاب الأعمال في الوقت الحالي يقومون بالتصنيع بموجب ترخيص. ويسمح الترخيصُ للشركة بجني أرباح من أصل الملكية الفكرية، بأدنى قدر من المخاطر والالتزام. ومن أجل تعزيز الاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية من خلال الترخيص، قد يلزم وجود ما يلي:

أ. أحكام في قوانين الملكية الفكرية الوطنية تسمح للغير باستغلال حقوق الملكية الفكرية في حالة عدم الانتفاع بها أو عدم استغلالها تجارياً، وذلك بشروط معينة،

ب. أحكام في القوانين تنص على إجراءات الترخيص وإتاوات الترخيص،

ج. وكالة ترخيص الوطنية.

وفي بعض البلدان، تُنشأ مؤسسات لتعزيز نقل التكنولوجيا واستغلالها تجارياً على المستوى الوطني (انظر المثال الخاص بمهام هذه المؤسسات في الإطار 31):

الإطار 30: إحصائيات بشأن الترخيص[35]

500 مليار دولار أمريكي – إيرادات الترخيص السنوية المتوقعة للبراءات في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005.

5.5 ترليون دولار أمريكي – قيمة الملكية الفكرية الأمريكية، حسب تقديرات شركة آي بي إم في عام 2007.

100 مليار دولار أمريكي – قيمة سوق الترخيص في جميع أنحاء العالم

5.1 مليار دولار أمريكي في إتاوات الترخيص التي حصّلتها شركة آي بي إم في عام 2001 من براءاتها البالغ عددها 3411 براءة.

1 مليار دولار أمريكي – إجمالي إيرادات الترخيص الناتجة عن البراءات التي حصلت عليها شركة إنتلكتشوَل فنتشرز اعتباراً من عام 2009. تأسست شركة إنتلكتشوَل فنتشرز (وهي شركة مبتدئة برأس مال 5 مليارات دولار، أسسها ناثان ميهرفولد، ويقع مقرها في مدينة بلفيو بولاية واشنطن) بهدف تجميع وترخيص الاختراعات المحمية، لا سيما البراءات التي يمكن استخدامها لجمع إتاوات من الشركات التي تستخدم المفاهيم المحمية بموجب براءات في منتجاتها. وقد أنشأت شركة إنتلكتشوَل فنتشرز محفظة براءات تضم حتى الآن نحو 27000 براءة اختراع، وقد تراكم الجزء الأكبر منها عن طريق الحصول عليها من شركات أخرى أو أفراد آخرين.

150 مليون دولار أمريكي – إتاوات حصلت عليها جامعة فلوريدا من مبيعات جاتوريد.

157 مليون دولار أمريكي – قيمة إيرادات الترخيص التي حققتها جامعة نيويورك في عام 2006. "حققت جامعة نيويورك 157 مليون دولار أمريكي في عام 2006 عن طريق فرض رسوم ترخيص على الانتفاع باختراعات أعضاء هيئة التدريس. وجاءت جامعة ستانفورد في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير في ذلك العام، فحصّلت 61 مليون دولار أمريكي." (تيم سيمونز، كاتب من هيئة التحرير، "القيمة النقدية للاختراعات الجامعية غير متحقّقة"، جريدة "ذا نيوز آند أوبزرفر"، 20 أبريل 2008).

الإطار 31: مهام هيئة الترخيص الوطنية

- **ربط المخترعين بالمستثمرين،**
- **وتحديد مصادر التمويل التجاري وإدارته،**
- **ومساعدة المخترعين عن طريق تقديم خدمات التسويق والترخيص والتفاوض،**
- **والتشجيع على إنشاء حاضنات الأعمال والمُجمَّعات الصناعية.**

35 دخل المخترعين وقصص النجاح – http://www.inventionstatistics.com/Inventor_Income_Inventor_Success_Stories.html

6.4. البنية التحتية لاستغلال حقوق الملكية الفكرية تجارياً

1.6.4. سياسات ومرافق استحداث النماذج الأولية

يُعتبر استحداث النماذج الأولية خطوةً في العملية التي تحدث في الفترة الانتقالية بين منح حقوق الملكية الفكرية والاستغلال التجاري الكامل. والنموذج الأولي يُمكِّن المستثمرَ من مشاهدة إمكانات الاختراع المقترح لاستخدام تجاري معين. ويمكن دعم هذه الوظيفة من خلال وضع سياسة بشأن استحداث النماذج الأولية وأيضاً من خلال توفير مرفق مناسب يمكن فيه القيام بالعمل الخاص باستحداث النموذج الأولي.

النماذج الأولية السريعة في المراكز التكنولوجية في جنوب أفريقيا

يشير مصطلح النماذج الأولية السريعة (RP) إلى فئة من التكنولوجيات التي تستطيع بطريقة أوتوماتيكية أن تُحوِّل ملفات التصميم بمساعدة الحاسوب إلى نماذج مادية. وآلات النماذج الأولية السريعة هي في الأساس "طابعات ثلاثية الأبعاد" تسمح للمصممين بتحويل تصاميمهم إلى نماذج أولية ملموسة بسرعة. وتعتبر النماذج الأولية وسائل بصرية ممتازة لعرض مفاهيم التصاميم على زملاء العمل والعملاء المحتملين. ونتيجةً لإقامة "شراكة تشوميسانو"، توجد الآن مراكز تكنولوجية عديدة في جميع أنحاء جنوب أفريقيا، وتقع هذه المراكز في جامعات التكنولوجيا التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (انظر الإطار 32).

الإطار 32: النماذج الأولية السريعة في المراكز التكنولوجية في جنوب أفريقيا[36]

أ. **محطة التكنولوجيا – الإلكترونيات: تقع في جامعة تشوان للتكنولوجيا، وتساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تصبح من المنافسين العالميين من خلال تصميم النماذج الأولية.**

ب. **محطة التكنولوجيا – تطوير المنتجات: تقع في الجامعة المركزية للتكنولوجيا، وتتمثل وظيفتها الرئيسية في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير المنتجات.**

ج. **محطة الكيميائيات والهندسة الكيميائية: تقع في جامعة تشوان للتكنولوجيا، وتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

د. **محطة التكنولوجيا – تكنولوجيات المواد والمعالجة: تقع في جامعة فال للتكنولوجيا، وتقدم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حقل نقل التكنولوجيا في مجالي المركبات والمنتجات القائمة على المعادن.**

هـ. **محطة التكنولوجيا – مكونات السيارات: تقع في بورت اليزابيث في جامعة نيلسون مانديلا المتروبولية، وهي مركز استشاري شامل متعدد التخصصات لمكونات السيارات والصناعات ذات الصلة.**

و. **محطة التكنولوجيا – الملابس والمنسوجات: تقع في جامعة شبه جزيرة كيب للتكنولوجيا، وتقدم مجموعة من الخدمات المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الملابس والمنسوجات.**

ز. **محطة تكنولوجيا الأغذية الزراعية: تقع في جامعة شبه جزيرة كيب للتكنولوجيا، وتدعم الصناعة الزراعية والصناعات الغذائية في مجال تطوير وتحسين العمليات.**

ح. **محطة تكنولوجيا الأغذية الزراعية: تقع في جامعة ليمبوبو، وتُقدِّم مجموعة متنوعة من الخدمات العلمية والتقنية للصناعات التكنولوجية والغذائية.**

36 http://www.rcips.uct.ac.za/fundinnov/rapidprototype/

2.6.4. المُجمّعات العلمية والتكنولوجية والصناعية

تتلقى معظم مؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية دعماً مالياً حكومياً. وتسمح المُجمّعات العلمية والتكنولوجيا والصناعية بإنشاء شركات، بناءً على نتائج أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها المؤسسات البحثية. ولأن المُجمّعات تقع على مقربة من هذه المؤسسات البحثية، تستطيع المُجمّعات توفير البنية التحتية اللازمة لدعم الاستغلال التجاري لحقوق الملكية الفكرية من منظمات البحوث والتكنولوجيا (انظر الإطار 33 والإطار 34، وانظر أيضاً الشكل الوارد أدناه).

الإطار 33: من التدخل الحكومي إلى ريادة الأعمال الكثيفة المعارف

تَعتبر جامعة توينتي في هولندا أن «رواد الأعمال جسر يربط بين الجامعة والصناعة». وقد بدأت رحلة الجامعة مع ريادة الأعمال في عام 1980 حينما أدخلت في الجامعة برنامجاً بعنوان مواقع مؤقتة لريادة الأعمال (TOP) لدعم الباحثين الراغبين في إنشاء شركات جديدة. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، أنشأت الجامعة أكثر من 500 شركة منبثقة. وكان تأثير هذا البرنامج كبيراً. فقد أدى إلى إيجاد ثقافة ريادة الأعمال في الجامعة بقوة. وقد ساعدت هذه الثقافة على تعزيز الوصول إلى المجموعات البحثية في الجامعة نظراً لإنشاء شبكة من الشركات الفاعلة في المجالات المعرفية المرتبطة بالجامعة. وإضافةً إلى ذلك، كان للبرنامج تأثير كبير في التنمية الاقتصادية الإقليمية بسبب بقاء 80 في المائة من الشركات في تفينتي وتوفير أكثر من 2800 فرصة عمل للمتعلمين تعليماً عالياً.[37]

نمو الشركات المنبثقة الناتجة عن جامعة توينتي، هولندا (1980-2005)

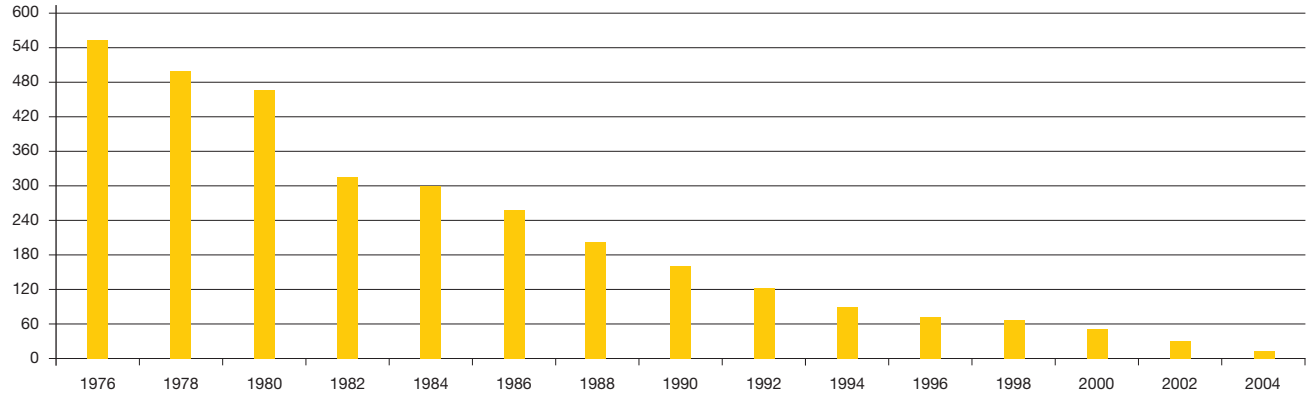

37 *دعم ريادة الأعمال في جامعة تفينتي*
http://www.oecd.org/dataoecd/19/10/37553904.pdf

الإطار 34: مُجمَّع شينتشو للعلوم والصناعات، الصين

أنشأت حكومة جمهورية الصين (تايوان) مُجمَّع شينتشو للعلوم والصناعات (HSP) في 15 ديسمبر 1980، باستثمارات من حزب الكومينتانغ. ويقع هذا المُجمَّع الصناعي بين مدينة شينتشو ومقاطعة هسينشو على جزيرة تايوان[38]، وقد وضع حجر أساسه "كواه تينغ لي"، وزير المالية السابق بجمهورية الصين الشعبية. واستلهم "لي" النجاح الذي حققه وادي السليكون في الولايات المتحدة الأمريكية، فتشاور مع "فريدريك تيرمان" بشأن كيفية اقتداء تايوان بوادي السليكون. ثم أقنع "لي" الأشخاص الموهوبين الذين كانوا قد هاجروا من تايوان بإنشاء شركات في مُجمَّع شينتشو للعلوم والصناعات.

ويعتبر المُجمَّع الآن أحد أهم المواقع في العالم لتصنيع أشباه الموصلات. وقد أُنشئ في المُجمَّع منذ ديسمبر 2003 أكثر من 400 شركة من شركات التكنولوجيا الفائقة التي تشارك بشكل رئيسي في صناعات أشباه الموصلات، والحاسوب، والاتصالات، والإلكترونيات الضوئية. وكان نصيب شركات المُجمَّع التكنولوجية البالغ عددها 400 شركة يبلغ 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تايوان في عام 2007. ويضم المُجمَّع أكبر مسبكين من مسابك أشباه الموصلات في العالم، هما شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات (TSMC) والشركة المتحدة للإلكترونيات الدقيقة (UMC)، وقد أُنشئت هاتان الشركتان كلتاهما على مقربة من معهد بحوث التكنولوجيا الصناعية. ويقع بجوار المُجمَّع اثنان من المعاقل العلمية والهندسية في تايوان، هما جامعة تشياو تونغ الوطنية وجامعة تسينغ هوا الوطنية.

3.6.4. سياسة الحضانة وحاضنات التكنولوجيا

تضع معظم البلدان في الوقت الحالي سياسات حضانة لدعم إنشاء حاضنات التكنولوجيا، وذلك على نحو منفصل تماماً عن إنشاء المُجمّعات التكنولوجية والعلمية والصناعية. وفي هذه الحاضنات، يُقدَّم إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على التكنولوجيا ما يلزم من موارد لتمكينها من التطور والتوسع، وتشمل هذه الموارد تقديم خدمات مثل: المساعدة المالية، والمستشار القانوني، والمشورة الإدارية، والمكاتب أو أماكن التصنيع. ومعظم البلدان التي وضعت سياسة واستراتيجية بشأن الملكية الفكرية جعلت إنشاء حاضنات التكنولوجيا أحد أهدافها الاستراتيجية. وتختلف أهداف حاضنات التكنولوجيا باختلاف المنطقة التي تقع فيها، وربما تشمل تلك الأهداف أيّاً مما يلي:

- انخفاض معدل فشل الشركات،
- وانخفاض معدل البطالة،
- وتنمية روح ريادة الأعمال،
- وزيادة التفاعل بين الجامعات والشركات،
- وإيجاد سوق متخصصة مميزة،
- والتطور التكنولوجي.

ويوضح الشكل التالي عدد حاضنات الأعمال أو حاضنات التكنولوجيا في بلدان منتقاة.[39]

عدد حاضنات الأعمال أو حاضنات التكنولوجيا في بلدان أو مناطق منتقاة (2007)

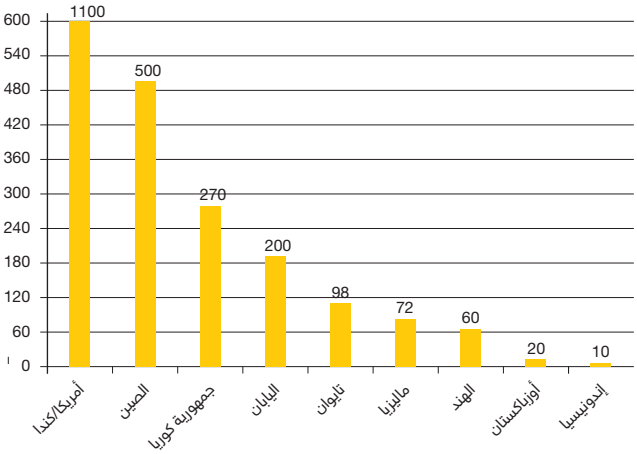

38 http://en.wikipedia.org/wiki/Hsinchu_Science_and_Industrial_Park

39 *إطار سياسة الابتكار وريادة الأعمال – التجربة الماليزية في بناء صناعة (حركة) حضانة* مستدامة http://search.sweetim.com

الفصل الخامس
حق المؤلف وصناعات حق المؤلف

1.5. مقدمة

حق المؤلف مصطلحٌ قانونيٌّ يُستخدم لوصف الحقوق الممنوحة للمبدعين في مصنفاتهم الأدبية والفنية.[40] ومن أنواع المصنفات التي يشملها حق المؤلف: المصنفات الأدبية مثل الروايات وقصائد الشعر والمسرحيات والمصنفات المرجعية والصحف وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات والأفلام والمؤلفات الموسيقية وتصاميم الرقصات، والمصنفات الفنية مثل اللوحات والرسومات والصور الفوتوغرافية، والتماثيل، والتصاميم المعمارية، والإعلانات، والخرائط الجغرافية، والرسوم التقنية.

ولكلٍّ من مُبدعي المصنفات الأصلية المحمية بحق المؤلف وورثة هؤلاء المبدعين حقوقٌ أساسيةٌ. فيحتفظون بالحق الاستئثاري في الانتفاع بالمصنف، أو التصريح للغير بالانتفاع به، بشروط متفق عليها. وإضافةً إلى المصنفات الأدبية والفنية، يحمي حقُ المؤلف أيضاً المصنفات المشتقة، أيْ المصنفات المُستمدَّة من مصادر حالية. ومن أمثلة المصنفات المشتقة: الترجمةُ والاقتباس.

وإضافةً إلى ما سبق، يوجد مفهومٌ يُعرف باسم "الحقوق المجاورة"، ولا يشير هذا المفهوم إلى حق المؤلف، ولكنه وثيق الصلة به، لأن الحقوق المجاورة تُستمد من المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف. والحقوق المجاورة هي الحقوق الممنوحة لفناني الأداء والمُنتجين والمذيعين.

وكثير من المصنفات الإبداعية المحمية بحق المؤلف تتطلب توزيعاً واسع النطاق واتصالات واستثمارات مالية من أجل نشرها (ومن أمثلتها: المنشورات، والتسجيلات الصوتية، والأفلام). ولذلك عادةً ما يبيع المبدعون حقوقهم في المصنفات لأفراد أو لشركات من أجل تسويق هذه المصنفات مقابل مبلغ من المال. وغالباً ما تُدفَع هذه المبالغ المالية حسب الاستخدام الفعلي للمصنف، ومن ثم يُشار إليها باسم الإتاوات.

ولا يملك كثيرٌ من أصحاب المصنفات الإبداعية الوسائل اللازمة لمتابعة الإنفاذ القانوني والإداري لحق المؤلف، وخصوصاً مع الانتفاع العالمي المتزايد بالحقوق الأدبية والموسيقية وحقوق الأداء. ونتيجةً لذلك، أصبح إنشاء منظمات الإدارة الجماعية أو جمعيات الإدارة الجماعية توجهاً متزايداً في كثير من البلدان. وتستطيع هذه الجمعيات أن توفر لأعضائها إمكانية الاستفادة من الخبرات الإدارية والقانونية للمنظمة في جمع الإتاوات المتحققة من الانتفاع الدولي بمصنفات الأعضاء وإدارة هذه الإتاوات وصرفها مثلاً.

ويواجه قطاع حق المؤلف في الوقت الحالي عدداً من التحديات في معظم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً (انظر الإطار 35).

الإطار 35: التحديات التي تواجه قطاع حق المؤلف في البلدان النامية

أ. مكاتب حق المؤلف عبارة عن إدارات صغيرة داخل الوزارات الحكومية
ب. عدم تقدير أهمية صناعات حق المؤلف حق قدرها
ج. ضعف منظمات الإدارة الجماعية
د. عدم وجود استراتيجيات وسياسات ثقافية وطنية
هـ. ارتفاع مستوى القرصنة وضعف إنفاذ حق المؤلف
و. قوانين حق المؤلف التي عفا عليها الزمن
ز. عدم وجود مؤسسات متاحة للنهوض بحق المؤلف
ح. انخفاض مستوى الوعي بين المبدعين والمنتفعين بحق المؤلف
ط. انخفاض العائدات التي يحصل عليها المبدعون

وبدأت الآن معظم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تدرك الإمكانات الاقتصادية لصناعات حق المؤلف، وتعمل هذه البلدان حالياً على وضع سياسات واستراتيجيات تهدف إلى استغلال إمكانيات قطاع حق المؤلف.

40 *ما هو حق المؤلف؟* المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، سويسرا.
http//www.wipo.int/ebookshop

وفيما يلي المؤشرات التي يناقشها هذا الفصل:

1. مكتب حق المؤلف: الوضع القانوني، والوظائف الأساسية، والموظفون
2. منظمات الإدارة الجماعية
3. ويبوكوس – برنامج لإدارة منظمات الإدارة الجماعية
4. الأثر الاقتصادي لصناعات حق المؤلف والصناعات ذات الصلة
5. الاستراتيجيات الوطنية للنهوض بالصناعات الإبداعية
6. المعارف التقليدية والفولكلور
7. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلاقتها بالملكية الفكرية

2.5. مكتب حق المؤلف

وضع مكتب حق المؤلف واستقلاله

قد يتخذ مكتب حق المؤلف أشكالاً عدة، مثله في ذلك مثل مكاتب الملكية الصناعية. فبعض المكاتب تعمل بوصفها شعبة تابعة لدائرة حكومية، في حين أن البعض الآخر منظمات شبه مستقلة أو مستقلة تماماً. ويكون مكتب حق المؤلف في بعض البلدان أكثر رسوخاً من مكتب الملكية الصناعية. وفي بلدان أخرى، يكون مكتب حق المؤلف كياناً مستقلاً، ويكون مكتب الملكية الصناعية شعبةً داخل دائرة حكومية (انظر الإطار 36، على سبيل المثال).

الإطار 36: لجنة حق المؤلف النيجيرية

لجنة حق المؤلف النيجيرية هيئةٌ مستقلةٌ أُنشئت بموجب قانون حق المؤلف (الفصل 69 من قوانين اتحاد نيجيريا لسنة 1990). وتنص الأقسام من 30 إلى 33 على تنظيم حق المؤلف في نيجيريا على النحو التالي:

1. تُنشأ بموجب هذا القانون هيئةٌ تُعرف باسم المجلس النيجيري لحق المؤلف. ويكون المجلس هيئةً اعتباريةً ذات تعاقب دائم وخاتم قانوني، ويجوز له أن يُقاضِي أو يُقاضَى باسمه الاعتباري.[41] ويضطلع المجلس بما يلي:

أ. يكون مسؤولاً عن جميع الأمور التي تمس حق المؤلف في نيجيريا على النحو المنصوص عليه في هذا القانون،
ب. يراقب ويشرف على موقف نيجيريا فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، ويُقدِّم المشورة للحكومة في هذا الشأن،
ج. يُقدِّم المشورة بشأن إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بين نيجيريا وأي بلد آخر ويُنظِّم شروط ذلك.
د. يتولى تثقيف عامة الناس وتوعيتهم بالأمور المتعلقة بحق المؤلف،
هـ. يحتفظ بمصرف بيانات فعلي بشأن المؤلفين ومصنفاتهم،
و. يكون مسؤولاً عن الأمور الأخرى المتعلقة بحق المؤلف في نيجيريا حسب توجيهات الوزير التي يصدرها من وقت لآخر.

2. يكون للمجلس هيئة إدارة تتألف على النحو التالي:

أ. رئيس المجلس الذي يعينه رئيس الدولة، القائد العام للقوات المسلحة،
ب. مدير المجلس،
ج. ممثل عن الوزارة الاتحادية المسؤولة عن الثقافة،
د. ممثل عن الوزارة الاتحادية للتعليم،
هـ. ممثل عن الوزارة الاتحادية للتجارة والسياحة،
و. ممثل عن الوزارة الاتحادية للشؤون الداخلية،
ز. ممثل عن الوزارة الاتحادية للشرطة النيجيرية، لا تقل رتبته عن مفوض شرطة،
ح. ممثل عن الوزارة الاتحادية للمكتبة الوطنية،
ط. شخصان على دراية واسعة بمسائل حق المؤلف يختارهما الوزير المسؤول عن الثقافة،
ي. خمسة عشر ممثلاً عن جمعيات المؤلفين يعينهم الوزير ويمثلون مصالح الفئات التالية قدر الإمكان: "1" الكتّاب، "2" والناشرون، "3" والموسيقيون وناشرو الموسيقى، "4" ومنتجو التسجيلات الصوتية والمرئية، "5" والمنتجون السينمائيون، "6" وممارسو الفنون المسرحية، "7" وهيئات الإذاعة، "8" وفنانو المصنفات البصرية.

3. يكون للمجلس مديرٌ يشغل منصب الرئيس التنفيذي ويعينه رئيسُ الدولة، القائد العام للقوات المسلحة، بناء على توصية من الوزير. ويكون المدير مسؤولاً عن الإدارة اليومية للمجلس. ويتمتع المجلس بالصلاحيات التالية، دون المساس بعموم البند (1) من هذا القسم:

أ. أن يُعيِّن موظفين آخرين على النحو الذي يحدده،
ب. أن يمنح الموظفين الأجور والبدلات على النحو الذي يحدده، من وقت لآخر،
ج. أن يمنح أيَ موظفٍ يقرر المجلسُ القيام بذلك في حالته المكافآت والمعاشات التقاعدية المستحقة لأشخاص من رتبة معادلة في الخدمة العامة للحكومة.

41 متاح على http://www.nigeria-law.org/CopyrightAct.htm

3.5. منظمات الإدارة الجماعية

1.3.5 دور منظمات الإدارة الجماعية

إن إنشاء منظمات الإدارة الجماعية استراتيجيةٌ ينظر فيها معظم البلدان بجدية، من أجل النهوض بالصناعات الإبداعية. فحيثما وجدت منظمات الإدارة الجماعية في بلد معين، استطاع أصحاب الحق أن يصرحوا لها بإدارة حقوقهم، أيْ بالقيام بما يلي:

1. مراقبة الانتفاع بالمصنفات المعنية وإدارة هذا الانتفاع،
2. التفاوض مع المنتفعين المحتملين، مثل المحطات الإذاعية والتليفزيونية والمراقص والحانات والطائرات، أو مجموعات المنتفعين، مثل أصحاب الفنادق، من أجل الانتفاع بالحقوق،
3. التصريح لهؤلاء المنتفعين باستخدام المصنفات مقابل دفع إتاوات متفق عليها،
4. تحصيل هذه الرسوم وتوزيعها على أصحاب الحقوق.

2.3.5. منظمات الإدارة الجماعية بوصفها أفضل الممارسات في إدارة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

يُعتبر إنشاء منظمات الإدارة الجماعية في الوقت الحاضر أفضل الممارسات في إدارة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وقد أدركت البلدان النامية دور منظمات الإدارة الجماعية المهم ووظائفها الضرورية في تسهيل الإدارة الجماعية للمصنفات الأدبية والفنية الخاصة بالأعضاء. وقد شرعت بالفعل معظم البلدان النامية في عملية مراجعة قوانينها، وقد أضافت بالفعل بعض تلك البلدان إلى تشريعاتها المُنقَّحة أحكاماً لإنشاء منظمات الإدارة الجماعية.

وفيما يلي بعض الأسباب التي تدعو إلى إنشاء منظمات الإدارة الجماعية كاستراتيجية للنهوض بالصناعات الإبداعية:

1. أصبحت القرصنة الواسعة النطاق أمراً ممكناً بسبب التطوير المستمر للتكنولوجيا المعقدة المستخدمة في تسجيل أوجه أداء الموسيقى والمصنفات ونقلها وتبادلها وبثها، ومن ثمَّ أصبحت الممارسة الفردية للحقوق تكاد تكون مستحيلة.
2. يحتاج بعض المنتفعين، مثل هيئات الإذاعة، إلى النفاذ السريع إلى مجموعة ضخمة من المصنفات. وتُفضل هذه الهيئات ألا تتعامل مع أصحاب الحقوق الأفراد، بل تفضل التعامل مع كيانات مثل منظمات الإدارة الجماعية.
3. تقدم منظمات الإدارة الجماعية مساعدةً مفيدةً للمنتفعين بالمصنفات من خلال تبسيط الإجراءات، مثل التفاوض وحساب الرسوم وتسهيل النفاذ إلى المصنفات. وهذا يقلل من التكاليف الإدارية التي يتحملها المنتفعون.
4. يمكن أن تؤدي منظمات الإدارة الجماعية دوراً مهماً في ممارسة الضغط تحقيقاً لمصالح أعضائها، كما فعلت رابطة الموسيقيين النيجيرية (PMAN) حينما ظلت تضغط لسنوات عديدة من أجل إجراء مراجعة شاملة لقانون حق المؤلف (1970). ونظمت الرابطة مسيرةً احتجاجيةً في جميع أنحاء البلد في إطار استراتيجية الضغط، وبعد ذلك بثلاثة أسابيع تم إقرار القانون.
5. يمكن لمنظمات الإدارة الجماعية أن تؤدي دوراً حيوياً في زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية بين أصحاب الحقوق المحتملين، ووكلاء إنفاذ القانون، والناس بوجه عام. ويمكن أن تؤدي أيضاً منظمات الإدارة الجماعية دوراً حيوياً في رفع مستوى وعي أصحاب الحقوق بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، إضافةً إلى نشر الوعي بأهمية النهوض بالإبداع.

3.3.5. أنواع منظمات الإدارة الجماعية

تختلف طبيعة منظمات الإدارة الجماعية ووضعها حسب شكل الإشراف الحكومي ومداه كما يتضح من المناقشة التالية:

1. في بعض البلدان، مثل البرازيل وإيطاليا ونيجيريا، تعمل منظمات الإدارة الجماعية بوصفها إدارات حكومية مركزية. وتكون، في المقام الأول، عبارة عن مكاتب مركزية لتحصيل رسوم أصحاب الحقوق وتوزيعها.
2. وفي بلدان مثل الجزائر والمغرب والسنغال، تكون منظمات الإدارة الجماعية منظمات شبه حكومية معنية بحق المؤلف وتدير الحقوق نيابةً عن أصحاب الحقوق.
3. وفي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، تكون منظمات الإدارة الجماعية هيئات مستقلة أو وكالات خاصة.
4. تختلف أيضاً منظمات الإدارة الجماعية من حيث كونها المنظمات الوحيدة المسؤولة عن إدارة جميع حقوق المؤلف في بلد ما أم لا، أو ما إذا كانت توجد عدة منظمات إدارة جماعية لحقوق المؤلف المختلفة أم لا (على سبيل المثال، منظمة إدارة جماعية للموسيقيين وأخرى للمؤلفين).

4.3.5. سُبل مضي منظمات الإدارة الجماعية قدماً في البلدان النامية

1. إن الخبرة، إلى جانب التطورات التكنولوجية في السنوات الأخيرة، تثبت يوماً بعد يوم أن ممارسة الأفراد لحقوقهم أمرٌ غير عمليّ. وأي بلد نام لم يشرع بالفعل في إنشاء منظمات إدارة جماعية يجب أن يفعل ذلك على وجه الاستعجال.
2. بعد أن أدركت بلدان نامية كثيرة أهمية منظمات الإدارة الجماعية وفائدتها كوسيلة لحماية مصالح أصحاب الحقوق والمنتفعين، بدأت تلك البلدان تدرج في تشريعاتها أحكاماً لإنشاء منظمات الإدارة الجماعية. وإدراج منظمات الإدارة الجماعية في التشريعات شرطٌ أساسيٌّ لحماية وتعزيز حق المؤلف والحقوق المجاورة، وكذلك لحماية وتعزيز حقوق الملكية الفكرية بوجه عام.

3. وإدراج إشارة إلى منظمات الإدارة الجماعية في قوانين حق المؤلف يُحتِّم وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة بشأن الملكية الفكرية، وذلك للتأكد من أن إنشاء هذه المنظمات أصبح حقيقة واقعة.
4. وعادةً ما تكون منظمات الإدارة الجماعية في البلدان النامية، خلال مراحل إنشائها الأولى، ضعيفةً جداً من حيث قدرتها على تغطية تكاليفها الإدارية. وربما يرجع ذلك إلى قلة عدد الأعضاء خلال المراحل الأولى من إنشاء منظمات الإدارة الجماعية، وعدم قدرة هؤلاء الأعضاء إلى حد كبير على دفع رسوم العضوية السنوية لأنهم، حتى هذه اللحظة، ربما يكونون قد شاركوا في إبداع مصنفات لم تدر عليهم أي ربح. ولذلك، يُوصى بأن تلتزم الحكومات بتغطية التكاليف الإدارية لمنظمات الإدارة الجماعية الخاصة بها حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه هذه المنظمات قادرةً على تمويل نفسها بنفسها. وهذا ما حدث حينما أُنشئت جمعية ملاوي لحق المؤلف (COSOMA)، أيْ قدَّمت حكومة ملاوي الدعم المالي على المدى القصير.
5. يجب أن تسعى منظمات الإدارة الجماعية جاهدةً لإنشاء نظام موثوق به وفعال من حيث التكلفة لإدارة الحقوق، أيْ آليات فعالة لتحصيل الإتاوات وتوزيعها ورصدها. وسوف تؤدي كفاءة تنفيذ هذه الآليات إلى تعزيز ثقة أعضاء منظمات الإدارة الجماعية، وسوف تعمل على جذب مزيد من الأعضاء، وسوف تؤدي أيضاً إلى كسب احترام أصحاب المصالح الآخرين.
6. ولأن القرصنة أحد أبشع أنشطة التعدي على حق المؤلف على مستوى تجاري، ولأنها تُقلِّل من تدفق الإيرادات لمنظمات الإدارة الجماعية وأصحاب الحقوق، فإن منظمات الإدارة الجماعية يجب أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع وكالات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الأخرى مثل الشرطة والقضاء ومسؤولي الجمارك وأن تعزز تعاونها الوثيق معهم. وينبغي لمنظمات الإدارة الجماعية أن تُقدِّم للفنانين آليات مثل الهولوغرامات والأجهزة التقنية التي تمنع القرصنة.

4.5. برنامج الويبو للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة (ويبوكوس)

يقوم مشروع الويبو الخاص ببرنامج ويبوكوس (برنامج الويبو للإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة) بإنشاء منصة رقمية مشتركة سوف تساعد على تبسيط تحديد المصنفات الموسيقية المحمية عبر 11 بلداً من بلدان غرب أفريقيا، مما سيساعد المبدعين في هذه البلدان على الحصول على أجر نظير ما يقومون به من عمل نتيجةً لاستخدام نظام مُبسَّط وموحد لتسجيل الحقوق. ويهدف المشروع إلى بناء بنى تحتية أكثر كفاءة لحق المؤلف في البلدان النامية. وقد وافقت عليه الدول الأعضاء في الويبو ضمن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ويساعد هذا البرنامج منظمات الإدارة الجماعية في الدول الأعضاء المشاركة على تبادل المعلومات الخاصة بتحديد المصنفات والمعلومات الخاصة بتحديد الأطراف المعنية ذات الصلة، مما يُسهِّل الترخيص العابر للحدود. وقد شارك في المرحلة الأول من المشروع 11 بلداً من بلدان غرب أفريقيا، هي: بنن، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغانا، وغينيا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وتوغو. وقد جاء في تقرير نشره المدير العام للويبو في سبتمبر 2010 أن النظام يستخدمه بالفعل نحو 13 بلداً في غرب أفريقيا.[42]

5.5. دراسات عن المساهمة الاقتصادية لصناعات حق المؤلف والحقوق المجاورة

يمكن أن تسهم صناعات حق المؤلف إسهاماً كبيراً في اقتصادات معظم البلدان النامية إذا مُنحت الدعم الكافي. ومن المحتمل حدوث هذه المساهمة الاقتصادية نظراً لوفرة موارد هذه البلدان من حيث المواد القابلة للحماية بموجب حق المؤلف. ورغم هذه الميزة المحتملة، فإن حق المؤلف لم يحظَ بعدُ بقدر مناسب من الاهتمام من جانب متخذي القرارات في البلدان النامية – وربما يرجع ذلك جزئياً إلى عدم توفر بيانات يمكن استخدامها لتعريف متخذي القرارات بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه حق المؤلف في الاقتصاد. وقد أجرت قلة من بلدان أمريكا اللاتينية دراساتٍ من هذا القبيل، ولذلك فهي تمتلك البيانات المطلوبة التي يمكن على أساسها وضع استراتيجية وطنية لقطاع حق المؤلف، أو التأثير في متخذي القرارات بشأن ضرورة دعم هذا القطاع. وقد ترغب البلدان النامية في إجراء دراسات من هذا القبيل لكي تُحقِّق المستوى المطلوب من الدعم لصناعات حق المؤلف.

وقد شهدت السنوات الأخيرة إيلاء مزيد من التقدير لمساهمة الصناعات الإبداعية في الاقتصاد. فالدراسات التي أجريت في شتى البلدان لا تؤكد هذا فحسب، بل تُبيِّن أيضاً أن المساهمة الاقتصادية تتجه نحو الارتفاع ابتداءً من عام 2003، وقد نشرت الويبو سلسلةً من الأدلة بشأن استقصاء المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف،[43] وكانت هذه المبادرة استجابةً مباشرةً للاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء بالمساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف. ويضع الدليلُ منهجيةً لقياس مدى مساهمة أنشطة حق المؤلف من الناحية الاقتصادية،

42 التقرير متاح على
http://193.5.93.80/about-wipo/en/dgo/speeches/dg_report_a_48.html

وبذلك يُوفِّر أساساً لإجراء تحليل مقارن بين البلدان بشأن حجم القطاعات الإبداعية في كل منها. وقد نجح عدد من البلدان في استخدام الدليل منذ نشره. وتوضح النتائجُ المساهمةَ الاقتصادية الكبيرة التي أحدثتها الصناعات الإبداعية من حيث حصتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل والتجارة. وتبين البحوث أن الصناعات الإبداعية تمثل قطاعاً حيوياً ينمو، في المتوسط، بوتيرة أسرع من بقية قطاعات الاقتصاد.

ويُقسِّم دليلُ الويبو الصناعات القائمة على حق المؤلف إلى أربع مجموعات على النحو التالي:

أ. **الصناعات الأساسية القائمة على حق المؤلف:** وتُعرَّف بأنها تلك الصناعات التي تشارك مشاركة كاملةً في إبداع المصنفات وغيرها من الموضوعات المحمية أو إنتاجها وتصنيعها أو أدائها أو بثها أو توصيلها وعرضها أو توزيعها وبيعها.

ب. **الصناعات القائمة على حق المؤلف التي يعتمد بعضها على بعض:** وهي الصناعات التي تشارك في مجال إنتاج المعدات وتصنيعها وبيعها، والتي تتمثل مهمتها الحصرية أو الأساسية في تسهيل إبداع المصنفات وغيرها من الموضوعات المحمية أو إنتاجها أو الانتفاع بها.

ج. **الصناعات الجزئية القائمة على حق المؤلف:** وهي الصناعات التي يتعلق جزء من نشاطها بالمصنفات وغيرها من الموضوعات المحمية، والتي ينطوي نشاطها على إبداع مصنفات حق المؤلف أو إنتاجها وتصنيعها أو أدائها أو بثها أو توصيلها وعرضها أو توزيعها وبيعها.

د. **الصناعات الداعمة غير المخصصة:** وهي الصناعات التي يرتبط جزء من نشاطها بتسهيل بث المصنفات وغيرها من الموضوعات المحمية أو نقلها أو توزيعها وبيعها، وحيثما لم تُدرَج هذه الأنشطة في صناعات حق المؤلف الأساسية.

الإطار 37: دراسة إفرادية – كينيا

أُجريت في كينيا عام 2007 دراسةٌ بشأن المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف. وأظهر الاستقصاء أن الصناعات القائمة على حق المؤلف وصناعات حق المؤلف التي يعتمد بعضها على بعض تسهم في الناتج المحلي الإجمالي الكيني إسهاماً أكبر من إسهام قطاعات أخرى.[43] على سبيل المثال، في عام 2007، كانت القيمة التي أضافتها الصناعات القائمة على حق المؤلف تمثل 32.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كينيا. وأدت نتائج الدراسة إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع الذي شهد ارتفاعاً في كلٍّ من مستوى اعتمادات الميزانية ومستوى التوظيف في مجلس كينيا لحق المؤلف (KECOBO). وإضافة إلى ذلك، جذبت الدراسةُ انتباه هيئة الإيرادات الكينية (KRA) لقطاع حق المؤلف. ويجري في الوقت الحالي التفاوض بشأن مذكرة تفاهم بين مجلس كينيا لحق المؤلف وهيئة الإيرادات الكينية بشأن كيفية تحويل قطاع حق المؤلف غير الرسمي في أغلبه إلى قطاع رسمي لغرض إدرار الدخل وتحصيل الضرائب.[44]

43 انظر *الدراسة الممولة من الويبو بشأن المساهمة الاقتصادية للصناعات القائمة على حق المؤلف في كينيا، الويبو ومجلس كينيا لحق المؤلف، الملخص في 11.*

44 *تقرير تقييم محفظة كينيا – الويبو (2005-2010)*

مساهمة الصناعات المرتبطة بحق المؤلف في الناتج المحلي الإجمالي

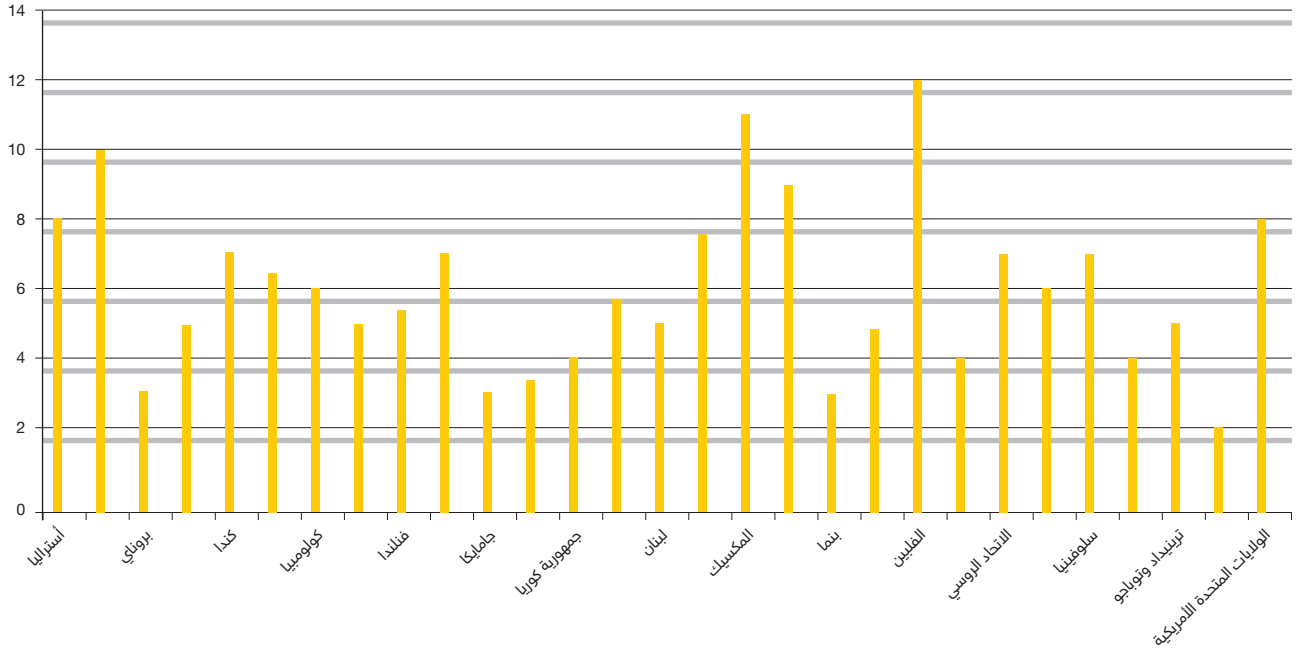

مساهمة الصناعات المرتبطة بحق المؤلف في التوظيف (%)

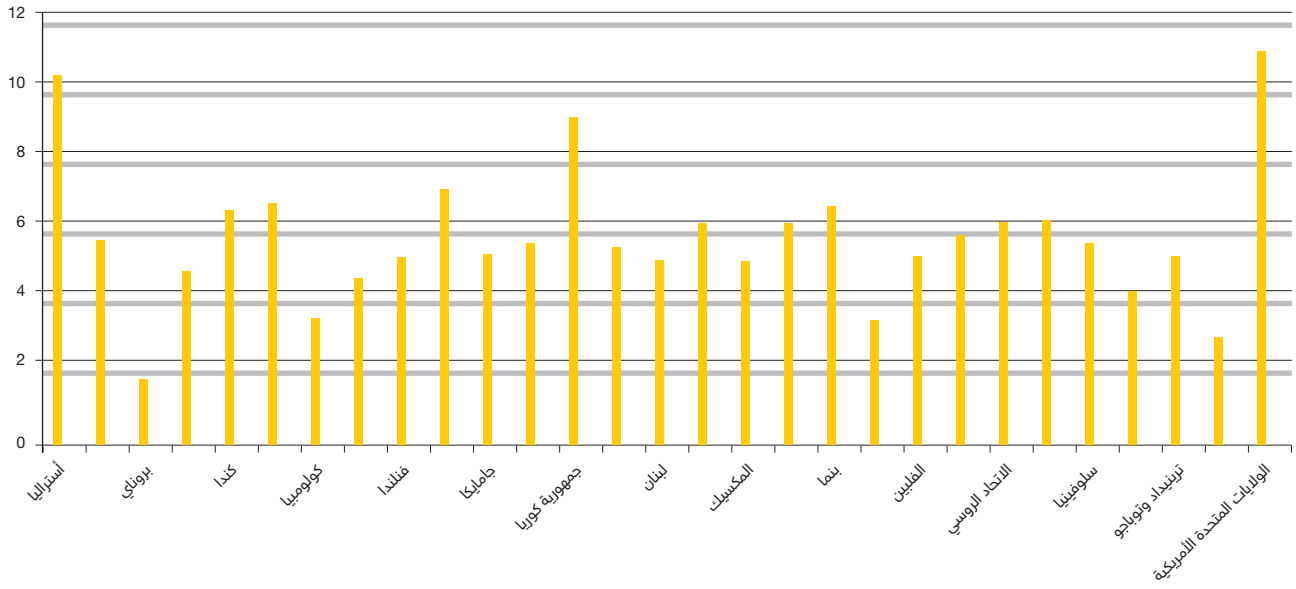

6.5. الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للنهوض بصناعات حق المؤلف

قد تقرر بعض البلدان، بناءً على المصلحة الوطنية، وضع سياسات أو استراتيجيات للنهوض بصناعاتها الإبداعية. ومن هذه البلدان جامايكا التي وضعت في عام 2004 استراتيجية وخطة عمل وطنية لتطوير صناعة الموسيقى الجامايكية. وهذه الاستراتيجية أعدتها وزارة التعليم والشباب والثقافة بالتعاون مع برنامج التحالف العالمي واليونسكو واللجنة الثقافية المشتركة بين الوكالات. وسعت هذه المبادرة إلى الاعتماد على العديد من الدراسات التي أُجريت بشأن الصناعة خلال العقد الماضي، وسعت أيضاً إلى تحديد الاستراتيجيات والإجراءات والشراكات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق مكاسب اقتصادية أكبر من أحد صادرات جامايكا الواعدة الأكثر شهرةً. واستُعرضت كل الدراسات الرئيسية الخاصة بصناعة الموسيقى الجامايكية قبل الشروع في إجراء مشاورات مع ممثلي الصناعات، وممثلي القطاع العام والخاص خلال الفترة من ديسمبر 2003 إلى سبتمبر 2004. وتتضمن وثيقة الاستراتيجية سبع استراتيجيات وسبع خطط عمل (انظر الإطار 38).

الإطار 38: الاستراتيجيات وخطط العمل – الاستراتيجية الثقافية الجامايكية

الاستراتيجيات

1. **توفير بيئة مواتية لدعم تطوير الصناعة عن طريق الحوافز، والسياسات ذات الصلة، وجمع البيانات، والتشريع والإنفاذ، وأيضاً عن طريق تعزيز الروابط المشتركة بين القطاعات (مثل السياحة وتكنولوجيا المعلومات)، بالإضافة إلى تطوير مؤسسات أقوى داخل صناعة الموسيقى.**
2. **زيادة الحصة السوقية لصناعة الموسيقى الجامايكية من خلال نظام تسويق وترويج يكون مُحدَّد الهدف وأفضل تنظيماً وأكثر فعاليةً.**
3. **زيادة ربحية صناعة الموسيقى من خلال تعزيز جمعيات التحصيل وبتكثيف جهود وتدابير مكافحة القرصنة.**
4. **تحسين منتج الموسيقى الجامايكية، وضمان استمرار الالتزام بمعايير الاحتراف عند تقديم الخدمات والمنتجات من خلال إيجاد آليات للتعرف على مواهب جديدة وتنميتها، وتوفير فرص تدريبية مستمرة للأشخاص العاملين في الصناعة، وتوفير أبحاث سوقية مستمرة، وتطوير منتجات وخدمات موسيقية جديدة ومبتكرة.**
5. **زيادة مستوى فرص التمويل، وتنويع نطاق هذه الفرص المتاحة لصناعة الموسيقى – رأس المال الاستثماري والمنح والقروض المقدمة من مصادر حكومية وخاصة ودولية.**
كسب تأييد أصحاب المصالح من خلال التثقيف العام بشأن مكافحة القرصنة، وتغيير المواقف تجاه القرصنة، والاحتفال والاحتفاء بإنجازات الصناعة والأبطال.
6. **تنسيق وتعزيز مؤسسات التدريب، وزيادة فرص التدريب في تعليم الموسيقى والتطوير المهني.**

خطط العمل

1. **يجب على الحكومة أن تُنشئ منظمةً مكرسةً لها مكتب تسويق في الخارج لديه موارد كبيرة لدعم صناعات الموسيقى والترفيه. وهذا من شأنه أن يضمن توفير ما يلزم من الموارد البشرية والمالية لمعالجة العديد من القضايا والعقبات والاحتياجات المُوضَّحة في الاستراتيجية الوطنية.**
2. **وإلى أن يأتي ذلك الوقت الذي يمكن فيه إنشاء منظمة مخصصة لذلك، ينبغي للجنة الثقافية المشتركة بين الوكالات أن تتولى المسؤولية، وينبغي أن تعقد سلسلةً من حلقات العمل التدريبية والتوعوية للعاملين في هيئات القطاع العام والخاص التي تؤثر في الصناعة. وتشمل هذه الهيئات معهد جامايكا الإحصائي (STATIN)، ومعهد جامايكا للتخطيط (PIOJ) ومصارف التنمية. ومن مسؤولي القطاع العام الذين يجب استهدافهم أولئك الذين يعملون في التجارة، والسياحة، والرياضة، والجمارك، وتكنولوجيا المعلومات، وفي الذراع التشريعي للحكومة، إضافةً إلى قادة القطاع الخاص أيضاً.**
3. **وينبغي وضع مقترح لبرنامج تكوين الكفاءات، وينبغي السعي للحصول على التمويل من أجل مساعدة الاتحادات الصناعية، وجمعيات التحصيل والذراع الحكومي لجمع البيانات. وينبغي أن يُوضَع الاقتراح من قِبل وحدة الترفيه، بالتعاون مع الجهات الصناعية المعنية، وإدارة الثقافة، والمنظمة الجامايكية للترويج (JAMPRO)، ومكتب الملكية الفكرية الجامايكي (JIPO)، ومعهد جامايكا الإحصائي، ومعهد جامايكا للتخطيط.**
4. **وينبغي أن تتعاون المؤسسات التعليمية والمؤسسات الثقافية على وضع خطة عمل تفصيلية لمراجعة وتنقيح برامج تعليم الموسيقى في المستويات التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية، وأيضا للحض على التنفيذ الصارم للبرامج الحالية الخاصة بتعليم الموسيقى.**
5. **ينبغي لوحدة الترفيه في وزارة الثقافة أن تعقد سلسلة من الاجتماعات مع المؤسسات المالية ومؤسسات التخطيط التابعة للحكومة (وزارة المالية، وبنك الاستثمار الوطني في جامايكا، وبنك التنمية في جامايكا، ومعهد التخطيط في جامايكا) إضافةً إلى المؤسسات المالية الخاصة المهتمة مثل شركة الخدمات المالية في المنطقة الكاريبية، وينبغي أن تضع آلية مالية للقطاعين العام والخاص لدعم الصناعة.**
6. **ينبغي لوحدة الترفيه بالتعاون مع وزارة المالية ومعهد جامايكا للتخطيط أن تسعى إلى الحصول على تمويل من أجل برنامج رئيسي لتطوير المسارح، على أن يُصمَّم ويُنفَّذ مع مدخلات من أصحاب المصالح.**

الفصل السادس
حقوق الأصناف النباتية وصناعات البذور

1.6. مقدمة

تُحمى الأصناف النباتية عن طريق منح حقوق مستولدي النباتات (المُحدَّدة زمنياً) في الأصناف التي ابتكروها من خلال نظام لحماية الأصناف النباتية. ويوفر هذا حافزاً على تطوير أصناف نباتية مُحسنة لأغراض الزراعة والبستنة والحراجة. ومعظم البلدان التي أدخلت حقوق مستولدي النباتات قد فعلت ذلك عن طريق اعتماد تشريعات تستند إلى الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة (اتفاقية الأوبوف) (انظر www.upov.int).

وتُحدِّد اتفاقية الأوبوف الأفعال التي تقتضي الحصول على تصريح من مستولد النباتات فيما يخص مواد الإكثار من صنفه المحميّ، كما تُحدِّد الأفعال التي تقتضي تصريحه ببعض الشروط فيما يخص المواد المحصودة. ويُقصد بحق مستولد النباتات أنه يجب الحصول على تصريح مستولد النباتات، خلال فترة الحماية، من أجل إكثار الصنف لأغراض تجارية. وتنص اتفاقية الأوبوف على أن مستولد النباتات يجوز له أن يفرض على تصريحه بعض الشروط والقيود التي يمكن أن تتضمن دفع إتاوة. وتُدرج معظم البلدان في الوقت الحالي إشارةً إلى المجالات المتعلقة بحقوق مستولدي النباتات في استراتيجياتها وسياساتها الوطنية للملكية الفكرية. ويناقش هذا الفصل المؤشرات التالية ذات الصلة في سياق النهوض بهذا القطاع:

1. مكتب حماية الأصناف النباتية: الوضع القانوني، والاستقلال الذاتي، والوظائف الأساسية، والموظفون،
2. أهمية حقوق مستولدي النباتات،
3. السياسة أو الاستراتيجية الزراعية الوطنية،
4. استيلاد النباتات ورابطات البذور.

2.6. مكتب حماية الأصناف النباتية

وضع مكتب حقوق مستولدي النباتات واستقلاله

يمكن لحقوق الأصناف النباتية أن تتولى إدارتها وتنظيمها إدارةٌ داخل وزارةٍ حكوميةٍ أو مؤسسةٌ مستقلةٌ، مثلها في ذلك تماماً مثل حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف. ومعظم البلدان النامية تسنُّ في الوقت الحالي قوانين لحماية الأصناف النباتية. وينص قانون الملكية الفكرية في بعض البلدان، مثل فييتنام، على حماية الأصناف النباتية. أما في كينيا التي أُحرِز فيها تقدمٌ كبيرٌ في حماية الأصناف النباتية، فتوجد مؤسسة شبه مستقلة (هي دائرة التفتيش الصحي للنبات في كينيا) تعمل تحت إشراف وزارة الزراعة (انظر الإطار 42 للاطلاع على التفاصيل).

الإطار 39: دائرة التفتيش الصحي للنبات في كينيا

نتيجةً لتحرير صناعة البذور، إلى جانب مطالب لضمان مراقبة جودة المدخلات الزراعية والصحة النباتية، أنشأت الحكومة دائرة التفتيش الصحي للنبات في كينيا (KEPHIS).[45] ويعمل المكتبُ الكيني لحقوق مستولدي النباتات تحت إشراف هذه الدائرة. وتعمل الدائرة، وهي منظمة مستقلة، بدورها تحت إشراف وزارة الزراعة، ولها مجلس إدارة خاص بها، ولها مدير عام يشغل منصب الرئيس التنفيذي. ومجلس إدارة الدائرة مسؤول عن السياسات المتعلقة بالإدارة المالية، والعمليات، وإدارة الموارد البشرية.

إن أي صنف نباتي جديد يكون دائماً ثمرة سنوات عديدة من العمل والجهد المُكلّف للغاية الذي يقوم به مستولد النبات. ولهذا السبب يجب أن يوفر القانون الحماية لابتكارات مستولد النباتات من الاستغلال غير المشروع. ويجب أيضاً أن يُكافأ مستولدو النباتات على ابتكاراتهم وإبداعهم وصبرهم وخبرتهم. وفي عام 1972، سنّت كينيا قانون البذور والأصناف النباتية (الفصل 326 من قوانين كينيا) وأصبح هذا القانون نافذاً في 1 يناير 1985. وكانت أهداف القانون واسعة النطاق وتهدف إلى حماية مستولد النباتات والمستهلك وصناعة البذور. ويتضمن الجزء الخامس من القانون أحكامًا واسعة لحماية الحقوق التملكية لمستولدي النباتات فيما يتعلق باستيلاد أصناف نباتية جديدة واكتشافها. وينص القانون على أن الفترة التي يمكن فيها ممارسة الحقوق تصل إلى 25 عاماً. وهذه الحقوق تمنح مستولد النباتات الحق الاستئثاري في إعادة إنتاج مواد الإكثار من الصنف النباتي أو التصريح للآخرين بإنتاجها لأغراض تجارية؛ وفي الاستغلال التجاري للصنف النباتي، وفي السماح بتصديره أو عرضه للبيع. ونُقِّح القانون في عام 1991، ونُقِّح مرةً أخرى في عام 1997، بعد أن وضع في الاعتبار ما حدث من تطورات في صناعة البذور وتجارة البذور على الصعيد الدولي.

وأُنشئ مكتب حقوق مستولدي النباتات (PBR) في مارس 1997، ويعمل تحت إشراف دائرة التفتيش الصحي للنبات في كينيا منذ يناير 1998. ويرأس المكتب مديرٌ يرفع تقاريره إلى المدير العام للدائرة. ويؤدي مكتب حقوق مستولدي النباتات الوظائف التالية:

أ. تلقي طلبات الحصول على حقوق مستولدي النباتات ومعالجة هذه الطلبات،
ب. وإجراء الاختبارات المطلوبة والاحتفاظ بالأصناف التي مُنحت حقوقاً،
ج. ومنح الحقوق ونشر المعلومات المتعلقة بهذه الحقوق الممنوحة،
د. والاحتفاظ بسجل حقوق مستولدي النباتات وأي معلومات أخرى تتعلق بتلك الحقوق.

في الفترة من عام 1997 حتى عام 2005، تلقت دائرة التفتيش الصحي للنبات في كينيا 611 طلباً للحصول على حقوق الأصناف النباتية، وقد مُنح نحو 170 طلباً منها هذه الحقوق. وكان إجمالي عدد الطلبات المستلمة من مودعين كينيين 275 طلباً، وكان إجمالي عدد الطلبات المستلمة من مودعين أجانب 336 طلباً. وبحلول عام 2009، بلغ إجمالي عدد الطلبات المستلمة 994 طلباً، وبلغ عدد حقوق مستولدي النباتات الممنوحة 219 حقاً.[45] وتُمنَح حقوق مستولدي النباتات ويُحمى الصنف النباتي حينما يُقدَّم طلبٌ ويثبت أن الصنف النباتي جديدٌ ومميزٌ ومتجانسٌ وثابتٌ وذو تسمية صحيحة.

أثر حقوق الأصناف النباتية في كينيا

سُجِّلت التطورات التالية في القطاع الزراعي في كينيا، وعُزيت إلى تنفيذ حماية الأصناف النباتية في كينيا.

أ. *زيادة مستوى الاستثمار في استيلاد أصناف جديدة واستغلالها تجارياً:* وركز ذلك على إنشاء مرافق مادية وتكنولوجيا.
ب. *زيادة أوجه التعاون بين المستولدين المحليين، والمستولدين الأجانب، والمؤسسات الدولية:* وينطوي ذلك على تكوين الكفاءات، والتمويل، وتبادل الجبلة الجرثومية، والاستغلال التجاري للأصناف الأجنبية في كينيا. وإضافةً إلى ذلك، أقام المستولدون المحليون شراكات مع المزارعين من أجل اختبار الأصناف المستولدة حديثاً في المزارع.
ج. *زيادة عدد الأصناف المحسنة المتاحة للمزارعين ونطاقها:* يُقال إن عدد الأصناف التي أدخلها المستولدون في الفترة التي أعقبت إنشاء مكتب حقوق مستولدي النباتات أكبر من عددها قبل سن قانون حماية الأصناف النباتية، وينطبق هذا بوجه خاص على الذرة. ومعظم الأصناف الجديدة أفضل من الأصناف الحالية، لا سيما من حيث المحصول والقدرة على تحمل الآفات، ومقاومة الأمراض، والصفات الغذائية، والقدرة على تحمل الإجهاد الحيوي، والتبكير في النضج. ولأن الذرة هي الغذاء الرئيسي لثمانين في المائة من سكان كينيا، فإن إنتاج أصناف جديدة من الذرة المقاومة للأمراض وللآفات يعتبر إسهاماً إيجابياً في تبديد شواغل الأمن الغذائي في البلد.
د. *تعزيز الحصول على مواد مستولدة دولياً:* معظم الطلبات التي يتلقاها المكتب الكيني لحقوق مستولدي النباتات من أجل حماية الأصناف النباتية يقدمها مستولدون أجانب (55 في المائة). ويدل ذلك على زيادة توفر الجبلة الجرثومية الأجنبية التي يمكن استخدامها في تطوير أصناف مُحسَّنة.
هـ. *توفير النقد الأجنبي وفرص العمل:* معظم الأصناف النباتية التي تُقدَّم بشأنها طلبات حماية في كينيا يملكها مستولدون أجانب ينتجون نباتات الزينة من أجل تصديرها إلى أوروبا. ولذلك فإنهم يوفرون مصدراً مهماً لإيرادات العملات الأجنبية ويخلقون فرص عمل للسكان المحليين.

45 التقرير السنوي لدائرة التفتيش الصحي للنبات في كينيا 2010، وهو متاح على http//www.kephis.org

و. ***مزيد من الدعم لقطاع المحاصيل النقدية:*** **تقدم خدمة حماية الأصناف النباتية في كينيا دعماً واضحاً لزراعة المحاصيل النقدية الصناعية إلى حد أكبر بكثير مما يفعل قطاع المحاصيل الغذائية في كينيا. فنحو 82 في المائة من طلبات حماية الأصناف النباتية تكون بشأن محاصيل نقدية، و18 في المائة فقط من هذه الطلبات تكون بشأن محاصيل غذائية.**

3.6. أهمية حقوق مستولدي النباتات

الفوائد التي تعود على المجتمع (على أصحاب المزارع، والفلاحين، والمستهلكين)

عُقدت في جنيف "ندوة بشأن توليد النباتات من أجل المستقبل" في 21 أكتوبر 2011 (انظر *www.upov.int/meetings/en/details.jsp?-meeting_id=24133*)، وأظهرت تلك الندوة أهمية توليد النباتات لمواجهة تحديات الزيادة السكانية، وتغير المناخ، والمتطلبات الموازية للغذاء وإنتاج الطاقة، والاحتياجات الإنسانية المتنامية.

وتتسم آثار استيلاد النباتات باتساع نطاقها إلى حد ما، ومن المهم أن نكون على بينة بتنوع أهداف استيلاد النباتات، مثل تحسين الغلة، ومقاومة الأمراض والآفات، وتحمل الضغوط (مثل الجفاف والحرارة)، وما إلى ذلك. ولكن توجد مزايا أخرى كثيرة يمكن أن تجلبها الأصناف الجديدة للمستهلكين وللمجتمع ككل، مثل انخفاض تكلفة المواد الغذائية ذات الجودة الفائقة، والانتفاع الفعال بالأراضي، وتنوع المنتجات المشتقة من النباتات، إلخ. وينتفع المزارعون بتلك الفوائد لأنهم أول المستفيدين من الأصناف الجديدة التي تُمكِّنهم من تلبية احتياجاتهم واحتياجات المستهلكين.

وكان الاستنتاج المُستنبط من "ندوة فوائد حماية الأصناف النباتية لأصحاب المزارع والفلاحين"، التي عُقدت في جنيف في 2 نوفمبر 2012 (انظر *www.upov.int/meetings/en/details.jsp?meeting_id=26104*) هو أن حماية الأصناف النباتية تُحسن دخل أصحاب المزارع والفلاحين، من خلال التشجيع على استيلاد أصناف جديدة، وتمكينهم من التصدي للتحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه الزراعة. وتوفر حماية الأصناف النباتية لأصحاب المزارع والفلاحين إمكانية الحصول على أفضل الأصناف المحلية والعالمية، إضافةً إلى المعلومات، وتقديم أشتال زرع جيدة النوعية. وأظهرت الندوة أن حماية الأصناف النباتية توفر فرص عمل لصغار المزارعين والفلاحين، ومن ثمَّ تُيسِّر حدوث تعاون مربح للجانبين بين المزارعين ومستولدي النباتات. كما أن حماية الأصناف النباتية تعتبر أيضاً أداة للحفاظ على القيمة من خلال تعاون المزارعين.

وتوفر حماية الأصناف النباتية حافزاً للمزارعين والفلاحين كي يصبحوا من مستولدي النباتات، وتسمح لهم تلك الحماية باستخدام أفضل الأصناف المحمية المتاحة في أعمال الاستيلاد. وتُقدِّم نظاماً فعالاً وشفافاً يسهل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النفاذ إليه، مما يمنح المزارعين والفلاحين قوةً في سلسلة الإنتاج ويساعدهم على إقامة شركات محلية ووطنية ودولية.

نقل التكنولوجيا

عُقدت في جنيف "ندوة بشأن حماية الأصناف النباتية ونقل التكنولوجيا: فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص" في 11 و12 أبريل 2011 (انظر *www.upov.int/meetings/en/details.jsp?meeting_id=22163*)، وأظهرت هذه الندوة أهمية حماية الأصناف النباتية لاستيلاد النباتات في القطاع العام والدور الذي تقوم به في مجال نقل التكنولوجيا من خلال التشجيع على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتوفر حماية الأصناف النباتية نظاماً لزيادة توفر أصناف ملائمة لاحتياجات المزارعين، وتوفر آليةً لتيسير إتاحة الأصناف للمزارعين، وإضافة قيمة لمنتجاتهم.

وأظهر تقريرُ الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة بشأن أثر حماية الأصناف النباتية (انظر *www.upov.int/export/sites/upov/en/publications/pdf/353_upov_report.pdf*) أن تنفيذ اتفاقية الأوبوف وعضوية الأوبوف أمران مهمان من أجل التمتع بالفوائد الكاملة التي يمكن أن تنتج عن حماية الأصناف النباتية، ويمكن أن يفتحا باباً من أبواب التنمية الاقتصادية، وخاصة في القطاع الريفي. وتختلف من بلد إلى آخر شتى الطرائق التي يمكن أن تُسفر بها حماية الأصناف النباتية عن فوائد كبيرة، حسب ظروف كل بلد. إلا أن نظام الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة يوفر حافزاً فعالاً على استيلاد النباتات في كثير من الحالات المختلفة وفي مختلف القطاعات ويؤدي إلى تطوير أصناف جديدة مُحسَّنة يستفيد منها المزارعون والفلاحون والمستهلكون.

4.6. السياسة والاستراتيجية الزراعيتان

لا تزال الزراعة أساس الاقتصاد في معظم البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأقل نمواً. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تسهم الزراعة بما يصل إلى 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، لا يوجد مخطط تنموي في أفريقيا لا يعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية المحددة. وقد أدرك أيضاً معظم متخذي القرارات في البلدان الأفريقية أن الممارسات الزراعية التقليدية لها قصور، وأنها أدت إلى الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي. ولذلك تضع البلدان استراتيجيات يمكنها أن تدفع عجلة التنمية الزراعية وترتقي بمستواها. وفيما يلي بعض القضايا ذات الصلة بالملكية الفكرية التي تُراعَى في هذه الاستراتيجيات والسياسات:

أ. زيادة الإنتاج،
ب. وزيادة الإنتاجية،
ج. وتعزيز القيمة المضافة،
د. وإدخال التصنيع القائم على الزراعة،
هـ. واستحداث أصناف جديدة وفيرة الغلّة ومقاومة للآفات والأمراض ومتكيفة مع البيئة،
و. وتعزيز أنشطة البحث والتطوير،
ز. وتعزيز نقل التكنولوجيا والاستغلال التجاري لأصناف البذور،
ح. وإيجاد حوافز لمستولدي النباتات،
ط. والوصول إلى الأسواق الدولية من خلال التوسيم والعلامات التجارية.

الإطار 40: السياسة الزراعية في كينيا: قضايا وعمليات[46]

1. **زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل، وخاصةً لأصحاب المزارع الصغيرة.**
2. **التركيز على الري، من أجل الحد من الاعتماد الزائد على الزراعة المطرية في مواجهة محدودية الأراضي الزراعية ذات الإمكانات العالية.**
3. **تشجيع التنويع في السلع الزراعية غير التقليدية وإضافة القيمة، من أجل الحد من قابلية التضرر.**
4. **تعزيز الأمن الغذائي، وتقليل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع، ومن ثمَّ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (للأمم المتحدة).**
5. **تشجيع تنمية القطاع بقيادة القطاع الخاص.**
6. **ضمان الاستدامة البيئية.**

وقد اشتركت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، والرابطة الدولية لاختبار البذور (ISTA)، والاتحاد الدولي للبذور (ISF) في تنظيم مؤتمر البذور العالمي الثاني في الفترة من 8 إلى 10 سبتمبر 2009 تحت عنوان "التصدي لتحديات عالم متغير: دور الأصناف النباتية الجديدة والبذور الفائقة الجودة في الزراعة" (انظر *www.upov.int/export/sites/upov/about/en/pdf/wsc_leaf- let_outcome.pdf*).

وكان هدف المؤتمر هو تحديد العناصر الأساسية اللازمة لضمان وجود بيئة مناسبة لتطوير أصناف جديدة وإنتاج بذور فائقة الجودة وإيصالها إلى المزارعين.

وقد ذُكر في البيان الافتتاحي الخاص بإعلان مؤتمر البذور العالمي الثاني، وهو أول مؤتمر من نوعه خلال 10 أعوام، أن "اتخاذ إجراءات حكومية عاجلة وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة في قطاع البذور أمران ضروريان على المدى الطويل إذا أُريد للزراعة أن تواجه تحدي الأمن الغذائي في سياق النمو السكاني وتغير المناخ".

46 *السياسة الزراعية في كينيا – القضايا والعمليات*، متاح على http://www.dfid.gov.uk/R4D/PDF/Outputs/Futureagriculture/Ag_policy_Kenya.pdf

وخلصت مناقشات المؤتمر إلى أن تطوير أصناف جديدة من النباتات سوف يكون إسهاماً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي في إطار الزراعة، وأن راسمي السياسات ينبغي أن يضعوا أطراً تنظيميةً فعالة ومقبولة يمكن التنبؤ بها والوثوق فيها بشأن البذور من أجل ضمان حصول المزارعين على بذور فائقة الجودة بسعر عادل. وفي هذا السياق، قُدمت توصية تدعو إلى تشجيع البلدان على المشاركة في الأنظمة الدولية المنسقة الخاصة باتحاد الأوبوف، والرابطة الدولية لاختبار البذور، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة الدولية)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

5.6. استيلاد النباتات وجمعيات البذور

الرابطة الأفريقية لتجارة البذور (AFSTA)

تتمثل رسالة الرابطة الأفريقية لتجارة البذور في تعزيز التجارة في البذور الفائقة الجودة والتكنولوجيات في أفريقيا لصالح الأعضاء والمزارعين، وتتمثل أهداف الرابطة في التشجيع على استخدام بذور محسنة ذات جودة فائقة، وتعزيز التواصل مع صناعات البذور الأفريقية ومع العالم، وتسهيل إنشاء جمعيات وطنية لتجارة البذور في أفريقيا، وتوفير المعلومات للأعضاء، والتفاعل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية الإقليمية المعنية بأنشطة البذور من أجل تعزيز مصالح صناعة البذور، وتعزيز الأنشطة التي تؤدي إلى المواءمة التنظيمية في جميع أنحاء أفريقيا لتسهيل انتقال البذور، ووضع قاعدة بيانات إحصائية عن إنتاج البذور الأفريقية وتجارتها. (انظر www.afsta.org).

جمعية بذور آسيا والمحيط الهادئ (APSA)

تأسست هذه الرابطة في عام 1994، من خلال تعاون منظمة الفاو مع الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (DANIDA)، بهدف تعزيز إنتاج البذور الفائقة الجودة وتسويقها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعتبر هذه الرابطة في الوقت الحالي أكبر جمعية إقليمية للبذور في العالم، ولها صلات قوية بمنظمات دولية مثل منظمة الفاو، ومؤسسات الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)، والاتحاد الدولي للبذور، والرابطة الدولية لاختبار البذور، واتحاد الأوبوف، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها. ويشتمل أعضاء الرابطة على جمعيات وطنية للبذور، وهيئات حكومية، وشركات بذور عامة وخاصة، وأعضاء منتسبين. (انظر www.apsaseed.org).

الرابطة الأوروبية للبذور (ESA)

تتمثل رسالة هذه الرابطة في ضمان الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالنباتات والبذور، والتنظيم العادل والتناسبي لصناعة البذور الأوروبية، وحرية عملائها في الاختيار (المزارعين، والفلاحين، والصناعة، والمستهلكين). وبذلك فإنها تمثل صناعة البذور الأوروبية عبر المؤسسات الأوروبية وممثليها، أيْ البرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومكتب الجماعة الأوروبية للأصناف النباتية (CPVO)، وكذلك تجاه الاتحادات الصناعية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والصحافة الدولية والجمهور المهتم بوجه عام. وتتعلق أنشطة الرابطة الرئيسية بإمداد أعضائها بمعلومات مناسبة وفي حينها، وبأن تكون بمثابة منصة حوار لهذه الصناعة برمتها ونحو الأطراف المعنية الأخرى، وللقيام بأنشطة التوعية والتواصل والضغط من أجل مصالح قطاع البذور بناءً على مواقف واستراتيجيات متفق عليها. (انظر www.euroseeds.org).

الرابطة الدولية للمنتجين البستانيين (AIPH)

وهي هيئة تنسيق تُمثِّل منظمات المنتجين البستانيين في جميع أنحاء العالم. أُنشئت في سويسرا عام 1948 لتحفيز التسويق الدولي لخدمات الزهور والنباتات والمناظر الطبيعية. وقد انضم إليها عدد متزايد من منظمات المزارعين من 25 بلداً في عام 2000. وتدفع البلدان الأعضاء رسم عضوية يتناسب مع القيمة الإنتاجية للمحاصيل البستانية في البلد المعني.

الرابطة الدولية لمستولدي أصناف الفاكهة ونباتات الزينة بالتكاثر اللاجنسي (CIOPORA)

وهي رابطة دولية تضم مستولدي أصناف الفاكهة ونباتات الزينة بالتكاثر اللاجنسي، بهدف مساعدتهم على حماية حقوق ملكيتهم الفكرية.

وقد تأسست هذه الرابطة في عام 1961، وهي تمثل مستولدي النباتات من الأفراد والشركات على حد سواء الذين يملكون الغالبية العظمى من أهم الأصناف النباتية في قطاعات البساتين والفاكهة. ولأن أصناف نباتات الزينة والفاكهة تمثل أكثر من 60% من جميع سندات ملكية الحقوق وبراءات النباتات الممنوحة في العالم، أصبحت أهمية قيام الرابطة بالتأثير في التشريعات المتعلقة بحماية الأصناف النباتية واضحة.

ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، تتعاون الرابطة تعاوناً وثيقاً مع منظمات دولية، مثل اتحاد الأوبوف ومنظمة التجارة العالمية والويبو، وكذلك مع حكومات وطنية من أجل ضمان توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية الخاصة بمستولدي النباتات. (انظر www.ciopora.org).

الاتحاد الدولي للبذور (ISF)

تتمثل رسالة الاتحاد الدولي للبذور في تسهيل الحركة الدولية للبذور، فيما يتعلق بالدراية العملية والتكنولوجيا، وتعبئة صناعة البذور وتمثيلها على المستوى العالمي، وتثقيف أعضائه، وتعزيز مصالح صناعة البذور وصورتها.

ولكي يؤدي هذا الاتحاد رسالته فإنه يعزز التعاون القوي بين رابطات البذور الوطنية والإقليمية. ويسعى إلى إقامة شراكة مع المنظمات المسؤولة عن المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية والمنظمات التي تصيغ السياسات التي تؤثر في صناعة البذور. (انظر www.worldseed.org).

الفصل السابع
البيانات الجغرافية

1.7. مقدمة

إن البيان الجغرافي يُعرِّف المنتجَ بوصفه شيئاً ينشأ في إقليم أو منطقة أو مكان مُعين في إقليم حيث تُنسَب جودة المنتج أو سمعته أو سماته الأخرى إلى منشأه الجغرافي.[47] وعادةً ما تتكون البيانات الجغرافية من كلمات أو عبارات، مثلها في ذلك مثل العلامات التجارية، ولكن حينما ترتبط البيانات الجغرافية بمنتج ما فإنها تَنْسِب بصورة إيجابية جودةً معروفةً للمنتج الذي يرتبط بموقع جغرافي معين. ولا يمكن استخدام البيانات الجغرافية لوصف أحد المنتجات ما لم ينشأ هذا المنتج في المنطقة المرتبطة بالاسم. على سبيل المثال، جرى العرف على أن تقترن الساعات السويسرية بالجودة الفائقة، ومن ثمَّ فإن عبارة "ساعة سويسرية" بيانٌ جغرافي يفترض أن الساعة تأتي من سويسرا. وجُبن الرُّوكْفُور (الذي يأتي من فرنسا) منتجٌ آخر مقترن بالجودة الفائقة؛ ولذلك فهو بيان جغرافي أيضاً. ولا يمكن استخدام عبارة جُبن الرُّوكْفُور إلا لوصف الجبن الذي يُنتَج في بلدة روكفور-سور-سولزون بفرنسا ويُعتَّق في أقبية تقليدية (وهي ممارسة ترتبط أيضاً ببيان جغرافي). وفيما يلي أمثلة أخرى على البيانات الجغرافية:

- نبيذ بُوردو (فرنسا)،
- لحم خنزير بارما (إيطاليا)،
- جُبْن ستِلْتُون (المملكة المتحدة)،
- شاي دارجيلنغ (الهند)،
- برَاندي الكونياك (فرنسا)،
- كازو مورسيا (إسبانيا).

وتؤدي البيانات الجغرافية أربعة أغراض رئيسية، هي:

- تحديد المكان الذي يأتي منه المنتج (مصدره)،
- والإشارة إلى صفات المنتج الفريدة،
- والترويج للمنتج باسم مميز (لأغراض تجارية)،
- ومنع التعدي والمنافسة غير المشروعة عن طريق وضع أساس قانوني لاستخدام اسم موقع من أجل تجنب الخلط بينه وبين منتجات مماثلة.

2.7 دراسة إفرادية

الإطار 41: شاي دارجيلنغ

دارجيلنغ هي مدينة في جبال الهيمالايا في ولاية البنغال الغربية بالهند. وتشتهر على الصعيد الدولي كوجهة سياحية، وتشتهر بصناعة الشاي، وتشتهر أيضاً بسكة دارجيلنغ الحديدية في جبال الهيمالايا، وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو. ودارجيلنغ هي العاصمة الإدارية لمنطقة دارجيلنغ التي تتمتع بحكم شبه ذاتي داخل ولاية البنغال الغربية.[48] ويستمد شاي دارجيلنغ اسمه من مدينة دارجيلنغ. ويُوصَف شاي دارجيلنغ على النحو التالي[49]:

أ. يُعرَّف شاي دارجيلنغ بأنه شاي يُزرَع وينمو ويُنتَج ويُصنَّع ويُعالَج في مزارع الشاي التي تقع في تلال منطقة سادار وكذلك في منطقة كاليمبونج الجبلية التي تضم ضيعة سامابيونغ، وضيعة أمبيوك، وضيعة ميسيون هيل، وضَيْعَتي فاجيو وكوماي– ومنطقة كورسيونغ، باستثناء مناطق في قائمة اختصاص 20، و21، و23، و24، و29، و31، و33، وتضم منطقة سابتيغوري من ضيعة شومتا الجديدة، وضيعة سيمولباري وماريونباري من مركز شرطة كورسيونغ في منطقة كورسيونغ بمقاطعة دارجيلنغ في ولاية البنغال الغربية في الهند.

ب. ومن المعترف به على نطاق واسع أن شاي دارجيلنغ هو أفخر شاي لأن نكهته فريدة من نوعها لا يمكن تكرارها.

ج. وتُعزى جودة شاي دارجيلنغ وسمعته وخصائصه إلى منشأه الجغرافي في المقام الأول. فإن له نكهة وجودة تميزه من أنواع الشاي الأخرى، مما يجعله بمنزلة نبيذ مُعَتَّق فاخر. ونتيجة لذلك، حظي شاي دارجيلنغ بإيثار المستهلكين الذواقين وتقديرهم في جميع أنحاء العالم لأكثر من قرن من الزمان. فأي تاجر أو شخص من عامة الناس يطلب أو يشتري شاي دارجيلنغ سوف يتوقع أن يحصل على شاي يُزرَع وينمو ويُنتَج في منطقة محددة من مقاطعة دارجيلنغ، وسوف يتوقع أيضاً أن تكون له الخصائص الخاصة المرتبطة بهذا الشاي. ولذلك فإن شاي دارجيلنغ الجدير بهذا الاسم لا يمكن أن يُزرع أو يُعالَج في أي مكان آخر في العالم. شاي دارجيلنغ لا يمكن أن يتكرر في أي مكان. وهذه هي القيمة التي يجب أن يحميها مجلس الشاي ووزارة التجارة بموجب قواعد اتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية.

47 A Hansen and Justin W VanFleet، المصدر السابق
48 http://en.wikipedia.org/wiki/Darjeeling
49 شاي دارجيلنغ – تعريف، البيان الجغرافي وأهميته – http:/www.darjeelingtea.com

د. **وتوجد في الوقت الحاضر 87 ضيعة تُنتج "شاي دارجيلنغ" في منطقة تبلغ 17500 هكتار. ويتراوح الإنتاج الكلي بين 9 و10 مليون كيلوغرام سنوياً. ويعمل بشكل دائم في صناعة شاي دارجيلنغ حالياً أكثر من 52000 شخص، ويشارك 15000 شخص آخر خلال موسم القطف، الذي يستمر من مارس إلى نوفمبر. ومن السمات التي تنفرد بها هذه القوة العاملة أن النساء يمثلن أكثر من 60 في المائة من العدد الإجمالي للعمال.**

هـ. **ويُدفع نصف رواتب عمال المزارع نقداً، ويُدفع النصف الآخر عَيْناً – فيُقدَّم للعمال سكن مجاني، وحصص إعاشة من الحبوب، وخدمات طبية مجانية.**

صاحب الصورة: داركون

صاحب الصورة: تيوكي

صاحب الصورة: تيوكي

وتتمثل أهداف حماية "شاي دارجيلنغ" فيما يلي[50]:

- منع إساءة استخدام كلمة "دارجيلنغ" للإشارة إلى الشاي الذي يُباع في جميع أنحاء العالم،
- وتوصيل المنتج الصحيح للمستهلك،
- والسماح بوصول الفوائد التجارية لقيمة العلامة التجارية إلى صناعة الشاي الهندية، ومن ثمَّ لعمال المزارع،
- وتحقيق المكانة الدولية لمصطلح "شاي دارجيلنغ" – على غرار مصطلح "الشمبانيا" أو "سكوتش ويسكي"، فيما يتعلق بكلٍّ من قيمة العلامة التجارية والحوكمة/ الإدارة.

الأهمية الاقتصادية لبيانات شاي دارجيلنغ الجغرافية

لبيانات شاي دارجيلنغ الجغرافية أهميةٌ اقتصاديةٌ على النحو التالي:

أ. يُصدَّر معظم الإنتاج السنوي من شاي دارجيلنغ، الذي يبلغ مجموعه 9.5 مليون كيلوغرام تقريباً. والبلدان الرئيسية التي تشتري هذا الشاي هي: ألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى بما فيها هولندا وفرنسا. وفي عام 2000، تم تصدير نحو 5.8 مليون كيلوغرام من شاي دارجيلنغ بقيمة إجمالية قدرها 30 مليون دولار أمريكي.

ب. ويتراوح الفرق بين سعر التجزئة الدولي وسعر مزاد شاي دارجيلنغ المعبأ ما بين 500 في المائة و1000 في المائة، ويصل إلى 5000 في المائة في حالة شاي دارجيلنغ الفاخر. ففي اليابان، على سبيل المثال، تصل أسعار المزاد إلى 3.5 دولار أمريكي لكل كيلوغرام وتصل أسعار البيع الشخصي إلى 5.5 دولار أمريكي لكل كيلوغرام، في حين أن شاي دارجيلنغ قد يُباع بالتجزئة بسعر 300 دولار أمريكي لكل كيلوغرام. وفي الوقت نفسه، تشهد تكاليف الإنتاج ارتفاعاً مطرداً. فالتضاريس الأرضية الصعبة، و"السُّبات الشتوي" الطويل، وشيخوخة شُجيرات الشاي، وارتفاع تكاليف العمالة يُسبِّب معاناة شديدة في كثير من مزارع شاي دارجيلنغ.

50 *حماية شاي دارجيلنغ* – متاح على www.wipo.int/edocs/mdocs/geoind/en/wipo_geo_lim_11/wipo_geo_lim_11_11.pdf

الفصل الثامن
المعارف التقليدية

1.8. المعارف التقليدية

لا يوجد تعريفٌ مُتَّفق عليه "للمعارف التقليدية". وتستخدم الويبو، في تقرير بعثة تقصي الحقائق، مصطلح "المعارف التقليدية" للإشارة إلى "... ما يقوم على التقاليد من مصنفات أدبية أو فنية أو علمية؛ وأوجه الأداء؛ والاختراعات؛ والاكتشافات العلمية؛ والتصاميم؛ والعلامات، والأسماء والرموز؛ والمعلومات غير المفصح عنها؛ وجميع الابتكارات والإبداعات الأخرى القائمة على التقاليد الناتجة عن نشاط فكري في المجالات الصناعية أو العلمية أو الأدبية أو الفنية".[51]

والمعارف التقليدية هي المعلومات التي طورها الناس في مجتمع ما على مر الزمن، ولا يزالون يطورونها، وتستند هذه المعلومات إلى التجربة وتكييف المعارف التقليدية حسب الثقافة المحلية. وتُستخدم المعارف التقليدية للحفاظ على المجتمع وثقافته، وللحفاظ على الموارد الوراثية اللازمة لاستمرار بقاء المجتمع.[52] وتشتمل المعارف التقليدية على المخزونات العقلية للموارد البيولوجية والسلالات الحيوانية المحلية، إضافةً إلى المحاصيل النباتية وأنواع الأشجار المحلية. ويمكن أن تتضمن معلومات عن الأشجار والنباتات التي تنمو بشكل جيد سوياً، والنباتات الدالة، أيْ النباتات التي تُبيِّن ملوحة التربة، أو المعروفة بأنها تُزهر في بداية موسم الأمطار.

وتشتمل المعارف التقليدية على الممارسات والتكنولوجيات، مثل طرق معالجة البذور وتخزينها، والأدوات التي تُستخدم للزراعة والحصاد. وتشمل أيضاً أنظمةَ المعتقدات التي تؤدي دوراً أساسياً في معيشة الناس، فتحافظ على صحتهم، وتحمي البيئة وتجددها. وتتسم المعارف التقليدية بطابع ديناميكي، وقد تشمل التجارب التي تُجرى لدمج أصناف جديدة من النباتات أو الأشجار في النظم الزراعية، أو في اختبارات المعالجين التقليديين للأدوية النباتية الجديدة. ويُستخدم مصطلح "تقليدية" لوصف هذه المعارف، ولكن ذلك لا يعني أن هذه المعارف قديمة أو ذات طابع غير تقني، بل يعني أنها "قائمة على التقاليد". فهي "تقليدية" لأنها ابتُكرت بطريقة تعكس تقاليد المجتمعات المتأصلة فيها، ومن ثمَّ ليس لها علاقة بطبيعة المعارف ذاتها، بل بالطريقة التي تتكون وتُحفَظ وتُنشَر بها المعارف. وتتسم المعارف التقليدية بطابع جماعي، وغالباً ما تُعتبر مِلكاً للمجتمع بأكمله، ولا تخص أي فرد واحد داخل هذا المجتمع. وتنتقل المعارف التقليدية من خلال آليات مُحدَّدة لتبادل المعلومات الثقافية والتقليدية؛ على سبيل المثال، تُحفظ وتنتقل شفوياً من خلال الشيوخ أو المتخصصين (المربين، والمعالجين، والعَشَّابين)، وغالبا ما تُنقل إلى عدد قليل فقط من الأشخاص المنتقين داخل المجتمع.

2.8. حماية المعارف التقليدية

ركَّز الاهتمام الدولي على قوانين الملكية الفكرية للحفاظ على المعارف التقليدية وحمايتها وتعزيزها. وفيما يلي بعض الأسباب التي دعت إلى ذلك:

- أقرت اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992 بقيمة المعارف التقليدية في حماية الأنواع والنظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية، وتضمنت الاتفاقية صيغةً تُنظِّم النفاذ إلى المعارف التقليدية والانتفاع بها. وتطلب تنفيذ هذه الأحكام مراجعة اتفاقات الملكية الفكرية الدولية من أجل استيعاب المعارف التقليدية. واستجابةً لذلك، أنشأت الويبو اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور.
- أقر إعلان ريو (1992)، الذي صدق عليه رؤساء ورؤساء وزراء معظم البلدان في العالم، بأن المجتمعات الأصلية والمحلية مجموعات متميزة لها شواغل خاصة ينبغي أن تعالجها الحكومات الوطنية. وفي البداية، أُعرب عن شواغل بشأن حقوق التمثيل الإقليمي وحقوق الموارد التقليدية لهذه المجتمعات. وأعربت الشعوب الأصلية عن شواغلها إزاء اختلاس معارفهم "غير الملموسة" وتراثهم الثقافي وإساءة الانتفاع بهما. وقد قاومت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من ضمن ما قاومت، استخدام الرموز والتصاميم التقليدية كتمائم وفنون مشتقة وحِرف، واستخدام الأغاني التقليدية أو تعديلها، واستصدار براءات لأوجه الاستخدام التقليدي للنباتات الطبية، وتسجيل حقوق تأليف القصص التقليدية وتوزيعها.

51 www.ciel.org/Publications/PriorArt_ManuelRuiz_Oct02.pdf

52 Stephen A Hansen and Justin W Van Fleet, *A Handbook on Issues and Options for Traditional Knowledge Holders in Protecting their Intellectual Property and Maintaining Biological Diversity*، الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم (AAAS)، 2003، واشنطن العاصمة. متاح على http://community-wealth.org/_pdfs/articles-publications/commons/book-hansen-vanfleet.pdf

- سعت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى منع استصدار براءات للمعارف التقليدية والموارد في الحالات التي لم تمنح فيها موافقة صريحة. وسعت إلى توفير قدر أكبر من حماية المعارف التقليدية والموارد والسيطرة عليها. وسعت بعض المجتمعات أيضاً إلى ضمان استخدام معارفها التقليدية بصورة عادلة – وفقاً للقيود التي جرت العادة على فرضها على الانتفاع بالمعارف التقليدية، وأيضاً وفقاً للفوائد التي تحددها تلك المجتمعات.

وقد اتُّبعت ثلاثة نُهج واسعة لحماية المعارف التقليدية.[53] يركز النهج الأول على حماية المعارف التقليدية باعتبارها شكلاً من أشكال التراث الثقافي. وينظر النهج الثاني إلى حماية المعارف التقليدية باعتبارها حقاً جماعياً من حقوق الإنسان. ويبحث النهج الثالث، الذي أخذت به منظمة التجارة العالمية والويبو، في استخدام تدابير فريدة حالية أو جديدة لحماية المعارف التقليدية.

وفي الوقت الحالي، لا يوفر حمايةً فريدةً صريحةً للمعارف التقليدية سوى بلدان قلائل. ومع ذلك، لا تزال بعض البلدان مترددة بشأن ما إذا كان القانون ينبغي أن يراعي المعارف التقليدية أم لا. ولم تستقر الشعوب الأصلية على مقدار المراعاة التي ينبغي للقانون أن يوليها للمعارف التقليدية. وكان بعض الخبراء على استعداد للبحث في الكيفية التي يمكن بها لآليات الملكية الفكرية الحالية (لا سيما البراءات، وحقوق المؤلف، والعلامات التجارية، والأسرار التجارية) أن تحمي المعارف التقليدية. ويعتقد بعض الخبراء أن أي نهج من نُهُج الملكية الفكرية قد يصلح، ولكنه سيتطلب أشكالاً جديدة وجذرية لقانون الملكية الفكرية ("الحقوق الفريدة"). ويعتقد آخرون أن نظام الملكية الفكرية يستخدم مفاهيم ومصطلحات لا تتفق مع الممارسات الثقافية التقليدية، وأن النظام يُفضِّل الاستغلال التجاري لتقاليدهم، وهي الخطوة التي يعارضونها بوجه عام. وذهب بعض ممارسي الملكية الفكرية إلى أن الشكل المثالي للحماية ينبغي أن يشير إلى حقوق الإنسان الجماعية، من أجل حماية هوياتهم المتميزة وأديانهم وتراثهم الثقافي.

3.8 الاستغلال التجاري للمعارف التقليدية

يرد في الإطار 39 بعض الحقائق بشأن المعارف التقليدية والطب (المنتجات الطبيعية)[54].

الإطار 42: بعض الحقائق بشأن المعارف التقليدية والطب

- **كثفت بلدان كثيرة اهتمامها بالمنتجات الطبيعية كمصادر للمركبات الكيميائية الحيوية الجديدة للأدوية، أو كمصادر يمكن أن تساعد على تطوير المواد الكيميائية والمنتجات الزراعية. وقد حفزت على هذا الاهتمام أهمية المعارف التقليدية كرائدة في تطوير المنتجات الجديدة. وتشير التقديرات إلى أن 74 في المائة من العقاقير البالغ عددها 119 عقاراً التي صُنعت من نباتات راقية وطُرحت حالياً في السوق العالمية – اكتُشفت من مجمع أدوية عُشبية تقليدية.[55]**
- **وتشير التقديرات إلى أن السوق العالمية السنوية للأدوية المشتقة من نباتات طبية اكتشفتها شعوب أصلية وصلت إلى 43 مليار دولار أمريكي في عام 1985.[56]**
- **أسهمت البلدان النامية وشعوبها التقليدية إسهاماً كبيراً في صناعة الدواء العالمية. وتشير التقديرات إلى أن أدوية الوصفات الطبية المشتقة من نباتات في الولايات المتحدة تأتي من 40 نوعاً، و50 في المائة من هذه الأنواع موجودة في المناطق المدارية.[57]**
- **حقق إجمالي التجارة في الأدوية العُشبية والنباتات في عام 1995 أكثر من 56 مليار دولار أمريكي. والأموال الوحيدة التي دُفعت لشتى المجتمعات المحلية في المناطق التي عُثر فيها على العلاجات العشبية والنباتات كانت مقابل العمل اليدوي الذي بُذل في الحصاد. وذكر بوسي (Posey) أن أقل من 100.0 في المائة من الأرباح المتحققة من العقاقير التي تُصنَع من منتجات طبيعية ومعارف تقليدية يحصل عليها الشعب التقليدي الذي قدَّم معلومات تقنية استرشدت بها البحوث.[58]**

53 Stephen A Hansen and Justin W Van Fleet، المرجع السابق.

54 *الملكية الفكرية والمعارف التقليدية* جون موغابي
www.wipo.int/tk/en/hr/paneldiscussion/papers/pdf/mugabe.pdf

55 Natural Products and the Commercialization of Traditional" ,.A.Laird S Knowledge" in Greaves, T (Ed.), Intellectual Property Rights for Indigenous Peoples: A Sourcebook، جمعية الأنثروبولوجيا التطبيقية، أوكلاهوما سيتي، 1994، ص: 145-149.

56 Posey and Dutfield، المرجع السابق، ص: 34.

57 In Land We Trust: Environment, Private ,.B.Juma, C and Ojwang, J Property and Constitutional Change، ACTS Press، نيروبي، 1996، ص: 282-283.

58 بوسي د (Posey D)، «حقوق الملكية الفكرية للشعوب الأصلية: تحديات تواجه العلوم، والأعمال التجارية، والقانون الدولي» (ورقة بحثية قُدمت في الندوة الدولية بشأن حقوق الملكية والتكنولوجيا الحيوية والموارد الوراثية، نيروبي كينيا، 1991).

4.8 النفاذ إلى المعارف التقليدية والموارد الوراثية وتقاسم منافعها

أعدت أمانةُ اتفاقية التنوع البيولوجي مجموعةَ مواد إعلامية لإذكاء الوعي بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها.[59] والموضوعات الرئيسية التي تناولتها المواد الإعلامية هي: الحصول على المنافع وتقاسمها، وأوجه الانتفاع بالموارد الوراثية، والمعارف التقليدية، ومبادئ بون التوجيهية، والتنفيذ الوطني، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها. ويتضح ذلك من خلال الدراسة الإفرادية الخاصة بالاستغلال التجاري لنبات الهوديا في جنوب أفريقيا (انظر الإطار 40).

الإطار 43: الاستغلال التجاري للمعارف التقليدية لنبات الهوديا، جنوب أفريقيا

الهوديا نباتٌ عُصارِيّ ينمو في جنوب أفريقيا، ويستخدمه شعبُ سان الأصلي منذ قرون لدرء الجوع والعطش. وفي عام 1996، سجَّل مجلس البحوث العلمية والصناعية في جنوب أفريقيا براءة اختراع مركبات الهوديا النشطة من أجل التسويق التجاري المحتمل لمُثبِّط شهية. وأدى ذلك إلى إبرام اتفاق ترخيص بين المجلس وبعض شركات الأدوية الكبيرة لصنع وتسويق منتج قائم على نبات الهوديا. وقد اتُّخذت الإجراءات الأولية دون موافقة شعب السان، مما أدى إلى صدور احتجاج من منظمات غير حكومية وجذب اهتمام وسائل الإعلام. ونتيجة لذلك، تم التوقيع على اتفاق لتقاسم المنافع مع شعب السان. وتضمن الاتفاق ما يلي:

منافع نقدية:
- **مبالغ مالية تُدفَع على مراحل في أثناء صنع المنتج.**
- **إتاوات تُدفَع في حالة الاستغلال التجاري.**

منافع غير نقدية:
- **صناديق من أجل التنمية والتعليم والتدريب في مجتمع السان.**
- **صناديق لدعم المشروعات والمؤسسات التي تعمل على تحسين البحوث وحماية تراث شعب السان ومعارفه التقليدية.**

نبات الهوديا

صاحب الصورة: فينغراد بوتكي (أمبوم)

59 مجموعة المواد الإعلامية الخاصة بإذكاء الوعي بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها متاحة على http://www.cbd.int/abs/infokit/power-point/revised/factsheet-tk-en.pdf

الفصل التاسع
إطار قانوني ومؤسسي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

1.9. مقدمة

يعتبر إنفاذ حقوق الملكية الفكرية أضعف جانب من جوانب أنظمة الملكية الفكرية في كثير من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية أمرٌ بالغ الأهمية، ولهذا السبب أيضاً يخصص اتفاق تريبس لهذه القضية الجزء الثالث منه بالكامل، الذي يتضمن ما لا يقل عن واحد وعشرين مادةً.[60] فليس لحقوق الملكية الفكرية أي قيمة إلا إذا كان أصحاب الحقوق في وضع يُمكِّنهم من إنفاذ حقوقهم. ويتحقق هذا من خلال المحاكم بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون. وينبغي أن يكون إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عاجلاً وميسور التكلفة. ويتطلب الإنفاذُ تنسيقاً وتعاوناً فعالاً بين شتى الهيئات المعنية. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تكون آليات الإنفاذ مصحوبةً على أفضل وجه بتدابير وقائية تهدف إلى ضمان توفير بيئة تُحترم فيها الملكية الفكرية باستمرار. ويتحقق ذلك في الأساس من خلال رفع مستوى الوعي بين المستهلكين وعامة الناس.

وعادةً ما يُشار في كثير من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى التحديات التالية عند الحديث عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وعند الحديث، بوجه أعم، عن إذكاء الاحترام للملكية الفكرية:

أ. ضعف إنفاذ قوانين الملكية الفكرية،

ب. والنص على إنفاذ الملكية الفكرية في مختلف القوانين (قوانين الملكية الفكرية أو القوانين الأخرى المعمول بها، مثل القانون المدني والجنائي). وليس هذا في حد ذاته مشكلة، ولكنه قد يُصعِّب المعرفة بآليات الإنفاذ والاستفادة منها،

ج. واضطلاع شتى سلطات إنفاذ القانون بإجراءات إنفاذ الملكية الفكرية، ولكن ذلك يحدث، في كثير من الحالات، بطريقة غير منسقة،

د. وعدم كفاية التدابير الحدودية أو عدم تمتع المسؤولين عن مراقبة الحدود بالمهارات اللازمة للتعامل مع المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية أو كلا الأمرين معاً،

هـ. واستغراق نزاعات الملكية الفكرية وقتاً طويلاً لتُحلّ، ويرجع ذلك أحياناً إلى عدم تمتع المسؤولين عن الإنفاذ أو أعضاء النيابة العامة أو القضاة بالقدر الكافي من المهارات والمعارف في مجال الملكية الفكرية،

و. وازدياد صعوبة الإنفاذ بسبب قلة الوعي العام بالملكية الفكرية لدى المستهلكين وعامة الناس، بما في ذلك الوعي بالمسائل الاقتصادية والصحية المرتبطة بالسلع المُقلَّدة والمُقرصَنة،

ز. وفي بعض البلدان، لا يكون للعقوبات الجنائية في حالة تقليد علامة تجارية أو التعدي على حق المؤلف[61] أثرٌ رادعٌ بما فيه الكفاية، مما يجعل المجرمين على استعداد لمواصلة جرائمهم رغم العقوبات.

وقد حاولت معظم استراتيجيات وسياسات الملكية الفكرية الوطنية معالجة هذه المسائل.

60 وإضافةً إلى ذلك، توضح المادة 7 من اتفاق تريبس صراحةً الهدف من وجود نظام سليم لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، فتنص على أن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها يسهمان «*في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا، بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها، بالأسلوب الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والتوازن بين الحقوق والواجبات*» (التأكيد مُضاف).

61 تنص المادة 61 من اتفاق تريبس على أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تلتزم «*بفرض تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية على الأقل في حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية المُسجَّلة أو انتحال حقوق المؤلف على نطاق تجاري* [...]» (التشديد مضاف). وتقليد العلامات التجارية نوعٌ خاص من أنواع التعدي على العلامات التجارية، وهو يتألف من استخدام إشارة مطابقة لعلامة تجارية سبق تسجيلها تسجيلاً صحيحاً أو إشارة لا يمكن تمييزها في جوانبها الأساسية عن هذه العلامة التجارية فيما يتعلق بسلع أو خدمات سُجِّلت من أجلها العلامة التجارية المذكورة، وذلك دون الحصول على ترخيص من صاحب الحق. وقرصنة حق المؤلف نوع خاص من أنواع التعدي على حق المؤلف، وهي تتألف من نسخ مصنف محمي بموجب حق المؤلف دون موافقة صاحب الحق. وبخصوص تعريف تقليد العلامة التجارية وقرصنة حق المؤلف، انظر تقرير فريق منظمة التجارة العالمية، الصين – التدابير التي تمس حماية حقوق الملكية الفكرية وانفاذها، WT/DS/362R، 26 يناير 2009، وهو متاح على العنوان التالي: www.wto.org.

2.9 الآثار الاقتصادية للتقليد والقرصنة

يحتوي *دليل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية*[62] على معلومات شاملة عن الأثر الاقتصادي للتقليد والقرصنة. والتكاليف التي تتكبدها الشركات التي تتعرض منتجاتها للقرصنة والتقليد تشمل: "1" خسارة المبيعات، "2" وخسارة ميزة تنافسية لصالح المؤسسات التي "تنتفع مجاناً" بما استثمرته مؤسسات مشروعة في البحث والتطوير والتسويق، "3" إمكانية تضرر السمعة بسبب المنتجات المُقلَّدة المعيبة، "4" خسارة ما تتمتع به العلامة التجارية من شهرة ومكانة إذا كانت المنتجات المقلدة متاحة بحرية، "5" تكلفة مراقبة السوق ورفع دعاوى قانونية ضد المُتعدِّيين. وهذه التكاليف يجري تكبدها في كلٍّ من البلدان المتقدمة والنامية. ولا يتسبب التقليد والقرصنة في الإضرار بالمصلحة الاقتصادية لأصحاب الحقوق وحدهم، بل إن المصلحة العامة تتأثر أيضاً. وتنعكس الخسائر التي تلحق بالصناعة على خسائر الإيرادات العامة، وتنعكس أيضاً على معدلات البطالة في الصناعات المتضررة. وانتشار الأنشطة المتعدية في بلد ما سيكون أيضاً بمثابة رادع للمستثمرين عن الاستثمار في الصناعات التي تكون فيها الملكية الفكرية مهمة.

ومن الصعب جداً قياس أثر التقليد والقرصنة لأنه ينطوي على قياس أنشطة غير قانونية، ومن ثمَّ تكون مُستتِرة في معظم الأحيان. ولذلك فإن الإحصائيات تعتمد في المقام الأول على التقديرات. ومن الأهمية الحاسمة للسلطات العامة أن تستفيد من الإحصاءات الموثوق بها قدر الإمكان، أي الناتجة عن وضع منهجيات مناسبة. وقد نُوقشت هذه المسألة على نطاق واسع في لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ (ACE). ويشار في هذا الصدد إلى العمل المنجز خلال الدورتين السادسة والسابعة للجنة الاستشارية، لا سيما الوثيقة التي أعدها السيد كارستن فينك، والسيد كيث ماسكوس، والسيدة يي تشيان بعنوان *"الآثار الاقتصادية للتقليد والقرصنة: استعراض مرجعي"* ACE/6/7، والوثيقة التي أعدها السيد تشارلز كليفت بعنوان *"استعراض لمعلومات إحصائية عن التقليد والقرصنة"* ACE/7/5.

3.9. قوانين ولوائح إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

تنص تشريعات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على إدارة النزاعات وتسويتها في حالة وجود انتهاك مزعوم لحقوق الملكية الفكرية، وذلك باستخدام إجراءات مدنية وإدارية أو ملاحقات جنائية أو كلتيهما. وتتضمن التشريعات تدابير تصحيحية (أوامر زجرية، وتعويضات، والتخلص من السلع المخالفة) في القضايا المدنية وعقوبات في القضايا الجنائية. ويكتسب الجزء الثالث من اتفاق تريبس أهمية خاصة، فهو يقدم المجموعة الشاملة الوحيدة المتعددة الجوانب من المعايير الدنيا ومواطن المرونة المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، التي يجب أن تنفذها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.[63]

ويمكن، بموجب القانون الوطني، إما تجميع الأحكام المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في تشريع واحد أو تناولها في النصوص القانونية المختلفة. وفي بعض البلدان، تشكل أحكام الإنفاذ جزءاً من شتى قوانين الملكية الفكرية. وعلى العكس من ذلك، تقوم بلدان أخرى بتجميع الأجزاء المختلفة من التشريعات المتعلقة بأنشطة التعدي على الملكية الفكرية أو تقليد العلامات التجارية وقرصنة حق المؤلف، على وجه أكثر تحديداً، في تشريع واحد. وإضافة إلى ذلك، يمكن في بعض الحالات العثور على الأحكام القانونية ذات الصلة في نصوص قانونية أخرى لا تتعلق بالملكية الفكرية (مثل تقييم الأضرار في القانون المدني، والآليات الإجرائية في القوانين الإجرائية المدنية والجنائية، وما إلى ذلك). على أي حال، في حالة وجود تشريعات وطنية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ينبغي تقييم تلك التشريعات من أجل تحديد ما إذا كانت تحتوي على أحكام للإجراءات وسبل الانتصاف القضائية والإدارية التالية أم لا وما إذا كانت تمتثل للجزء الثالث من اتفاق تريبس أم لا. وفي هذا الصدد، تعتبر العناصر التالية ذات أهمية خاصة:

62 دليل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

63 وفقاً للمادة 66 من اتفاق تريبس، التي يقترن تفسيرها بالقرار المذكور آنفاً الصادر عن مجلس تريبس بتاريخ 11 يونيو 2013، يجب على البلدان الأقل نمواً أن تمتثل حتى يوليو 2021 للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق تريبس (مع تمديد الموعد النهائي عندما يحين الوقت).

- لأصحاب حقوق الملكية الفكرية حق المُثول أمام المحكمة، ويحق لها تعيين محامين قانونيين لتمثيلهم في المحاكم، وليسوا مُلزَمين بتحمل عناء الحضور أمام المحكمة شخصياً من أجل المطالبة بحقوقهم في الدعاوى المدنية.
- سلطة قضائية بها قضاة مهرة قادرون على إدارة قضايا الملكية الفكرية،[64]
- تدابير مؤقتة لمنع حدوث التعدي أو للحفاظ على الأدلة ذات الصلة الخاصة بانتهاك مزعوم لحقوق الملكية الفكرية،
- أحكام بشأن جمع الأدلة وتقديمها،
- وسائل لتحديد المعلومات السرية التي تُقدَّم على سبيل الاستدلال وحمايتها،
- سبل انتصاف، مثل: الأوامر الزجرية، والتعويضات، والتخلص خارج القنوات التجارية من السلع المخالفة أو المواد والمعدات التي تستخدم بصورة رئيسية في صنع هذه السلع، والإجراءات والعقوبات الجنائية على الأقل في قضايا تقليد العلامات التجارية وقرصنة حق المؤلف التي تُرتكب عمداً على نطاق تجاري،
- صلاحية أمر المتعدي بإعلام صاحب حق الملكية الفكرية بهوية الأطراف الثالثة المشتركة في التعدي،[65]؛
- تعويض المدعى عليهم الذين خضعوا ظلماً لأمر زجري،
- أحكام تُنظِّم طول مدة الإجراءات،
- أحكام تُنظِّم تكلفة الإجراءات،
- التدابير الحدودية.

4.9. التدابير الحدودية

1.4.9. مقدمة

يجب على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تنص على تدابير حدودية وفقاً للمواد من 51 إلى 60 من اتفاق تريبس، على الأقل في حالات استيراد سلع يُزعَم تقليدها لعلامة تجارية أو سلع تتعدى على حق المؤلف. وإضافةً إلى ذلك، قد تحتاج بعض البلدان، من أجل زيادة الحماية من التقليد والقرصنة، إلى زيادة موارد السلطات من الموظفين، حيثما أمكن من حيث القيود البشرية أو المالية، وتحسين ممارسات الإنفاذ، مثل توفير تدريب شامل لموظفي الجمارك بشأن الملكية الفكرية. وإضافةً إلى ذلك، توجد حاجة متزايدة لتبادل المعلومات مع أصحاب الحقوق، من أجل تعزيز عمليات التدوين، ومن أجل قياس أدوات الإنفاذ الحالية وتحسينها، ومن أجل تطوير قواعد بيانات تدقيق خاصة للمساعدة على تعقب الشحنات المشبوهة وتحديدها، وللتصدي لاستيراد منتجات مُقلَّدة أو مُقرصَنة. وتلتزم منظمة الجمارك العالمية (WCO) أيضا بتقديم المساعدة إلى السلطات الجمركية في الدول الأعضاء في جميع هذه الجوانب.

2.4.9. السلطات الجمركية

امتثلت معظم البلدان بالفعل لاتفاق تريبس (المواد من 51 إلى 60) من حيث تلبية الحد الأدنى من المعايير المطلوبة لحماية الملكية الفكرية. وتدرس هذه البلدان في الوقت الحالي سبل ضمان وضع آلية إنفاذ مضمونة النتائج. ويتمثل أحد سبل القيام بذلك في النص على تنفيذ آلية تسجيل تحصل بها السلطات الجمركية على معلومات عن حقوق الملكية الفكرية لأصحاب الحقوق، مما يسمح للسلطات الجمركية بتمييز البضائع الأصلية من البضائع المُقلَّدة أو المقرصنة. وبهذه الطريقة، تكون السلطات الجمركية في وضع يُمكِّنها من التدخل بكفاءة عن طريق منع وتقييد دخول السلع المُقلَّدة أو المقرصنة إلى السوق.

وتسجيل المعلومات التي يقدمها أصحاب الحقوق لدى سلطات الجمارك من شأنه أن يُمكِّن تلك السلطات من حفظ حقوق الملكية الفكرية في قواعد البيانات الإلكترونية الخاصة بها، وهذا بدوره سيسمح بإرسال تنبيهات إلى جميع المطارات وغيرها من منافذ الدخول في البلد المعني.

وينبغي تمكين السلطات الجمركية من الإيقاف المؤقت لتخليص السلع (على الأقل السلع المُقلَّدة أو المقرصنة) بناءً على المعلومات الواردة في قاعدة البيانات الإلكترونية الخاصة بهيئة الجمارك والمُقدَّمة من صاحب الحق. ولذلك فإن أصحاب حقوق الملكية الفكرية في الوقت الحالي في وضع أفضل يُمكِّنهم من تقليل الخسائر إلى أدنى حد، ومنع الخسائر المحتملة الناجمة عن السلع المقلدة والمقرصنة، وذلك ببساطة عن طريق تقديم طلب لاتخاذ التدابير الحدودية لدى مصلحة الجمارك ذات الصلة وتزويدها بالمعلومات ذات الصلة. وتكلفة هذا الإجراء لا تكاد تُذكر إذا ما قورنت بالخسائر أن يمكن تكبدها نتيجةً لما يقوم به آخرون من تقليد وقرصنة.

64 تنص المادة 41(5) من اتفاق تريبس على أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية غير مُلزَمة بإنشاء محكمة متخصصة في الملكية الفكرية:
«من المفهوم أن [...] الجزء [الثالث من اتفاق تريبس] لا ينشئ أي التزام بإقامة نظام قضائي خاص بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية منفصل عن النظام الخاص بإنفاذ القانون بصفة عامة، ولا يؤثر في قدرة البلدان الأعضاء على إنفاذ قوانينها بصفة عامة. ولا ينشئ أي من الأحكام التي ينص عليها هذا الجزء التزاما فيما يتصل بتوزيع الموارد بين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإنفاذ القوانين بصفة عامة».

65 اختياري بموجب المادة 47 من اتفاق تريبس.

5.9. محاكم الملكية الفكرية المتخصصة

تتمتع معظم المحاكم في البلدان النامية بأَهْلِيَّة محدودة للتعامل مع نزاعات الملكية الفكرية. ويرجع ذلك إلى عدم كفاية تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، تستغرق نزاعات الملكية الفكرية وقتاً طويلاً للبت فيها. ولا توجد في كثير من البلدان محاكم متخصصة في الملكية الفكرية، وتتولى المحاكم التجارية التعامل مع قضايا الملكية الفكرية.[66] ومن أجل تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، تركز بعض البلدان على تدريب عدد من القضاة على مسائل الملكية الفكرية كي يتناول هؤلاء القضاة قضايا الملكية الفكرية، حينما يواجهونها، بالمعرفة التي تكفي للتعامل مع تلك القضايا بكفاءة. وهناك بلدان أخرى تُدرج إنشاء محاكم الملكية الفكرية في استراتيجية الملكية الفكرية الخاصة بتلك البلدان. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية غير مُلزَمة، وفقاً للمادة 41(5) من اتفاق تريبس، بإنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية. وفيما يلي مزايا ومساوئ محاكم الملكية الفكرية المتخصصة:

المزايا

أ. ربما يُسفر التخصص عن منح القضاة ما يلزم من الوقت والتركيز للبقاء على علم بأحدث ما تصل إليه قضايا وقوانين الملكية الفكرية الجديدة، ولإصدار قرارات صحيحة.
ب. وجود محاكم متخصصة قد يشجع على تخصص المحامين وأعضاء النيابة العامة أيضاً، مما يؤدي إلى زيادة تحسين جودة التقاضي بشأن الملكية الفكرية.
ج. زيادة الإلمام بتشريعات الملكية الفكرية وأنماط الوقائع الشائعة مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات على نحو أسرع وبثقة أكبر.
د. تقلل محاكم الملكية الفكرية عدد القضايا المعروضة على محاكم القضاء العام، وتقلل، بصفة خاصة، عبء القضايا الأصعب.
ه. يمكن وضع إجراءات استنباط خاصة.
و. يمكن اعتماد إجراءات خاصة داخل قاعة المحكمة، مثل إمكانية سماع أقوال الشهود عن بعد، أو الإفادات المسجلة على شريط فيديو. وقد أدخل نظام المملكة المتحدة إجراءات مبسطة للقضايا ذات القيمة الأقل، من أجل تقليل وقت المحكمة والتكاليف.
ز. يمكن وضع هياكل خاصة لإصدار اللوائح، مثل نهج لائحة المحكمة في المحكمة التايلندية للملكية الفكرية.
ح. يمكن وضع إجراءات استئناف خاصة، مثل سلطة "التخطي" في المحكمة التايلندية للملكية الفكرية.

المساوئ

أ. قد لا يستدعي عدد قضايا الملكية الفكرية وجود محاكم منفصلة.
ب. قد يكون إنشاء محاكم منفصلة واستمرارها أمراً مُكلِّفاً.
ج. قد تكون تكلفة تقديم تدريب خاص للقضاة والموظفين مرتفعةً.
د. تميل المحاكم المتخصصة إلى أن تكون مركزية، وقد ينتج عن ذلك إزعاج المتقاضين الذين يقيمون بعيداً عن محكمة الملكية الفكرية.
ه. ربما تُسفر عن وجود هيئة محاماة يؤدي التخصص فيها إلى الاحتكار، إذا كانت هيئة المحاماة صغيرة جداً.
و. ربما يضيع منظور الممارسين القانونيين العامين؛ فربما يكون قانون سوابق الملكية الفكرية القضائية غير متزامن مع التوجهات العامة في القانون. ويمكن تقليل هذا الخطر عن طريق وضع قائمة قضاة، أو بالفصل في القضايا التي تختلط فيها الملكية الفكرية بمسائل أخرى.
ز. رفع الكُلفة بين المحامين وهيئة المحكمة قد يسفر عن الإفراط في عدم التمسك بالرسميات.
ح. قد يكون التخصص على حساب تحديد الأولويات، وربما تضطر محكمة الملكية الفكرية إلى النظر في قضايا ما كانت لتُقدَّم (وربما ما كان ينبغي أن تُقدَّم) إلى المحكمة لولا ذلك.

6.9. تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

تتولى إنفاذ الملكية الفكرية في معظم البلدان هيئات عديدة تابعة لمجموعة متنوعة من الوزارات الحكومية. وربما يتبين أن تنسيق جهود الإنفاذ أمرٌ صعب. وتعمل بعض البلدان الآن على وضع آليات لتنسيق إنفاذ الملكية الفكرية. وقد يتخذ ذلك، على سبيل المثال، شكل لجان وطنية أو هيئات إنفاذ[67] لتنسيق جميع أنشطة الإنفاذ تنسيقاً فعالاً. والأمر متروك للسلطات الوطنية كي تحدد أفضل طريقة لضمان التنسيق الفعال لأنشطة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.[68]

66 هل توجد حاجة إلى محاكم متخصصة في الملكية الفكرية؟ متاح على http://www.aseansec.org

67 تُعتبر هيئة مكافحة التقليد الكينية (www.aka.go.ke) من أمثلة هيئات الإنفاذ الوطنية. وقد أُنشئت هذه الهيئة عقب قانون صدر عن البرلمان في عام 2008، وتتمثل مهامها الرئيسية فيما يلي:
- تنوير عامة الناس وتوعيتهم بشأن الأمور المتعلقة بالتقليد،
- ومكافحة تجارة السلع المقلدة والتعاملات الأخرى في السلع المقلدة في كينيا، وفقاً للقانون،
- وضع برامج تدريبية بشأن مكافحة التقليد والنهوض بهذه البرامج،
- التنسيق بين المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بمكافحة التقليد.

68 من الجدير بالذكر أن المادة 41(5) من اتفاق تريبس تنص صراحةً على أن هذا الاتفاق *«لا يُنشئ أي التزام بإقامة نظام قضائي خاص بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية منفصل عن النظام الخاص بإنفاذ القوانين بصفة عامة، ولا يؤثر على قدرة البلدان الأعضاء على إنفاذ قوانينها بصفة عامة [...]»*.

7.9. تثقيف المستهلكين وعامة الناس وتوعيتهم

إن آليات الإنفاذ ضروريةٌ من أجل إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في بلد ما، ولكنها غير كافية، بل يجب أن تكون مصحوبة بتدابير وقائية غير عقابية، ويكون ذلك في المقام الأول من خلال أنشطة إذكاء الوعي العام التي تهدف إلى تعريف الناس، الذين يستهلكون السلع والخدمات المشمولة بحقوق الملكية الفكرية، بفائدة احترام حقوق الملكية الفكرية وشراء المنتجات "الأصلية".

ولذلك يعتبر وضع استراتيجية توعية عنصراً أساسياً عند السعي إلى إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. والهدف من هذه الاستراتيجية هو رفع مستوى تثمين فوائد نظام الملكية الفكرية والتشجيع على حدوث تغيير سلوكي في توجهات المستهلكين للحد من الطلب على السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية. وينبغي أن تشتمل استراتيجية التوعية على ما يلي:

- تحديد الأطراف الفاعلة الرئيسية،
- تقييم البيئة الحالية للملكية الفكرية في البلد، لا سيما دراسة إدراك المستهلكين للملكية الفكرية ووعيهم بالأثر القانوني والاجتماعي لأنشطة التعدي على الملكية الفكرية،
- تقييم كل أنشطة التوعية التي سبق الاضطلاع بها على المستوى الوطني، وتحليل إنجازاتها والتحديات ذات الصلة،
- تحديد أهداف الاستراتيجية، بما في ذلك تحديد السلوك الذي يتعين تغييره،
- تحديد الفئات التي تستهدفها الاستراتيجية،
- تحديد مدة الاستراتيجية، وتقسيمها إلى مراحل لكل منها أهداف محددة وفئات مستهدفة وأنشطة،
- تحديد ما يتعين تطويره وتكييفه من أنشطة التوعية في ضوء أهداف الاستراتيجية المُحدَّدة،
- ضمان رصد الأنشطة المضطلع بها والاستراتيجية ككل والتقييم اللاحق لها، وتعديلها إذا لزم الأمر.

يمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً عن استراتيجيات التوعية في الوثيقة ACE/9/11، "الإجراءات والتدابير الوقائية أو التجارب الناجحة لتكملة تدابير الإنفاذ الجارية بغية الحد من حجم السلع المزورة أو المقرصنة في السوق"، التي عُرضت في الدورة التاسعة للجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ.(وهي متاحة على http://www.wipo.int.html)

8.9. تدريب المسؤولين عن الإنفاذ

أ. **تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة المعنيين بالملكية الفكرية:** إن تمكين المسؤولين عن الإنفاذ من خلال التدريب التقني والقانوني بشأن معايير الحماية الدولية، وأحكام الإنفاذ، وآليات تسوية المنازعات أمرٌ مطلوبٌ. ويحتاج أي بلد إلى أن يضمن باستمرار وجود قضاة وأعضاء نيابة مُؤهَّلين ومُدرَّبين تدريباً جيداً وقادرين على التعامل مع قضايا الملكية الفكرية (سواء أُنشئت محكمة متخصصة في الملكية الفكرية أم لا). ولكي يتحقق ذلك، يجب أن يضع مكتب الملكية الفكرية الوطني، ربما بالتعاون مع المؤسسة المسؤولة عن التدريب الشامل للقضاة وأعضاء النيابة، البرامج اللازمة لتنمية قدرات الموظفين العموميين المسؤولين عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

ب. **تدريب موظفي الجمارك:** يمكن لموظفي الجمارك المُدرَّبين أن يساعدوا على منع المنتجات المُقلَّدة والمقرصنة من دخول القنوات التجارية.

ج. **تدريب المسؤولين عن إنفاذ الملكية الفكرية:** يجب أيضاً تدريب جميع الموظفين المُكلَّفين بإنفاذ القانون الذين لهم دور في كشف حالات التعدي على الملكية الفكرية واتخاذ الإجراءات القانونية ضدها (ما دامت هذه التعديات لها عقوبات جنائية) – مثل أفراد الشرطة ومفتشي الأسواق.

وينبغي أن تكون التعليمات الخاصة بآليات وإجراءات إنفاذ الملكية الفكرية، بقدر الإمكان، جزءاً من المناهج الدراسية العادية التي تقدمها المعاهد المسؤولة عن تدريب هؤلاء الأشخاص المعنيين.

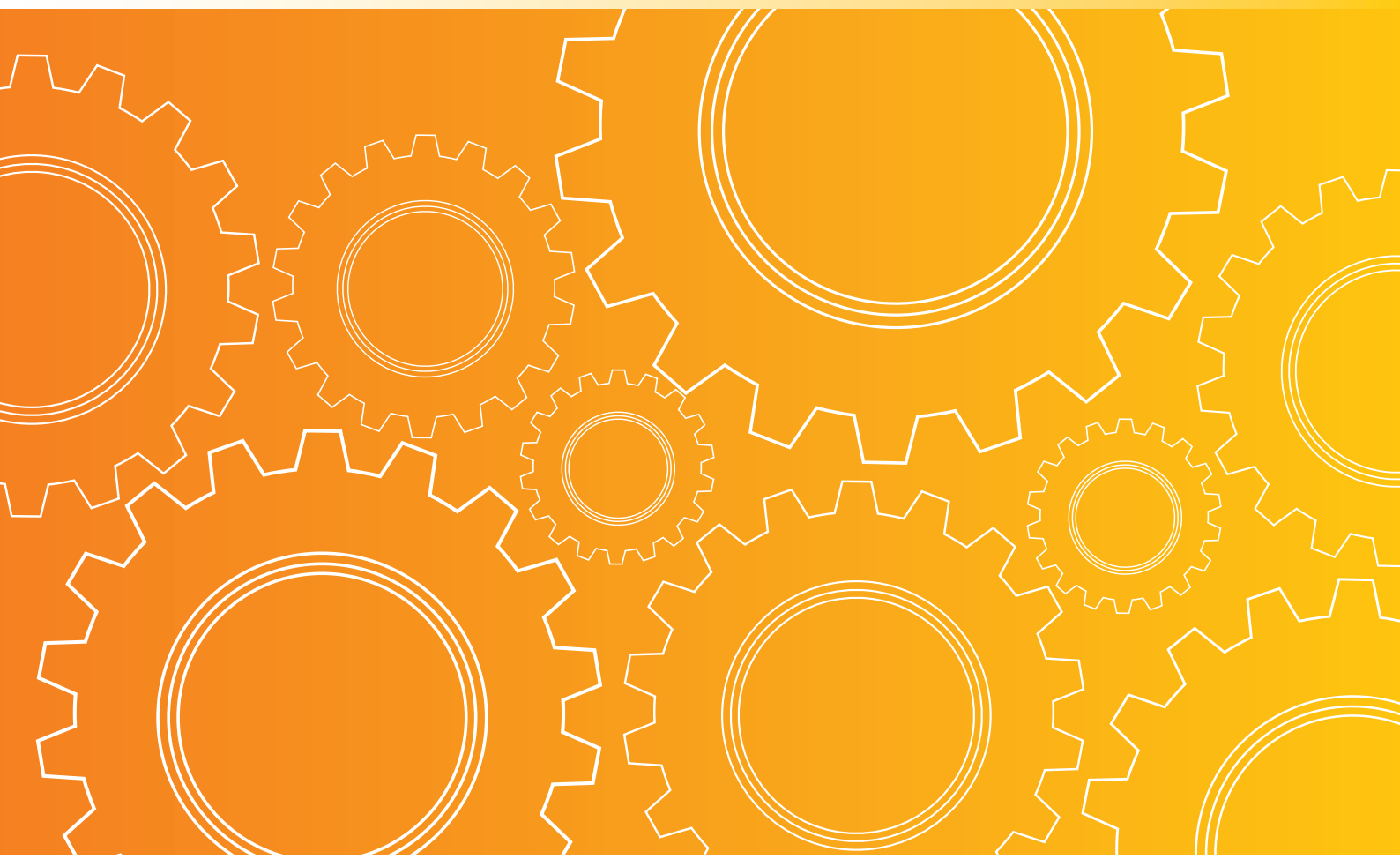

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال **بالويبو**
عبر الموقع التالي: **www.wipo.int**

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: 11 91 338 4122+
الفاكس: 28 54 733 4122+

منشور الويبو رقم 958.3A
ISBN 978-92-805-2731-5